

هذه هي الماركسيّة

ترجمة
محمد عيسائي

تأليف
لهنري لوفبار

دار بيروت

للطباعة والنشر

بيروت ١٩٥٢

مدخل

قبيل الحرب العالمية الثانية ، نشرت مجلة « الوثائق الفلسفية » الكاثوليكية ، مجلداً ضخماً خصصته لدراسة الماركسية ومناقشتها (العدد ١٨ من هذه النشرة) وقد نبه مؤلفو هذا المجلد قراءهم ، في مستهل البحث ، الى انه « من الخطأ النظر الى الماركسية ، بصفتها نشاطاً سياسياً فحسب ، او حركة اجتماعية تتساوى وسائر الحركات المعاصرة : فان النظر الى الماركسية من هذه الزاوية الضيقة ، يفسد البحث ، ويشوه الحقائق ، فالماركسية ليست مجرد طريقة للفلسفة او مجرد منهج للحكم ولا مجرد حل في لقضايا الاقتصاد ، كما انها ليست « فكرة » مثالية غامضة او دعوة عاطفية تتفجر خطباً حماسية وآيات بينات . بل انها في نظر الماركسيين ، على الاقل ، نظرة شاملة الى الانسان والتاريخ ، الى الفرد والمجتمع ، الى الطبيعة والى الله . بل هي تحليل شامل للنواحي النظرية والتطبيقية ، ونوجز فنقول انها نظرة الى الوجود لا تخلو من ضلال .

ولا شك في ان العداء للفكرة الماركسية يبدو جلياً في هذا « الاعتراف » الساذج ، وخاصة في قولهم « في نظر الماركسيين

على الأقل ، وقولهم « لا تخلو من ضلال » . ولكنه يبدو أكثر وضوحاً في الخلط بين القول انها « النظرة الشاملة الى الانسان والى التاريخ » وبين وصفها « بالضلال » .

ولكن هذا لا يمننا . بل المهم ان نرى في هذه الكلمات اعتراف اشد اعداء الماركسية ضراوة بانها « نظرة الى الوجود » . اما المقالات والردود والمناقشات التي نشرت ضد الماركسية ولم تبلغ هذا المستوى الفكري الرفيع فلا تختلف عن مقال المجلة الكاثوليكية في غايتها ، بل انها لتؤيد تصريح رجال اللاهوت وكتاب الكاثوليكية ، في نظرتهم الى الثورة التي فجرها كارل ماركس .

وتساءل الآن : ما معنى قولنا « نظرة الى الكون » ؟ . معناه نظرة شاملة الى الطبيعة والانسان ومذهب^(١) كامل .

وفي بعض الاحيان ، كانت كلمة « نظرة الى الوجود ، الى الكون » تعني ما تعارف عليه المفكرون ، وسموه « فلسفة » فقولنا نظرة الى الكون يدل على معنى اوسع من مدلول لفظة فلسفة : اولاً - لاننا نجد ان كل نظرة الى الكون ، وكل مفهوم للكون ، يجب ان يستدعي عملاً ، اي شيئاً أكثر من موقف فلسفي تأملي ، وان لم ينص المذهب صراحة على العمل ،

(١) راجع كلود برنار : « حين تخضع الفرضية لتحقيق تجريبي ، فانها تصبح نظرية . اما اذا اخضعت للمنطق وحده فهي لا تعدو كونها نظاماً عقلياً او تأملياً » . (الطب التجريبي ، طبع جيلبير ص ٢٨٥) .

وان لم تكن العلاقة واضحة ، بين المذهب والعمل ، وان كان العمل المنشود لم يتركز في منهج ، فهذا كله لا يمنع من وجود المذهب .

ففي نظرة المسيحية الى الكون نجد ان هذا « العمل » هو السياسة التي تنتهجها الكنيسة ، تلك السياسة المتعلقة بقرارات السلطة الكهنوتية .

ومع ان هذا العمل لا تربطه علاقة عقلية بمذهب عقلي فهو موجود في عالم الواقع ولا يسعنا نفيه او التقليل من اهميته .

اما في مفهوم الماركسية للكون ، فبوسعنا ان نضع تعريفاً عقلياً للعمل، يرتبط اوتق ارتباطاً بالجزئيات الاخرى للمذهب، مفضياً ، صراحة ، الى منهج سياسي . وهذان المثلان كافيان للدلالة على ان النشاط الواقعي التطبيقي ، والنشاط الاجتماعي السياسي (وقد اهملته الفلسفات التقليدية الماضية ، او وضعت على هامش نظرياتها وتعاليمها) يؤلفان جزءاً اصيلاً من نظرة الفكر الماركسي الى الكون .

ومن الناحية الثانية، ليس من الضروري ان تكون النظرة الى الكون ، من عمل هذا المفكر او ذاك ، او نتيجة لجهوده الفردية الشخصية . بل انها من عمل عصرها ، وهي التعبير عن هذا العصر ، وعليها ، لكي نبلغ كنه النظرة الى الكون ، او نعبّر نحن عن هذه النظرة ، ان نتعمق درس آثار اولئك الذين تدبروا امر الوجود ، ودرسوا اسرار الكون ؛ فلا نعد

الى استخلاص النتائج الا بعد حذف التفاصيل الزائدة والهوامش الفضولية . وعلينا تكوين فكرة ، صادقة ، علمية ، موضوعية ، عن المجموع .

اما اذا عكفنا على الفلسفة ، او على تاريخ الفلسفة ، وتقيدنا بالمفهوم التقليدي لكلمتي « فلسفة وتاريخ » فان هذا يحملنا على البحث عن الفوارق البسيطة والهوامش والتفاصيل التي تميز بين « المفكرين » وتعبّر عن خصائصهم الشخصية .

والآن نتساءل : ما المفاهيم الكونية الشاملة المتصارعة في عالم اليوم ؟

— هناك ثلاثة... ثلاثة فحسب :

اولاً : المفهوم المسيحي الذي عبر عنه كبار علماء اللاهوت الكاثوليكي ، بوضوح عظيم ، ودقة متناهية .

واذا نظرنا الى مبادئه الاساسية الجوهرية ، وجدناها تنحصر في الاعتقاد بسلّم تصاعدي ينتظم الكائنات ، والاعمال والقيم والاشكال والناس . وفي ذروة هذا السلم التدريجي نجد الكائن الاسمى ، الروح المطلق ، السيد الاله .

وقد عبرت القرون الوسطى عن هذا المذهب الذي يهدف حقاً الى النظر في الكون نظرة شاملة ، عبرت عنه تعبيراً دقيقاً لا يفادر كبيرة ولا صغيرة فلم تضيف العصور التالية الا القليل الى افكار القديس توماس مثلاً .

وقد كانت هذه النظرية «الطبقية التدريجية» ملائمة لروح العصور الوسطى ، لاسباب تاريخية ، وهذا لا يعني ان نظرية السلم التدريجي الطبقي «الثابت» - على الاقل في نظر اللاهوت - قد زالت اليوم ، غير انها كانت في العصور الوسطى اكثر وضوحاً وجلاء واكثر احتفاظاً بمظهرها الرسمي ، منها في العصور التالية لها . فنظرة العصور الوسطى الى الكون لا تزال ، اذن ، هي تلك النظرة ، هي المفهوم الذي يخوض ساحة الصراع العقائدي المعاصر .

ثانياً - المفهوم الفردي للوجود ، وقد ظهر منذ اواخر القرون الوسطى (في القرن السادس عشر ، وفي كتابات مونتاني خاصة) ، ونادى كثير من رجال الفكر بهذا المفهوم ، وعبروا عنه ببساطة ، او تعمقوا دراسته ، ناظرين اليه من زوايا مختلفة او مضيفين اليه هوامش فرعية ، لا تناقض حقيقته وجوهره . وهم لم يغيروا شيئاً من خصائصه الاساسية : فالفرد (وليس السلم التصاعدي الطبقي) هو ، في نظرهم ، الحقيقة الجوهرية . وهم يعتقدون انه يملك «العقل» في اعماق نفسه الداخلية ، وانمة وحدة ، او اتحاداً ، بين مظهري الكائن الانساني ، وهما المظهر الفردي والمظهر الجماعي الشامل ، ويجمعهما انسجام عفوي تام . كما نجد هذه الوحدة بين المصلحة الفردية والمصلحة العامة (مصلحة جميع الافراد) ، بين الحقوق والواجبات ، بين الطبيعة والانسان .

وقد حاولت الفكرة الفردية ان تستبدل بالنظرية التدريجية

الطبقية المتشائمة (الازلية في اساسها ، المرتكزة دعائمها على ما وراء الطبيعة ، ذلك العالم الروحي الصرف) نظرية متفائلة ، فيها انسجام طبيعي بين البشر ووظائفهم الانسانية .

واذا نظرنا الى هذه الفكرة من الناحية التاريخية ، وجدنا انها بمثابة فكرة تحررية، نشأت في ظلها الدولة الحديثة ، والطبقة البورجوازية الصاعدة ، في عهد الرخاء الاقتصادي .

فهي اذن، تمثل، بخاصة، المفهوم البورجوازي للكون ، رغم ان البورجوازية الآخذة في الانحلال تتخلى اليوم عن هذا المفهوم ، وتعود لتعتنق مفهوماً متشائماً استبدادياً ، يؤمن بالطبقية، ويعتقد بنظرية السلم التدريجي للكائنات. ان الماركسية ترفض الاعتقاد بطبقية تصاعدية ، تدريجية للكائنات (اي ميتافيزيك من اي نوع كان) . ولكنها لا تسمح لنفسها من ناحية ثانية ، بان تسجن في ضمير الفرد ، وفي مراحل وعي هذا الفرد ، ذاته المنعزلة ، كما يحدث في الفكرة الفردية . بل انها - اي الماركسية - تعي الحقائق التي لا يستطيع الفرد ان يبلغها عند دراسته لذاته . وهي حقائق طبيعية (تمس الطبيعة والعالم الخارجي) وتطبيقية عملية (العمل ، النشاط) واجتماعية تاريخية (التركيب الاقتصادي للمجتمع ، الطبقات الاجتماعية الخ ..) ثم ان الماركسية تنبذ ، بعد تفكير وروية ، خضوع العناصر الانسانية والمجتمعية ، بعضها لبعض على نحو مفروض من قبل ، وهي ايضاً لا ترى صحة افتراض الانسجام العفوي بين العناصر

الانسانية، او بين التراث والمجتمع . بل انها لتلاحظ في الواقع، وجود « متناقضات » في صميم الانسان ، وفي صلب المجتمع . وهكذا قد تتعارض المصلحة الفردية (الخاصة) ، وهي متعارضة فعلاً، وفي اكثر الاحيان، مع المصلحة العامة . واهواء الافراد، او اهواء بعض الجماعات ، او الطبقات ، ثم مصالحهم كذلك، لا يمكن ان تنسجم انسجاماً عفويّاً مع « العقل » و « المعرفة » و « العلم » . وهذا يقودنا الى ملاحظة اكثر شمولاً ، وهي ان الانسجام الذي زعمه كبار الفلاسفة الفرديين ، وأكدوا وجوده بين الطبيعة والانسان ، لا وجود له في الواقع . فالانسان يصارع الطبيعة ، وعليه ان لا يحتفظ بسليته ازامها ، فيظلّ على سطحها ، يتألمها، او يفنى رومانتيكياً في ذراتها ، بل عليه ان يروضها ، ويتغلب عليها بالعمل ، والتقنية ، والمعرفة العلمية ، وهكذا يجد نفسه ، ويحقق ذاته .

واذا قلنا « متناقضات » علينا ايضاً مشكلة تتطلب حلاً ، وصعوبات وعقبات ، اي نضالاً ونشاطاً، ولكن هذا يعني ايضاً النصر المأمول ، والخطو الى الامام ، والتقدم... وهذا كله يعني ان الماركسية تتجنب التشاؤم النهائي كما تتجنب التفاؤل الهين .

لقد اكتشفت الماركسية الواقع الطبيعي التاريخي المنطقي ، واقع المتناقضات ومنه استمدت وعياً جديداً لشؤون العالم الراهن، حيث تبدو المتناقضات بدهية جليلة ، الى درجة تحمل على اليأس من معالجة شؤون الكون وتدعو الى اعتبارها مستعصية الحل ،

مستحيلة التفسير ، لو لم نتخذ من نظرية المتناقضات مرتكزاً
لأبحاثنا ودراساتنا .

لقد ظهرت الماركسية الى الوجود ، مرتبطة تاريخياً بظهور
النشاط البشري الذي يجعل من صراع الانسان مع الطبيعة عملاً
بدهياً : ونعني به الصناعة الضخمة المعاصرة ، مع كل القضايا التي
تطرحها على بساط البحث .

وثمة عنصر آخر يعبر عن الماركسية في علاقاتها بالحقيقة
الاجتماعية الجديدة ، وهو عنصر يختصر ، في داخله ، متناقضات
المجتمع الحديث ، وهذا العنصر هو الطبقة البروليتارية العاملة .

وقد كتب ماركس ، منذ اول عهده بالتأليف والبحث ،
ملاحظاً ان التقدم التقني ، وسيطرة الانسان على الطبيعة ، وتحرره
التدريجي من ربقته ، وزيادة ثروات المجتمع المعاصر على نحو
عام (المجتمع الرأسمالي طبعاً) - هذه المظاهر لاحظ ماركس انها
ستؤدي كلها الى تلك النتيجة المتناقضة : استعباد شطر كبير من
المجتمع ، يزداد يوماً بعد يوم ، ويزداد معه الفقر والتجوع .
وهذا الشطر هو العمال الاجراء .

قضى ماركس سنين كلها ، في تحليل هذه الحالة ، والتعمق في
درسها ، والدفاع عن نظريته ، فدل على ان هذا التناقض يخفي
في اعماقه حكماً بالاعدام على المجتمع الرأسمالي .

وهكذا ظهرت الماركسية في المجتمع الحديث ، بظهور الصناعة
الكبرى ، والبروليتاريا الصناعية . وهو يبدو لنا بمثابة نظرة الى

الكون تعبر عن العالم المعاصر ومتناقضاته ، وقضاياه ، وتقترح حلولاً عقلية لهذه القضايا .

* * *

قلنا ان هناك ثلاثة مفاهيم للكون ، ليس غير . وهذا يعني ان بعض « النظريات » التي تعد نفسها اليوم ، مفاهيم للكون ، لا تملك ما يميز لها هذا الزعم .

فالوجودية مثلاً... وقد عرفت في ايامنا هذه رواجاً عظيماً ، تهتم ، اول ما تهتم ، بالضمير الفردي ، وحرية الفرد ، وتجعل المقياس الفردي هو المطلق . واذا نظرنا الى الوجودية من هذه الزاوية ، لا نراها الا شكلاً رجعيّاً منحطاً من اشكال الفردية التقليدية القديمة . ونحن نعلم ان الوجودية الحديثة تهاجم التفاؤل الهين وتجنح الى نوع من تحمل التبعات . ونعلم ايضاً انها اغتنمت الفرصة ، لتجديد قواها ، و «تهريب» بعض الافكار العتيقة البالية فاكنست بغلالة ماركسية شفاقة لم تستر معايبها . ولكن هذا لم يبدل شيئاً في جوهر المسألة ، فالوجودية تبذل اقصى جهودها لتصل الى حقيقة مطلقة «مزعومة» تستخلصها من وصف «الوجود» وتحليله ، ومن الوعي الفردي العميق .

هناك ثلاثة مفاهيم للكون... ثلاثة حسب ، وهذا يعني ان الفاشية والنازية الهتلرية لم تستطعا ، وغم مزاعمهما المضحكة ، ان تنشأ نظرة الى الكون ، وقد ارادت كل فكرة منهما ايهام نفسها وخداع الآخرين ، فزعمت انها جاءت بفكر جديد ، وقد

حاول رجال الايديولوجية الفاشية الايطالية تأليف «دائرة معارف فاشية» وفقاً لتوصيات الدولة. وكذلك حاول رجال الايديولوجية الهتلرية (روزنبرغ مثلاً...) تفسير التاريخ ، ولو عكفنا على هذه المؤلفات البهلوانية السحرية ، وتعمقنا درسها ، لما وجدنا غير ركام من اللبنة الفكرية المحطمة . فرجال الايديولوجية الهتلرية استعاروا من الديانة اليهودية القديمة فكرة الشعب المختار، وفكرة العرق والسلالة، وحسنوا فيها، مستندين الى ملاحظات بيولوجية لا تزال موضعاً للاخذ والرد، واستعاروا من الماركسيين فكرة العمال والاجراء ، ولكنهم شوهوها بالفش والتمويه ، فضربوا الامثال بامم بروتيتارية مزعومة (المانيا ، ايطاليا ، اليابان...) تضعها ظروفها الاقتصادية في ساحة الصراع ضد الديوقراطيات الرأسمالية... الخ... الخ...

وهكذا لم تكن الفاشية ولا النازية اكثر من خليط من الافكار المستعارة المزيفة ، وركام من المزاعم الرجعية المتباينة لا تجمعها اية واسطة عقلية ، (بل الفكرة النازية، تحقر العقل).

* * *

هناك اذن ثلاثة مفاهيم للكون ، ثلاثة فحسب .

وعلينا ، اذا اردنا تحليل هذه المفاهيم ، والحكم عليها او لها ، ان نتجرد اولاً من كل ما يحيط بهذه القضايا عادة من هالات تقليدية غامضة ، وعواطف حماسية ، فنطرح المسألة على صعيد العقل وحده .

والماركسية بصفتها مذهباً جديداً ، لم تتمتع ، بعد ، بنوع من الهيبة العاطفية ، تدعها أجيال من التعابير الفلسفية والجمالية . بل ان الماركسيّة تتعلّى بطابع الجدة ، و « حدّاثه العهد » ، بكل ما في هذه التعابير من معان . وان التأمّلات الطويلة في الموت ، وفي ما وراء الطبيعة ، الواردة في مؤلّفات لا تحصى ، وحماسة الفرد الروحية المستعرة ، بصفته قيمة فردية نهائية ، خلقت حول المسيحية وحول الفردية طائفة من المشاعر المبهمة الغامضة ، العميقة ، التي لا تخلو من قوة وعظمة . فاذا اردنا ان نحكم ، في المفاضلة بين المفاهيم المتناحرة في عالم اليوم ، فعليّنا ان نستبعد اولاً هذه العواطف الشخصية وهذه الاحكام الطبقيّة اللاهوتية التي تفتح الطريق لكل فوضى وبلبله ، وتبرر كل الاخطاء ، وتكون بمثابة ملجأ غير عقلي ، لجميع الذين يرفضون النزول على حكم العقل .

وبدّهي ان الفردية تختصر . اجل . انها تموت ، وبوسعنا ان نؤكد هذا ، وان تركت في احاسيس البشر اليوم خلجات عميقة . ولو استعرضنا تاريخ الفردية لرأينا كيف تراجع كبار ممثلي هذه الفكرة ، واعترفوا مرغنين بطبيعة الاشياء الثنائية المتناقضة ، في العلاقات الطبيعية بين الناس . وليس اروع من آثار نيته في التدليل على ما نقول .

ونزيد فنقول ان الفردية قد انفجرت (بكل معنى الكلمة) بفعل متناقضاتها الداخلية الخاصة . ان الوحدة المنسجمة التي كان

يزعمها مفكروها القدماء (ديكارت ، ليبنز مثلاً ، ثم روسو...) هذه الوحدة التي تلائم بين الفكر الفردي والفكر المطلق ، بين المظهر الشخصي والمظهر العام ، هذه الوحدة ، دلت الاحداث على خيالتها وخطئها . فقد انفصل المظهر الفردي عن المظهر العام ، لكي ، يناقضه ، في حركة فوضوية تشمل جميع المظاهر من ادبية وعاطفية وسياسية .

ويقابل هذا ان العنصر الشامل لم يستطع المحافظة على ماهيته في هذا « الجو » الفكري ، الا بسحق المظهر الفردي ، متخذاً ذريعة الخشيات او اللابديات الاجتماعية (كانت) اما البيسنيون من اتباع هيجل فقد اتخذوا من الدولة تجسيدا للعقل .

ونحن نعرف ولا شك ان الجوانب الاقتصادية والتشريعية والسياسية في الفكرة الفردية (نظرية الحرية التقليدية ، ومذهب حرية التصرف) قد انهارت كلها نظرياً وتطبيقاً وجاء انهيارها مدوياً عظيماً ، رغم جهود مفكري « الحرية الجديدة » ...

والمتناقضات الكامنة في صميم المبادئ العقلية والتحررية الفردية العتيقة ، وعجز مفكري هذه المذاهب عن فهم طبيعة المتناقضات من ناحية عامة ، هذا كله جرّد المبادئ المذكورة ، من احسن فضائلها فانهارت بعد ذلك .

ولا نجد الآن ، في قسم كبير من اوروبا ، وفي فرنسا خاصة ، الا المسيحية (الكاثوليكية التي لم تتلقح بروح البحث البروتستانتي الحر) في مواجهة الماركسية .

اما قولنا ان الكاثوليكية هي مذهب سياسي، وبتعبير آخر:
اما قولنا ان الكنيسة تتبنى سياسة معينة، فأمر لا يحتاج الى دليل.
ولكننا نستطيع ان نلمس بوضوح طبيعة الصلة بين المذهب
المسيحي وسياسة الكنيسة ؛ ونحن نريد توضيح هذه النقطة :
فهل تكون هذه الصلة صلة عقلية ؟

نجيب قائلين : « لا » فانه من الصعب استخلاص صلة عقلية
من الفرضيات عن الموت ، والروح ، وما وراء الطبيعة، وربطها
بمبادئ تنظم شؤون الدولة ، وتضبط امور الكيان الاجتماعي .
وهذا يصح ايضاً في النظرية المسيحية ، وفرضياتها المجردة
(الميتافيزيقية الغيبية) ورأيها في سُلّم الجوهر الطبقي التدريجي .
وفي رأينا ان الصلة لا يمكن ان تكون الا امرأ واقعاً فرض
نفسه فرضاً على السلطات الكهنوتية فراخت تتبنى تطبيقات
سياسية خارجة عن مبادئها الغيبية . والحقيقة اننا نجد مفهوم هذا
السلم الطبقي التدريجي الذي ينظم الكائنات - في رأي الكنيسة -
قابلاً لتبرير طبقة التركيب الاجتماعي الذي نشهده في عالم
اليوم ، تبريراً تجريبياً ، وهذا المفهوم قابل ايضاً لتبرير كل جهد
وكل نشاط يرمي الى دعم أطر المجتمع المعاصر . انها - اذن -
صلة غير مباشرة ، وغير عقلية في حقيقتها ، تلك التي تصل
النظرية الغيبية بتطبيقاتها ، بعد ان تمنحها التعابير المحافظة على
وجودها وخصائصها .

اما اذا انعكست الآلية ، وتحلت النظرية عن هذا العمل

التطبيقي ، فانها تظل نظرية تأملية مجردة ، لا قيمة عملية لها .
وتتكلم بضراحة ووضوح فنقول بتعبير آخر ان المفهوم المسيحي
للكون ، اي نظرة المسيحية الى الكون ، هي اليوم نظرة
سياسية فقط . وهي لا تحيا الا بهذه الصفة ولا تكتسب
قيمتها العملية الا من سياستها . ومع ذلك تتركز النظرية ،
بالنسبة الى التطبيق ، على صعيد آخر ، هو صعيد التجريد الغيبي
اللاهوتي ؛ ونحن لا نجد ، بين جانب النظر وجانب التطبيق ،
أيا علاقة صريحة عقلية محدودة ، وهذا مما يتيح للقائمين على الفكرة
وسياستها ، حرية كبرى في العمل والتصرف .

اما الماركسية ، فعلاقة العمل بالنظرية يختلف عن هذا اختلافاً
بيّناً ، وسنرى ذلك واضحاً جلياً في فصولنا الآتية .

والماركسية تبدو في الوهلة الاولى ، تعبيراً عن الحياة
الاجتماعية ، والتطبيقية الواقعية ، في مجموعها ، وفي حركتها
التاريخية ، بقضاياها ومتناقضاتها ، ويعني هذا انها تعبر ايضاً عن
امكان تخطي تركيب المجتمع الماضي نفسه .

والتعاليم الماركسية ، الخاصة بالعمل السياسي ، لها علاقة صريحة
مكشوفة عقلية بتعاليمها العامة . وهي تعالج مسائل سياسية
خاضعة لمعرفة الواقع الاجتماعي معرفة عقلية ، وهذا يعني انها
تخضع للعلم .

واذا نظرنا الى الماركسية ، من هذه الزاوية ، وجدناها بمثابة
علم اجتماعي ، تترتب عليه نتائج وتعاليم سياسية ، اما مفهوم

الكون الذي يناهضها ، فهو سياسة تبرورها - تجريدياً - نظرة غيبية .

وقد رأينا تبديد الاوهام عن هذه الناحية المهمة : فمن الأخطاء التي ترتكب عادة ضد الماركسية ، خطأ فادح يتعلق بنظرة شائعة جداً ، ترى ان الماركسية ، سياسة يتخذها الماركسيون اولاً ثم يجدون المبررات لها بتفسير الكون تفسيراً يتمشى مع تلك السياسة . والواقع ان الماركسية لا يمكن ابدأ ان تتخذ هذا المظهر المناقض لجوهرها واتجاهاتها .

ونحن اذا قبلنا بتعريف الماركسية هذا التعريف الشامل ، « بانها مفهوم الكون ، ونظرة الى الوجود ، وتعبير عن العصر الحديث بجميع مشاكله وقضاياه » فمن الواضح - بعد ذلك - ان لا تنحصر الماركسية في آثار كارل ماركس وتعاليمه . ولا يصح عندئذ ان نعبر عنها بقولنا فكرة ماركس وفلسفة ماركس . والواقع ان الصبغة العقلية العلمية لمعطيات الفكر المعاصر والتجربة المعاصرة قد عرفت قبل ماركس بزمان طويل :

- ١ - فان دراسة العمل الذي يربط الانسان بالطبيعة ، ودراسة تقسيم العمل الاجتماعي ، وتبادل منتوجات العمل الخ... هذه الدراسات كلها ابتدأت منذ اواخر القرن الثامن عشر في البلدان السبّاقة في ميدان التطور الاقتصادي (انكلترة) وقد قام بها بعض كبار علماء الاقتصاد (بيتي وسميث وريكاردو...)
- ٢ - وكذلك دراسة الطبيعة ، بصفاتها حقيقة موضوعية ،

ومصدراً للإنسان ، بدأ بها بعض كبار الفلاسفة الماديين
واكملوا مراحلها : (دولباخ ، ديدرو ، هيباتيموس) ثم تلاهم
فيورباخ . ولا ننسى اثر العلماء من رياضيين وفيزيائيين وبيولوجيين
الذين اكتشفوا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر عدة
قوانين طبيعية .

٣ - وقد دشن المؤرخون الفرنسيون في القرن التاسع
عشر : تييري ومينييه وغيزو ، الابحاث في الطبقات الاجتماعية
الكبرى ، وصراعها المستمر وطبائعها ، في معرض دراستهم
الاحداث الثورية التي امتلأت بذكرها كتاباتهم .

٤ - وقد تم التخلي النهائي عن مفهوم الكون المنسجم منذ
منتصف القرن الثامن عشر . ونجد ذلك - ولو في صورته
البداية - في كتابات فولتير (كانديد) ومؤلفات روسو
(المجتمع في مناقضته الطبيعية) وفي مؤلفات كانت (نقد العقل
التطبيقي) ولا يسعنا اغفال اثر مالتوس رغم جميع اخطائه واوهامه .
وجاء دارون بعد ذلك ، فاجهز على فكرة التفاضل الهين ،
وقضى عليها القضاء الاخير .

ولكن آثار « هيجل » ونظرياته تظل اهم ما كتب في هذا
الصدد ، فهو وحده الذي وضَّح تماماً اهمية المتناقضات في صميم
الانسان ، والقي نوراً كشافاً على دورها ، وتعددها وشبهها
التاريخ والطبيعة في وقت معاً .

ويجب ان نعد عام ١٨١٣ (تاريخ صدور كتاب ظاهرات

العقل لهيجل) نقطة تحوّل تاريخي في نشأة المفهوم الماركسي الكوني الجديد .

٥ - طرح كبار علماء الاجتماع الفرنسيين ، في القرن التاسع عشر ، قضايا جديدة على بساط البحث . كقضية تنظيم الاقتصاد المعاصر تنظيمياً علمياً جديداً (سان سيمون) وقضية الطبقة العاملة ومستقبل البروليتاريا السياسي (برودون) وقضية الانسان ومستقبله ، وظروف التطور البشري (فورييه) .

٦ - واخيراً يحسن بنا ان لا ننسى ان كلمة ماركسية التي شاعت وتناقلتها الالسن ، تنطوي على شيء من الظلم والحيف . والواقع ان الماركسية كانت ، منذ اول عهدها ، جهداً لجماعة تميز بينهم ماركس ، ولا يسعنا ان نناسي مساهمة فريدريك انجلز في صياغة الفكرة الماركسية ، بل ان انجلز هو الذي لفت نظر ماركس الى اهمية الاحداث الاقتصادية ، وحالة البروليتاريا... الخ...

والماركسية ستضم جميع العناصر التي ذكرنا .

اذن ، ما اثر ماركس الصحيح ، وما العناصر الجديدة التي جاء بها ؟ :

١ - ان اكبر الاكتشافات الفكرية الانسانية جرأة ، وهي التي تمت في القرن الثامن عشر ، ظلت مبعثرة موزعة الاجزاء ، ثم ان الحدود كانت تحيط بكل فكرة من هذه الافكار لتركزها في مذهب غير متكامل...

وهكذا كانت المادية المستمدة من العلوم الطبيعية ، ونعني بها المادية الفرنسية ، التي نشأت في القرن الثامن عشر ، كانت تكتسب صفة آلية محضا ، وتقبل الى تفسير الطبيعة بانها جملة من العناصر الطبيعية المتحركة المتشابهة في كل زمان ومكان .

وعلى العكس نجد نظرية المتناقضات عند هيجل تميل الى التركز في فكرة مثالية مجردة تضع لكل شيء تعريفاً تريده نهائياً ، معترفة مع ذلك بوجود التناقض في جميع هذه الاشياء على السواء .

وكذلك توقفت اجاث علماء الاقتصاد التقليديين عند نقطة معينة كان اجتيازها ، لمواصلة البحث ، يحتم عليهم النظر بعين الواقع الى المتناقضات الحقيقية في صلب الكيان الاقتصادي ، والاجتماعي ، في داخل هذه الطبقات التي كان المؤرخون قد اكتشفوها منذ عهد قريب . واخيراً عجز علماء الاجتماع عن تركيز افكارهم وآمالهم على اساس نظرية تطبيقية راسخة ، فظلوا طوبويين انتزاعيين ، يبنون مجتمعاتهم المثالي في بلاد الخيال...

اما عبقرية ماركس (وانجلز) فقد عمدت الى اكتشاف الصلات (التي ظلت خفية حتى ذلك العهد) بين هذه المذاهب جميعها ، ورأت فيها تعابير ، مجزأة ، عن المدينة الصناعية المعاصرة وقضاياها ورأت فيها كذلك اضواء جديدة تلقى على الطبيعة والتاريخ في العهود الحديثة .

٢ - عرف ماركس كيف يحطم السدود والقيود ، ويجرر

المذاهب العلميّة الجديدة من حدودها ؛ وهذا يعني انه عرف السرّ العميق لحركتها وتحوّلها . بعد ان كانت بعضها يناقض البعض الآخر (المادية تناقض المثالية) وينفي بعضها مبادئ البعض الآخر (المؤرخون الذين اكتشفوا صراع الطبقات في الثورة الفرنسيّة كانوا هم انفسهم رجعيين - وهيجل نفسه انطلق في هذا الاتجاه الخطر . اما ماركس فقد عرف كيف يحلّ مسألة هذه التناقضات ، ويعلمها ، ويتخطاها ، اي يحولها تحويلاً عميقاً بنقدها ، واستكمال اجزاها) وقد عرف ايضاً كيف يستخلص من هذه القضايا الجزئية نظرية جديدة، اصيلة مبتكرة؛ ولكن لا يجوز ان نفهم من لفظي « مبتكرة وابتكار » حقيقة ذاتية تعبر عن اصالة هوائية ، وتخيّل مبدع ، وعبقريّة شخصية كان كارل ماركس يتعلّى بها . وانما نلمس جدّة الماركسية واصلتها في انها تحصر نشاطها في حدود الواقع الموضوعي ، فتكشفه، وتعبّر عنه، بدلاً من ان تنفصل حاملة معها جزءاً منه .

وهكذا رأينا الماركسية تشتمل جميع المذاهب بعد تحويلها؛ هذه المذاهب التي مهدت لها، وظلت جزئية حتى انها ماركس ، ولام بينها .

ونستطيع ان نستخلص من ميل الفكرة الماركسية ميلاً جاهداً الى تحليل كل المعارف الانسانية، جميع خصائص الفكرة الماركسية وملاحمها العامة ، وهي تلخص في انتزاع الافكار والاحداث من عزلتها الظاهرة ، واكتشاف علاقاتها ، وتنبع

حركتها العامة ، التي ترسم خلال مظاهرها المشتتة ، وتفسير متناقضاتها للوصول الى الواقع الموضوعي ، او بلوغ الافكار الاعظم سموً واتساعاً ، والاكثر غنى وتعقداً .

ولكن عمل كارل ماركس لم يقتصر على هذا التحليل ، الذي يعود الى عناصره نفسها بالتحويل والتطوير، بل اننا لندين لماركس وانجاز بفهمنا اهمية الاحداث الاقتصادية فهماً دقيقاً واضحاً، وبقيننا الدقيق الواضح بوجود خضوع هذه الاحداث لدراسة علمية عقلية تستمر في اعتمادها على طريقة ومنهج ، وهذه الدراسة انما تعنى باحداث موضوعية ، بمكنة التحديد . وهذا ما نسميه « بالمادية التاريخية » لعلم اجتماعي علمي جديد .

٣ - والى ماركس ايضاً يعود الفضل في اكتشاف تركيب الاقتصاد الرأسمالي المتناقض، وتحليل تركز الثروات واستقطابها واكتشاف العلاقة الجوهرية - والمتناقضة في جوهرها - التي يرتكز عليها هذا الاقتصاد الرأسمالي : وهي الاجر . وانتاج « فضل القيمة » .

٤ - واخيراً : ان لماركس الفضل في اكتشاف الدور التاريخي للعمال الاجراء وامكان نشوء سياسة مستقلة عن ادارة البورجوازيين، ابطالها افراد الطبقة العاملة؛ ويعود الى ماركس ايضاً الفضل في امكان تحويل العلاقات الاجتماعية بوساطة هذه السياسة المستقلة الحرة .

لقد اكتشف ماركس وانجاز ، مبادئ المادية التاريخية

حوالي ١٨٨٤ . اما نظرية فضل القيمة ، وعلاقتها بالاجور ،
ونظرية استخدام تحليل المتناقضات بوضوح وعمق - الطريقة
الديالكتيكية- وتطبيق هذا التحليل، بوعي ونفاذ ، فقد توصل
اليها ماركس حوالي عام ١٨٥٧ .

ونزيد فنقول ان سياسة الطبقة البروليتارية المستقلة قد تحددت
اثر تجارب الاعوام التي بين ١٨٤٨ - ١٨٥٠ وتعمقت بتحليل
احداث ١٨٧٠-١٨٧١ في فرنسا - حكومة كومونا باريس - .
والماركسية ، وقد تألفت بحركة فكر تحليلي موّحد ، لم تتوقف
ابداً او تتجمد عند نقطة معينة من مراحل تطورها . وهكذا
نراها معرفة عقلية ، تزداد عمقاً يوماً بعد يوم وتتخطى ذاتها بلا
انقطاع . وان ازدياد الثروة الماركسية بتجارب المعرفة ، ووقائع
العلوم لم ينقطع ، حتى ايامنا هذه ، بل هو مستمر ، وسيستمر
في المستقبل .

اما الماركسية، بصفتها علماً، فهي تتطور دون ان تدمر مبادئها .
وهي تختلف في ذلك عن سائر الفلسفات التقليدية المدرسية .

وهي ، في ذلك ، فلسفة ، الى جانب كونها علماً - تشمل علم
الاجتماع الجديد ، والاقتصاد الخاضع في دراسته للطريقة العقلية
النخ... - فلسفة توحيد، في مذهبها عنصري العقل الانساني، وقد
درجت الفلسفات المتعاقبة على الفصل بينهما والنظر اليهما من
ناحية جزئية محدودة ، نعني بهما عنصري العلم والفلسفة .

ان الماركسية « بصفتها مفهوماً للكون ، ينظر الى الوجود

بأوسع ما يمكن لفلسفة ان تنظر ، قد عرفت باسم المادية الديالكتيكية . والواقع انها توحد عناصر وجدها ماركس منفصلة في العصر الذي عاش فيه . والماركسية لا توحد هذه العناصر فقط بل تكسبها حفة تحليلية دينامية . ومن هذه العناصر: المادية الفلسفية ، وعلم الطبيعة الذي كان قد خطا خطوات واسعة في تقدم ، وديالكتيكية هيجل ، اي نظرية المتناقضات .

واطلاق اسم المادية الديالكتيكية على هذا المذهب الذي وصفناه ، ادق دلالة عليه من كلمة ماركسية الشائعة . والواقع انها اشد دلالة على العناصر الجوهرية التي يتألف منها هذا التحليل الواسع ، دون ان نفصلها عن اثر ماركس ومؤلفاته الخاصة ، فتتاح لنا سهولة النظر الى هذه التعاليم بصفقتها تعبيراً عن عصر ، لا اثرأ خلفه فرد واحد .

وعرضنا الآتي للمادية الديالكتيكية سيتعمد اهمال نشأة المادية ، وتاريخها ، وما قبل تاريخها ، « وهو يعود بالذهن الى العهد اليوناني ، وبخاصة عهد هيراقليط » .

وان عرض النتائج التي وصل اليها العقل ، في كل معرفة عقلية ، يغير الترتيب الذي اتبعه الفكر للحصول على هذه النتائج « واحياناً يقلب الترتيب رأساً على عقب » .

ونحن لا نشك في ان النتيجة والمعرفة التي نحصل عليها فعلاً لا يمكن فصلها عن حركة الفكر الذي حصل عليها ، ولكن هذا لا يمنع من ان الغاية الاساسية الجوهرية تكمن في غاية

هذه الحركة ونهايتها . اما المراحل الوسيطة فليس لها من الالهمية
الا كونها اعدت النتيجة وقادت اليها .

وهذه المراحل تتيح لنا ان نفهم ، بصورة اوضح ، سير
الفكر في مجته عن الواقع ، ولكن بوسع العرض ان يهمل ذكر
هذه المراحل لان المعرفة الثابتة التي حصلنا عليها في النهاية ،
تتخطى المراحل التمهيدية .

وهذا يصحّ ايضاً في صدد تحليلنا المادية الديالكتيكية .
ولا شك في ان دراسة ما قبل تاريخها (من هيراقليط اليوناني
الى فلاسفة القرن الثامن عشر) ودراسة تاريخها الموضوعي (من
المادية الفلسفية في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر ،
وديالكتيكية هيجل التي كانت تحتفظ بطابعها المثالي الروحي ،
ومراحل تطور تفكير ماركس وانجلز... الخ) لا شك في ان
دراسة هذه المراحل التي أدت الى الماركسية تلقي ضوءاً باهراً
على موضوعنا . ولكننا لا نرى من الضروري العودة الى
الحديث عن كل هذه المراحل التمهيدية اذا اردنا ان تقدم
للقارئ عرضاً مذهبياً نقيمه على دعائم من العمق والموضوعية ،
والوضوح والايجاز .

الفصل الاول

الفلسفة الماركسية

إذا نظرنا الى الماركسية من الناحية الفلسفية (اي من حيث إنها تجيب عن المسائل التي تواضع القدماء على تسميتها مسائل فلسفية) وجدنا ان المذهب الماركسي او المادية الديالكتيكية تظهر لنا بمظهرين أساسيين :

الاول - (وهو في رأينا الجانب المهم) هو المظهر المنهجي ، وقد تعمق هيجل في بحثه « المنطق » درس بعض المسائل التي سبقه سواه الى درسها (ارسطو ، ديكارت ، ليبنز ، كانت) ولهذا المسائل علاقة باستخدام العقل على نحو منهجي ، وقد عمق ماركس ، في مؤلفاته العلمية ، المنطق الهيجلي ، واتم صياغة الطريقة الديالكتيكية .

- ومن ناحية ثانية، حاول هيجل في كتابه « ظواهر الفكر » التمهيد لكتابة تاريخ شامل للوعي الانساني . وقد جاء ماركس فتبنى هذا العمل الشاق ، واحتفظ من كتاب « ظواهر الفكر » بفكرة « الانحطاط » الشهيرة على الخصوص . وقد كانت في مؤلف هيجل فكرة غامضة مبهمه ، فصاغ منها ماركس نظرية

واضحة المعالم ، بيّنة الحدود .

وقد سبقت صياغة هذه النظرية ، كما بيننا في الصفحات السابقة ، استعادة ماركس لبحاث الطريقة الديالكتيكية ، ومن حق البحث علينا ، ونحن في صدد عرض المذهب الماركسي ، ان نبدأ بالحديث عن الطريقة .

ونبدأ بحثنا الموجز ، في المادية الديالكتيكية ، من وجهة النظر الفلسفية ، بعرض سريع للمنهجية الديالكتيكية ، ونشفه بملخصة لنظرية الانحطاط .

أ - الطريقة الديالكتيكية

ان كل جدل ، وكل جهد يبذل للمضي في المعرفة ، انما يتم بمواجهة الآراء المتقابلة المتناهضة : « مع » و « ضد » ، « نعم » و « لا » ، الاثبات والنقد فالنفي او الاثبات .

ولا يخطر لاحد نفي هذه الحقيقة ، فهي بديهية شائعة .

ولكن ، ما مصدر هذه الآراء المتناقضة التي نضعها موضع التقابل والتنافي ؟ هنا تصبح المسألة دقيقة جداً . فان كثيراً من المفكرين يعتقدون (ويشاركهم عامة الناس في هذا الاعتقاد) ان الافراد اذ يختلفون في الرأي ، انما يختلفون بسبب اخطائهم ، او حاجتهم الى التفكير الصحيح . فلو استطاع هؤلاء ، او لو واصلوا بحثهم ، او كانت لديهم القدرة الكافية على التفكير (الحدس او الموهبة ...) لتوصلوا الى الحقيقة دفعة واحدة .

تبنى هذه النظرية كثير من الفلاسفة ، وتبناها عامة الناس
ايضاً ، وهي نظرية تنسب التناقض بين الافكار الى نقص في
هذه الافكار ، لان فكر الانسان يظل في نقص مهما سما الى
الكمال .

فهل ننادي بخطأ هذا التفسير ؟

لا يسعنا ان نعلن خطأه . ففي كثير من الاحيان (وفي
الجدل الواقعي امثلة كثيرة على ذلك ، وابسط مناقشة بين
شخصين تؤيد ما نقول) نرى ان مواصلة البحث والتعمق في
دراسة الموضوع يؤديان الى الاتفاق والخروج من التناقض في
الرأي . هذا الرأي مع ذلك لا يكفي . لانه يهمل - في
الواقع نقطتين اساسيتين :

اولاً - ان الآراء التي تتقابل وتتناهض ليس معنى تقابلها
وتناهضها انها دائماً متباينة بمعنى ان بعضها يختلف عن بعض
وينحرف فيها مفهوم عن مفهوم . بل قد يكون بينها احياناً
تقابل تام وتناقض صريح حاسم .

وبهذه الصفة تتجابه في اكثر الاحيان . ولنضرب مثلاً بسيطاً
جداً . فلو وصف احداً شيئاً بأنه ابيض والآخر عرفه بأنه
اسود لكان ثمة مجال للتفاهم ، لاننا انما نتناقش في موضوع واحد
هو لون هذا الشيء .

ولا شك ان نظرة نلقبها على هذا الشيء تتيح لنا تحديد لونه
في نهاية الجدل . ولكن الصعوبة تبدأ حين تجد الشيء رمادياً ،

او عليه ظلال مختلفة تتوجع بين الاسود والابيض ، او اذا كان ذا لون متغير الخ... ونضيف الى ذلك ان الجدل يستدعي - بالاقل - وجود اشياء سوداء وبيضاء في عالم الواقع. وهذا يؤدي الى ان الآراء المتناقضة لا يقتصر سبب تناقضها وتناقضها على اسباب فكرية كامنة في ادمغة المتجادلين (في وعيهم الذاتي، كما يفعل بعض الفلاسفة...)

- والنقطة الثانية ، ان النظرية المذكورة تنسى ان هذه المقابلة بين الآراء ليست مجرد حادثة من حوادث البحث ومصادقاته ، يسعنا التخلي عنها .

ولا شك في ان الفلسفة يمكنها الانتقال دفعة واحدة الى الاشياء ذاتها ، ولكن هذا لا يتم الا في الخيال ، (اي غيبياً ، ميتافيزيكياً) فيمكنها ان تحلم بانها تعرف ، بلمحة واحدة ، الحقيقة المطلقة كما يعرفها روح سماوي محض ، يحل فجأة في هذه الاشياء.. ولكن هذا لا يخرج من دائرة الحلم والخيال . والواقع انه يتحتم على الفيلسوف البحث عن الحقيقة ، شأن كل انسان ، يتلمس الطريق ، والتردد ، والشك ، والاقدام ، والادبار ، ومقارنة التجارب ، ومواجهتها بعضها ببعض ، ووضع الافتراضات وعرض المعارف التي تم له الحصول عليها ، وهو يعالج هذه العناصر جميعها بكل ما فيها من متناقضات .

من هذه الطريق نبلغ ببساطة ، الى نتيجة مهمة جداً :

ان المتناقضات في صميم الفكر الانساني « تلك التي تبدو في

كل موضوع ، وفي كل لحظة (تطرح مسألة جوهرية ؛ ومصدر هذه المتناقضات كامن ولو جزئياً ، في عجز العقل البشري عن ان يبلغ الى جميع مظاهر الاشياء دفعة واحدة ، بل يتحتم عليه في اكثر الاحيان ان يحطم الشيء (ان يحلله) ليتسنى له فهمه . ولكن هذا الاجتزاء المحتوم على كل فكر ، لا يكفي لبيان مصدر المتناقضات ، بل علينا ان نعتقد بوجود هذه المتناقضات في اصول الاشياء نفسها ، وان لها نقطة انطلاق رئيسية في جذورها .

وبتعبير آخر نقول ان المتناقضات في التفكير وفي الوعي الانساني الذاتي ، لها اساسها الموضوعي الحقيقي . فان كانت « مع » و « ضد » و « اثبات » و « نفي » فذلك لانه ليس للحقائق مظاهر متعددة فحسب ، بل ان لها مظاهر متغيرة متحولة متناقضة . ولهذا يضطر الفكر الانساني الذي لا يتمكن من بلوغ الاشياء الواقعية دفعة واحدة ، الى تلمس طريقه بصعوبة ، والسير الوئيد خلال صعوباته الذاتية ، ومتناقضاته ، ليلبلغ اخيراً الى الحقائق المتحولة ، والمتناقضات الواقعية .

وثمة موقفان فحسب ، يستطيع العقل ان يتخذهما ازاء هذه المشكلة الاساسية التي طرحتها المتناقضات . فاما ان نعد المتناقضات كلها سخيفة لا تدل على شيء ، فنقرر انها ليست الا مظاهر سطحية عابرة ، وانها صادرة عن مجرد عجز العقل البشري وتقصيره عن بلوغ الحقيقة بقفزة واحدة ، وعندئذ نكون قد

افترضنا بحكم الضرورة، ان هذه الحقيقة موجودة ، سبقاً للتجربة قبل الجهد الانساني المبذول لبلوغها . ونكون قد قررنا ايضاً ان الانسان يمكن ان يصل الى هذه الحقيقة ، او عليه ان يصل اليها ، من طريق « الحدث » . او الالهام الخفي... وان هذه الحقيقة خالدة ، ثابتة ، لا تزول . وهذا موقف غيبي يقفه الذهن البشري متخلياً عن كرامته وعظمته ، وبدهي ان هذا الموقف يميل الى اهمال الظروف المحسوسة ، بل الى نفي هذه الظروف التي تكتنف جهود الانسان وسعيه المتواصل شطر المعرفة .

ولما ان نتبنى النظرية القائلة بأن الفكر الانساني يبحث عن الحقيقة من خلال المتناقضات ، وان لهذه المتناقضات معنى موضوعياً ، واساساً في الواقع . وعندئذ نكف عن عد التناقض مظهراً من المظاهر العابرة ، بل على العكس نعد البحث عن المتناقضات واساسها الموضوعي مركزاً لدراستنا ومشاكلنا . وهذا يفضي بنا الى الملاحظة بأن طريق التفكير القديمة يجب ان تعمق وفاقاً لنظرية المتناقضات ، وما يخص الجدلية الثنائية لمنطق الاشياء . ونحن اذا قررنا ، على نحو راسخ ، ان الحقيقة والموضوعية يجب ان تكونا هدفين للعقل ، قررنا عندئذ مبدأ العقل المعنى ، العقل الديالكتيكي .

ولا شك في ان هذه القضية هي اليوم من القضايا الاساسية المهمة، وهي التي تفتح الباب امام هذا التفكير الثنائي ، المترجح

بين « لا » و « نعم » وبخاصة ان الجوابين متناقبان ولا يمكن ان يجتمعا على صعيد واحد فاما « هذا » وإما « ذاك » .

والواقع ان العقل الديالكتيكي بوسعه وحده ان يقدم الحل ، لانه يجهد وحده لفهم المتناقضات المحسوسة في البحث ، وفهم خصائص الواقع المحسوس . كانت ماركس اول من بنى هذه الطريقة الديالكتيكية واستخدمها بصورة متناسقة متكاملة .

فكان يدرس الحقيقة الموضوعية المحدودة ، على نحو منهجي ويحلل مظاهرها وعناصرها المتناقضة (دون ان يغفل المبادئ المتناقضة التي كانت سائرة في الماضي ، والتي كان يجهل الباحثون ما تنطوي عليه من عناصر الحق والصواب) . وكان يعود الى تدبر المظاهر او العناصر المتناقضة ودراستها من حيث وحدتها ، وفي مجموعة حركتها العامة ، بعد ان يكون قد تعمق درس علاقتها بعضها ببعض دون ان ينسى كونها حقيقة موضوعية .

وثمة اشارات منهجية قيمة نجدها في المقدمات التي وضعها كارل ماركس لكتاب رأس المال ، وهناك ، في نظر ماركس ، نقطة واحدة مهمة ، وهي اكتشاف القانون الذي تخضع له الظواهر .

وليس المقصود هو اكتشاف علاقة عناصر الظاهرة الاجتماعية او الطبقة بعضها ببعض ، في وقت معين ، فحسب ، بل المقصود بذلك معرفة قانون تحولاتها وتطورها . ولهذا يرى ضرورة التمييز بين منهجي البحث والعرض .

فطريقة البحث او الدراسة يجب ان تمتلك المادة ، او الشيء المدروس ، في ادق تفاصيله وابسطها . وعليها تحليله واكتشاف علاقة عناصره الداخلية بعضها ببعض . وعلى طريقة التحليل ان تتلاءم مع طبيعة الموضوع المدروس . فتجنب ، في الاقتصاد السياسي ، المناهج التي تتيح اكتشاف النواميس الكيماوية والفيزيائية . اصف الى ذلك ان لكل مرحلة تاريخية قوانينها الخاصة بها . وان تحليل الحوادث الاجتماعية يبين لنا ان بين التراكيب الاجتماعية فروقاً لا تقل اهمية وعمقاً عن الفروق التي نلمسها بين تراكيب الانواع النباتية او الحيوانية . وقد تخضع الظاهرة الواحدة لقوانين مختلفة بالنسبة الى بيئتها وظروفها .

فدراسة الحياة الاقتصادية دراسة علمية ، اي تحليلها ، تعني اكتشاف طريقة تكوينها الاقتصادي والاجتماعي الخاضعة لنظام طبيعي واحد ، رغم انه قد يكون نوعياً ، اي مختلفاً عن الانظمة الفيزيائية والكيماوية والبيولوجية . وهذا معناه ايضاً اكتشاف قوانين خاصة تتحكم بمسألة نشأة كل مجموعة اجتماعية ، وتطورها وتحللها ، وتحليلها عن محلها لسواها...

ويأتي العرض بعد التحليل . فاذا نجح العالم في « عرضه » وجدنا ان حياة الشيء المدروس وحركة المادة الموضوعه تحت مجهر البحث تنعكسان في ما بين ايدينا من سطور الى درجة نظن معها اننا نشاهد شيئاً جديداً طريفاً ، لم يسبق لنا الالام

بمثل حقائقه وخفاياه^(١) .

وقد سبق ديكارت غيره من الفلاسفة فقدم في «خطاب المنهج» قواعد يرتكز عليها التحليل (الوصول الى عناصر الشيء المدروس) والتأليف (اعادة جميع العناصر) .

وقد شدد كانت وكونت وفولتير وسواهم من الفلاسفة على ضرورة الاساسية التي يتخذها البحث العلمي، وضرورة استخدام العقل الانساني . فلا تفصل الموضوع المراد درسه ، بل نبعث عن علاقاته بسواه ، علاقاته الدائمة المنتظمة باحداث اخرى... والآن، ما العناصر الجديدة التي استحدثتها الطريقة الماركسية بعد ترسبها خطي هيغل .

١ - تؤكد الطريقة الماركسية ، وتلح في توكيدها على ان تحليل كل حقيقة تحليلاً علمياً يبلغ كفايته من العمق ، يفضي بالباحث الى عناصر متناقضة (مثلاً، السليبي والايجابي، البروليتاريا والبورجوازية، الكائن والعدم ، وقد تعبدنا اختيار هذه الامثلة من مناحي مختلفة) . ولقد فات ديكارت وكانت وكونت ما للتناقض من اهمية ، فكان هيغل اول من تنبه لها ، وعقبه ماركس ، فطبق الفرضية الميكلية لدن تحليل الواقع الاجتماعي

(١) هذا ما يحدث تماماً لبعض العقول الساذجة الطيبة عند اطلاعها ، اول مرة ، على عرض للمادية الديالكتيكية . وعلى كل حال : كل نظرية جديدة لا يمكن ايداً ان تفهم وتقدر حق قدرها اذا امر اعداؤها على دراستها من خلال النظريات التقليدية البالية واخضاعها للتفسيرات المرتكزة على هذه النظريات .

والاقتصادي والسياسي مثبتاً حقيقتها .

٢ - تلح الطريقة الماركسية اكثر من الحاح أية فلسفة سابقة، على بيان نقطة جوهرية . وهي ان الحقيقة التي نهدف اليها بتحليلنا الموضوع وعرضنا له، هي دائماً حقيقة متحركة متحولة، رغم ان التحليل يحطم دائماً هذه الحركة - موقناً - ليلبغ عناصرها ، فيبلغ التحليل والحالة هذه ، نوعاً من التجريد (كما يحدث للعالم الفيزيولوجي حين يقطع نسبياً جليداً من العضو الحي ، او خلية لكي يفحصها تحت المجهر .

والطريقة الماركسية تعتقد ان تأليف الكل واعادة الحركة من الامور الممكنة، ولا شك في ان علينا ان نبلغ - تجريبياً - حركة العناصر، ولهذا يتحتم علينا عزل بعض اجزائها عن البعض الآخر ؛ ولكن لا يسعنا - حين نوفق في التحليل - عزل بعض العناصر عن بعضها الآخر الا للبحث عن علاقاتها، خارجية كانت ام داخلية ، ونسبتها الى الكل . وهذه الطريقة لا تقارن المتشابهات ولا تكشف مثل هذه المتشابهات ، الا للتعق في معرفة الفروق ، فاعادة تأليف المجموع ، اذن ، او الكل المتحرك ، لا تتنافى مع التحليل ، ولا تتناقض مع تشريح هذا الكل تشريحاً عضوياً . بل الامر على العكس .

٣ - والماركسية تلح ، اكثر من الحاح اية طريقة فلسفية سابقة ، على اصاله كل نوع من الانواع مينة جدته النوعية ، بل انها تؤكد اصاله كل شيء . ولما كان لكل شيء صفاته الخاصة ،

واختلافه عن سواه من الاشياء ، فعلى العالم ان يوجه جهوده
- اذن - لبلوغ القانون الخاص الذي يتحكم بهذا الشيء ، وهذا
القانون هو صيرورة الشيء ، اي حركة تحوله الدائمة .

وقد نجد من يعترض على هذه الحقيقة بقوله ان الطريقة
الماركسية - والحالة هذه - تتخلى عن كل مبدأ شامل ، اي
انها تتخلى عن صفتها « العقلانية » الانسانية اذ تكيف وفقاً
لطبيعة كل شيء على حدة .

ولكن ليس في هذا القول ذرة من الصواب . لان التحليل ،
اذ يتكيف وفقاً لطبيعة كل شيء على حدة ، انما يطبق في
دراسته الحقائق الشاملة . فمثلاً حين اقول : « في كل مكان
وزمان وفي كل شيء اجد متناقضات » يمكن ان تظهر لنا هذه
المتناقضات ، في الواقع ، مختلفاً بعضها عن بعض ، فنامس جذتها
واصالتها ، ونوعيتها في اية حالة ندرسها . وهي مع ذلك ،
مرتبطة بنظرية عامة شاملة ، اي نظرية عقلانية .

وتطبيق هذه الطريقة العقلانية الشاملة ، عند دراسة الحالات
الخاصة ، لا يمكن ان يتم بصورة آلية ، فالنظرية المنطقية
للمتناقضات لا تطلعنا على طبيعة التناقض الموجود في هذا الشيء
او ذاك ، او وراء هذه الحقيقة الخاصة او تلك ، او في اعماق
الحركة الواقعية ، قبل الاحتكاك بالموضوع . ولا شيء يعدل
الاحتكاك والتحليل ، والنفوذ الى الواقع ، اي الى المادة .
وهكذا تختلف الطريقة الديالكتيكية التي استخدمها ماركس

عن طريقة هيغل الديالكتيكية . ولكن بماذا تختلف هاتان الطريقتان ؟

لقد لاحظ هيغل اهمية التناقض في مختلف النواحي المدروسة^(١) (في الطبيعة والتاريخ ...) ودوره الاساسي ، فظنّ انه يستطيع تعريف التناقض تعريفاً تجريدياً مطلقاً .

ثم حاول استخدام هذا التعريف المنطقي (الشكلي) لاعادة تأليف المتناقضات العينية ، والحركات الواقعية . ورغم ان هيغل ألمّ ، وهو في صدد هذا التأليف ، بكثير من المعارف الجديدة ، والاحداث الواقعية ، المحسوسة ، فان محاولته الفكرية لم يكن لها معنى الا في خياله الجامع ووهمه الفلسفي . فقد ظل تأليفه للواقع تأليفاً تأملياً مطلقاً غيبياً .

كان هيغل يعتقد ولا شك ان كل ما هو موجود وحيّ لا يوجد ولا يحيا الا في حركة ، في حيورة . ولكنه بلغ بمفهومه مرتبة التجريد والغيبيات ، فكانت نظراته الى الحركة ، من ناحية عامة ، نظرة مجردة محضاً ، ومنطقية صرفاً . وكان يظن انه توصل بهذه النظرة الى الطريقة النهائية المطلقة التي تفسر كل شيء ، ونطوي في اعماقها الحركة التي تدفع كل شيء ..

وعلى العكس كان ماركس يؤكد (ويجب ان لا نخل من ترديد الاشارة الى هذه الناحية والاصرار على جلائها) ان الفكرة

(١) اكتشف اهمية التناقض عالم آخر من معاصري ماركس وهو العالم البيولوجي العظيم كلود برنار (راجع دراسة الدكتور غيير الصادرة حديثاً) .

العامه ، اي الطريقة ، لا تمنع الباحث من دراسة كل شيء على حدة ، فدورها ينحصر في تقديم دليل يهدي ، واطار ينظم ، وتوجيه يقود العقل الى معرفة الحقائق كلها .

ويجب ان نعرّف المتناقضات الخاصة الكامنة في كل من هذه الحقائق، ونعرّف ايضاً حركتها الخاصة «الباطنية» ونوعها، وتحولاتها المفاجئة . اما الشكل المنطقي للطريقة فيجب ان يتبع محتوى المادة المدروسة وهدفها، والمنطق الديالكتيكي يتيح لنا، كذلك ، الانطلاق في دراسة الشيء بسهولة ، مطمئنين الى النتائج ، بنجاحنا في معرفة مظهر حقيقة هذا الشيء في شموله وتعقيده . ولكنها على كل حال لا يمكن ان تحل التجريد الصرف محلّ البحث العلمي .

اما اذا كان عرض النتائج التي حصاننا عليها بنخذ شكل تركيب جديد أصيل ، فهذا ليس الا مظهرأ خادعاً . فليس ثمة تركيب او اعادة تركيب جديد ، بل نتائج مترابطة تجمع البحث الى التحليل ، على نحو يعيد تأليف الكل في حركته (التاريخ) كما فعل ماركس مثلاً حين أرّخ لرأس المال .

وهكذا، فان الافكار التي نكوّنّها عن الاشياء (عالم الافكار) ليست الا العالم الواقعي نفسه، العالم المادي، المنعكس في الذهن البشري الواعي، والذي تعبر عنه هذه الافكار ، اي انها تنطلق ابتداء من الواقع العملي ، بعد احتكاكها الفاعل بالعالم الخارجي، وذلك في نظام معقد ، ينطوي على جميع المعارف البشرية .

فماذا تكون ، والحالة هذه ، طريقة العلم الجديد ؟ تلك التي
انشأها ماركس وعرفت باسم علم الاجتماع الجديد ، انها طريقة
تُعنى بالكل ، اي المجموعة المحسوسة : هذه البلاد مثلاً او تلك ؛
وهذا الكل المحسوس يبدو لها في مظاهر مختلفة: توزيع السكان في
المدن والارياف، الانتاج والاستهلاك، التصدير والاستيراد الخ..
ووصف طريقة المعيشة مثلاً او نوع الاعمال ، او توضيح قضايا
الجغرافيا الانسانية (عدد السكان، اجناسهم). هذه كلها تقدم لنا
معلومات اجتماعية معينة عن هذه البلاد ولكنها لا تبلغ الاعماق،
لانها لا تعنى العناية الكافية بتاريخ تلك البلاد ونشأتها... وهي
لا يسعها ان تبلغ التركيب الاقتصادي الاجتماعي ، اي جوهر
الظواهر التي تعنى بدراستها .. اما التعمق فيتطلب التحليل ..
وماذا نفيد من التحليل ؟

انه سرعان ما يكشف جماعات من السكان نمجا حياة
واقعية مادية ؛ (جماعات مؤلفة من فلاحين ، وعمال ، وصناع
يدويين صغار وصناع كبار ، وتجار بورجوازيين من الطبقة
الوسطى ، والطبقة الرأسمالية الآسرة) اي ان التحليل يكشف
امر الطبقات . ولكن معرفة هذه الطبقات تظل معرفة تجريدية
اذا لم يستمر التحليل ويبلغ العناصر الاولى التي تتألف منها ،
ونعني بها الركائز الاجتماعية الطبقة : رأس المال ، والاجور ،
وملكية وسائل الانتاج الخ...

ولكن هذه الركائز تفترض هي ايضاً، التبادل، وتقسيم العمل،

وفرض الاسعار الخ... فالتحليل يكشف في كل شيء - اذن - عناصر متناقضة متلازمة في وقت معاً (الانتاج والاستهلاك ، المجموع الاجتماعي ، والطبقات الاجتماعية) وعليه ان يميز بين هذه المتناقضات دون ان يغفل علاقاتها ثم نراه يبلغ مفاهيم تتجه نحو البساطة والوضوح اكثر فاكثُر ، ولكنها مع ذلك مندبجة في جسم واحد ونسيج واحد ، هو الواقع الاجتماعي ، الذي يرتكز على عناصر جوهرية منها : القيمة والسعر ، وتقسيم العمل ووسائل الانتاج ... الخ ...

وقد سار كثير من علماء الاجتماع والاقتصاد على هذا النهج (فنحن نعلم مثلاً ان تقسيم العمل قد بحثه جميع العلماء ، من آدم سميث الى دورخايم) ولكن اكثرهم لم يكونوا من علماء الديالكتيك فلم يتمكنوا من كشف الصلة بين المتناقضات ، فقد درس بعضهم الاستهلاك والتوزيع (الاحداث التجارية ، ارتفاع الاسعار ، انخفاض مستوى المعيشة الخ ...) فلم ينظروا الى علاقتها بالانتاج ، ولم يفهموا ان هذين المظهرين لا انفصال عن الواقع الاجتماعي ، بخاصة ان طريقة الانتاج هي ايضاً اساس الحياة الاقتصادية ، وجوهرها .

وبعضهم لم يتوصل الى فهم طبيعة العلاقات بين البروليتاريا والبورجوازيين ، وهي علاقة جدلية ديالكتيكية (صراعية) تنطوي على نزاع دائم الحركة . وقد نشأ مظهر المجتمع الحديث ، هذان المظهران الواقعيان ، وهما متلازمان لا انفصال ، الى

درجة ان غير الديالكتيكيين يرون في نشوئها معاً عفوية او انسجماً ، على حين نرى ان العلاقة في هذه القضية الخطيرة بين العمال الأجراء وبين الطبقة الرأسمالية ، لا يمكن ان تعني الا : النزاع ، والصراع ، والصورورة ، والحركة في قفزات واسعة ، نحو الواقع الجديد .

ومن ناحية ثانية ، نرى علماء الاقتصاد والاجتماع هؤلاء ، قد يتوصلون الى معرفة العناصر الاساسية البسيطة (مثل تقسيم العمل ، وقيمة التبادل ، وقيمة استهلاك التاج الخ ..) فلا يرون فيها الا مفاهيم بسيطة مجردة ، وهم يقفون بمحائثهم عند هذا الحد . فلا يخطر لهم ان تحليلهم لم يكن الا المرحلة الاولى من مراحل البحث العلمي ، وانه يتحتم عليهم اخيراً ، اعادة البحث ، دون اللجوء الى الهوى ، والخيال ؛ وان عليهم تعميق هذا البحث ، لاكتشاف الكل المتناقض المحسوس ، ولكن على نحو محلل مفهوم ..

ان عرض الكل المحسوس ابتداء من عناصره ، هو - في نظر ماركس - الطريقة العلمية الوحيدة . فان الطريقة الاولى ، طريقة التحليل المجرد تقضي الى «تبخير» الكل المحسوس مفاهيم مجردة . اما الطريقة الثانية فهي وحدها التي تتيح اعادة تأليف الواقع (بتركيبه وحركته) بوساطة العقل . ومع ذلك قد تعترض هذه الطريقة عقبة واحدة :

كان هيجل يفهم حق الفهم ان المحسوس هو كذلك ، لانه

معقد التركيب ، غني بالمظاهر المختلفة ، والعناصر المتباينة ، على نحو لا تتمكن المعرفة معه من بلوغ هذا المحسوس الا بالتحليل (من خلال التحليل ، وفي اثره ..) هذا رغم انه نقطة الانطلاق الحقيقية ، وان التوصل الى معرفته ، هو الهدف الوحيد للفكر . ولكن هيجل ظن ان بوسعه بلوغ هذه النتيجة بوساطة عقل يفكر منعزلاً ، مستخدماً قواه الخاصة ، معتمداً على حركته وحدها . فخطأ هيجل ، عند اعتماده التحليل المجرد ، انما يقابله خطأ التأليف المجرد .

اذن ، كيف تعمل الطريقة الديالكتيكية ؟

انها لا تنظر - تجريبياً - الى عناصر تجريدية اوجدها التحليل . بل تعلم ان للعناصر ، بصفاتها عناصر ، معنى ووجوداً محسوسين . وهكذا ، فتحليل رأس المال يؤدي الى عنصر بسيط : هو القيمة (من اللحظة التي يحدث فيها التبادل ، فان المنتوجات والسلع تتخذ «قيمة» تختلف في التبادل عنها في الاستهلاك) والطريقة الديالكتيكية تعود الى ايجاد الظروف المحسوسة لهذه النتيجة البسيطة ، بدلاً من عزلها ودراستها على حدة ، وهذه الظروف المدروسة في حركتها الواقعية ، هي ظروف تاريخية ، فقيمة التبادل قد عرفت تاريخياً ، بوصفها ضرباً من ضروب الاقتصاد الواقعية السائدة ، في مطلع عهد الرأسمالية التجارية ، وفي خلايا مجتمعات العصور القديمة والوسطى .

في تلك المرحلة ، كانت قيمة التبادل تبدو ، في بعض

العلاقات الانتاجية المحددة (الصناعة اليدوية مثلاً) وفقاً لنوع معين من الملكية، والمعيشة وحالة الاسرة، ونوع الحكم والدولة، لا بصفتها مفهوماً مجرداً، بل بصفتها حقيقة ملموسة. وقد تبطلت الحقائق الاجتماعية، خلال التطور التاريخي، «بقية» التبادل ولكنها عرفت في صورة تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم، اما في عهد الرأسمالية الصناعية والمالية، فهذه القيمة ليست الا عنصراً بدائياً، داخلاً في صلب النظام، ولكنه خاضع للتحول والتطور، وفي العهد الرأسمالي نجده، بصفته عنصراً اقتصادياً، في حال متأخرة جداً عن ركب التطور، ونجده في اعماق الكيان الاقتصادي والاجتماعي الحديث ثم تتبع الطريقة الديالكتيكية حركة التاريخ التي جرى خلالها تطور الانتاج البدائي للسلع، وقيمة التبادل بصفتها نظاماً اقتصادياً سائداً، من مظاهر اقتصادية اولية الى رأسمالية

وهكذا يتيح لنا التحليل ان نجد الحركة الواقعية في مجموعها اي ان نعرض ونفهم المجموعة المحسوسة للأشياء المحيطة بنا اليوم، اي ان نفهم التركيب الاقتصادي الاجتماعي الراهن وان معرفة هذه المجموعة، وتطورها خلال عهود التاريخ المتعاقبة، هما من نتائج التفكير العقلي، ولكنها ليسا، بحال من الاحوال، بناءً مستعداً، تخلفه فكرة تجمع المفاهيم العقلية وتكدها خارج الاحداث الواقعية، بعيداً عن التجارب والوثائق

ب - انخراط الانسان

العنصر الانساني امر واقع فعلاً : فالتفكير ، والمعرفة ، والعقل ، وبعض المشاعر ايضاً (كالصداقة ، والحب ، والشجاعة والشعور بالتبعة ، وبالكرامة الانسانية ، وروح التضحية ...) تستحق كلها ولا شك ان نطلق عليها نعت « انساني » وانها تتميز من الانطباعات الفيزيولوجية والحيوانية ، بل اننا لو صدقنا بوجود الكائنات العليا ، غير الانسانية ، فعلينا ان نعترف للكائن بمجال خاص .

اما كلمة غير انساني ، او كلمة « خال من الانسانية » فكلنا يعرف ما تعني اليوم . انها تعني الظلم ، والقسوة ، والعنف ، والبؤس والالم . وكلها قيود حرية بالتخظيم .

ولم يكن الامر هكذا في الازمان الماضية ، اذ لم تكن هذه التعابير في الماضي واضحة ولا بيّنة . فالتعريف الانساني ، والعنصر اللانساني ، في نظر الحياة والوعي ، يختلطان في خطي ملتو . فلماذا نرى اليوم ان الوعي اليومي يلاحظ فروقها ويميز عناصرها ادق التمييز ؟

ذلك مرده ولا شك الى ان سيادة العنصر الانساني امر ممكن وان الطموح الى تثبيت دعائم الحياة والمجتمع على ركائز مباشرة من الوعي اليومي ، يلقي ضوءه الساطع على الكون .

وعندئذ تطرح مسألة صعبة ، بالنسبة لما تشتمل عليه من علاقة العنصر الانساني بالعنصر اللانساني :

كان الفلاسفة الغيبيون يعرفون العنصر الانساني بصفة واحدة من صفاته: « المعرفة... العقل.. » دافعين الى صعيد الانسانية بجميع مظاهر الانسان الاخرى التي لا تنطوي تحت مظهر « العقل » . اضع الى ذلك ان العقل ، في نظر هؤلاء الغيبيين ، كان يحتاج الى مرتكز ، لكيلا يظل معلقاً في الفراغ ، وكان يحتاج الى ان يرتبط بتفكير ، او عقل ، او معرفة غيبية خارقة ، غير انسانية . ولهذا صاغ هؤلاء ، في مذهب منظم ، امر احتقار كل ما هو انساني (الحياة ، والنشاط ، والحب ، والخيال ، واللذة... الخ) وخطوه بالعنصر الانساني..

ولم يجرؤ الدين على النظر الى الفضائل الانسانية (الصلاح مثلاً) بالعين نفسها التي ينظر بها الى الرذائل . ومع ذلك دعت اصوله اللاهوتية الى الخلط بين مظاهر الانسان هذه المختلفة ، واطراح بعض الفضائل الانسانية انسياقاً مع « الواقع » اللاهوتي وهذا تناقض فظيع لما يتوصل علم اللاهوت الى حله .

فالعنصر الانساني والعنصر الانساني يختلطان في مجموعة معقدة ، ثم ان اللاهوت يعتبر العنصر الانساني ، بل الجنس البشري كله ملطخاً بدنس اساسي ! فالعلم والظلم ، والثورة والعنف ، والارهاب والاضطهاد ، والابوة والحروب.. الخ .. كلها في نظر الدين من نتائج الخطيئة الاصلية . والعنصر الانساني ، والعنصر الانساني ، يبدو انه بمثابة انحطاط يطرأ على الحقيقة الخالدة ، وتدهور يُلمّ بالجواهر الالهية !!!

فقد جاءت الغيبيات والدين، اذن، بنظرية للانحطاط. فزى
فيلسوفاً غيبياً مثل افلاطون ، يرى ان الحياة والطبيعة والمادة
هي الجانب الآخر للفكرة المثالية الصرف (فكرة المعرفة
السموية) اي ان هذه العناصر الواقعية هي انحطاط لتلك الحقيقة
الازلية. كما ان الفيلسوف التحملي كان يرى في كل رغبة وفي كل
هوى ، انحطاطاً للعقل الكامل؛ والواقع ان الحكيم التحملي كان
يستخدم العقل لسيطر على ذاته متخلياً عن كل ما يخرج عن
ارادته ، وعن كل ما ليس هو . ومع ذلك فالانسان العادي
(الذي ليس حكيماً) يخضع لجانب آخر يختلف عن ذاته...
وهو يخضع لهذا « الآخر » خضوعاً مطلقاً.. اذن فهو ينحط اي
يصبح مجنوناً او هاذياً او بائساً او سخيلاً... (اي غير انساني
او انسانياً الى درجة قصوى) .

وقد عاد هيجل الى بحث نظرية الانحطاط ومبادئها الفلسفية.
ولكن ماركس اعطاها ، حين بحثها ، معنى دياكتيكياً عقلياً
ايجابياً . وانه لمظهر فلسفي ، من مظاهر الفلسفة ، مهم وشهير
بقدر ما هو مجهول .

ورغم ان الانسان المعاصر يستطيع التمييز اليوم بين
العنصرين : الانساني واللاانساني ، لا يدل هذا على ان بوسعنا
تعريف كل من هذين العنصرين بتعابير تجريدية او ان بوسعنا
اذابة العنصر الانساني بعملية من عمليات العقل، او عمليات اللوم
الاخلاقي .

وهذا لا يدل الا على ان النزاع بين العنصرين المذكورين « تناقضهما » يدخل اليوم في مرحلة من التوتر النهائي، ويُبلغ في نزوعه الى الحل . ومن ناحية اكثر شمولاً ، يدلنا الديالكتيك على ان العنصر الانساني كان عليه ان يتطور خلال التاريخ .

« كان باستطاعة الانسان - والحالة هذه - النمو في «انسجام» واكتساب قوى جديدة ، بارادته القوية ، فتاريخه قد تطور على صعيد اخلاقي محض ، وفكري محض . » هذا هو افتراض الفلاسفة المثاليين الذين لا يعنون بالديالكتيك ، بل يطبقون على الماضي طريقة التركيب المجرد الخيالي التي يطبقها الايتوبيون الخياليون على المستقبل .

ويجب ان لا يرهقنا عنصر التاريخ اللانساني (ولا شك ان التاريخ كله كان بعيداً عن الانسانية) فتواه من خلال اسرار عويصة كفكرة الشر الخالد ، والخطيئة ، والشيطان...

ان العنصر اللانساني هو واقع ايضاً، اي شيء محسوس، وكذلك العنصر الانساني ، والتاريخ يظهرهما لنا بمتزجين مختلطين ، وقد صعب على العقل التمييز بينهما، حتى جاء الوعي الحديث، بفهمه الاساسي الواقعي ، فاكتشف في اعماقهما التناقض ، وتوصل الى حقيقتهما . وقد جاء الديالكتيك يشرح هذه الحقيقة ويرفعها الى مرتبة الحقائق العقلية الثابتة، وما كان بوسع الانسان التطور الا خلال المتناقضات : اي ان العنصر الانساني ما كان بوسعه ان يكون الا في صلب العنصر اللانساني ومن خلاله ، فيكون في

بادىء الامر مختلطاً به ، لكي يفصل عنه بعد صراع طويل
ويسيطر عليه في نهاية الصراع المقدّر فيه الانتصار للانسان .

هكذا كانت المعرفة والعقل والعلوم الانسانية - ولا تزال -
وسائل وادوات في يد العنصر الانساني ، وهكذا لم يبلغ الانسان
فكرته الاولى عن الحرية ولم يستطع نيل بعضها ، الا من خلال
العبودية ؛ وهكذا نرى ايضاً ان غنى الطبقة العليا من المجتمع
البشري لم يتحقق الا من خلال افقار وتجويع السواد الاعظم
من الطبقات الانسانية الكادحة ، وكذلك الدولة - وقد خلقت
وسيلة للتحرير ، والتنظيم - كانت ، ولا تزال ، وسيلة للظلم
والاضطهاد...

في جميع النواحي يكشف العنصران: الانساني واللاانساني
عن ضرورة وجودهما ، بوصفهما مظهرين من مظاهر الضرورة
التاريخية التطورية ، وجانبين لنمو كائن واحد ، هو المجتمع .

ولكن هذين العنصرين ، هذين الجانبين ، ليسا متساويين
ولا متناظرين ، (كالخير والشر في نظر بعض الديانات (الماتوية)
فالماركسية دلت على ان العنصر الانساني هو العنصر الايجابي .
والتاريخ هو تاريخ الانسان وقصة نموه وتطوره . اما اللاانساني
فليس الا العنصر السلبي ، وهو العنصر الناتج عن انحطاط محتوم ،
يلم بالانسان فترة معينة من الزمن ، ولهذا وجب على الانسان ،
وقد حقق اخيراً انسانيته بوساطة العقل ، الانتصار في المعركة ،
والقضاء على عوامل انحطاطه . اذن فماركس يمنح نظرية الانحطاط

القديمة الغامضة معنى دقيقاً محدوداً، وذلك بتحريرها من التفسيرات الصوفية ، الغيبية وتجريدها من كل فرضية هوائية ، عن « السقوط » و « الخطيئة » و « الانحطاط » و « الشر » ...

وقد دلل ماركس على ان انحطاط الانسان لا يمكن ان يعرف دينياً او غيبياً او اخلاقياً . بل الأمر على العكس، فان الغيبيات والاديان ومذاهب الاخلاق كلها ساعدت على انحطاط الانسان ، وانتزاعه من حقيقته الموضوعية ، وتجريده من وعيه الحقيقي ، وابعاده عن معالجة قضايا الانسان الخاصة . فانحطاط الانسان لم يتم على الصعيد النظري او المثالي وحسب ، اي على صعيد الافكار والمشاعر وحدها ، بل هناك انحطاط انساني ، على الصعيد التطبيقي الواقعي ، يبدو لنا جلياً، في جميع نواحي الحياة العملية المعاصرة .

فالعامل نفسه منحط ، مستعبَد ، مستغل ، يسحق العامل ، والجماعية الانسانية تمزقها الطبقات الاجتماعية، وتخرجها عن حقيقتها؛ ونجد المجتمع مشوهاً ، بسبب وجود الطبقات ، متحولاً الى الحياة السياسية ، منطلقاً في الخداع، خاضعاً لعبودية جديدة هي الدولة .

وقدرة الانسان على الطبيعة ، والثروات الناتجة عن هذه القدرة، انما تحتكرها فئة قليلة؛ وتملك الانسان الاجتماعي للطبيعة يتحول الى تملك خاص لوسائل الانتاج . والنقد ، هذا الرمز المجرد للثروات المادية التي تخلقها يد الانسان العامل ويستخدم

فيها وقتاً جماعياً للعمل ، (وهذا الوقت هو الوسيلة الضرورية لانتاج شتى انواع السلع والمصنوعات) هذا النقد هو الذي يفرض سيادته على الافراد الذين يتمرسون بالعمل والانتاج ، ورأس المال مظهر من مظاهر الثروة الاجتماعية ، وهو تجريد لا يبدو لنا اذا تأملناه ملياً ، وحصرتنا البحث في تركيبه نفسه ، غير العوبة من الاعيب الكتابات التجارية والمصرفية ؛ وهو يفرض ضروراته على المجتمع بأسره ، ويستدعي تنظيم المجتمع تنظيماً متناقضاً . فيه استعباد للطبقة الكبرى من الشعب ، وافقار للسواد الاعظم من البشر .

وهكذا ، فالمنتجات التي يصنعها الانسان لا تخضع لارادته ووعيه ومراقبته بل تتمرد عليه وهي من صنعه . وتتخذ مظاهر « تجريدية » : كالنقد ، ورأس المال .. وهذه « القيم » بدلاً من ان تستخدم بصفاتها مجرد وسائل وضعت لخدمة الافراد العاملين ، اصبحت على العكس : حقائق مسيطرة ، مستبدة ، مضطهدة .

وهذا كله يجري لصالح اقلية من الناس ، ضئيلة ، وطبقة « محفوفة » ، تفيد من هذا الوضع ، وتحافظ عليه ما وسعته المحافظة ؛ وهكذا يطرأ الخلل والفساد على العلاقات الانسانية الاجتماعية ، فيصبح المجرّد هو المحسوس الوهمي المتحكّم بالحياة ، ولا تتمعه وهيمته من ان يكون هو « الواقع » المتناقض مع الواقع ، فيثقل كاهل المحسوس العيني ، اي العنصر الانساني نفسه ، وهكذا يظهر لنا انحطاط الانسان في شؤله الرهيب ، وعمقه

الواقعي ، وهذا ابعد الاشياء عن كونه انخطاطاً نظرياً (غيبياً او دينياً او اخلاقياً ، وبكلمة واحدة : ايدىولوجياً) بل هو ايضاً ، بصفة خاصة ، انخطاط عملي تطبيقي ، اي اقتصادي اجتماعي سياسي .

ويتضح لنا الانخطاط ، على هذا الصعيد الواقعي ، حين ننظر اليه من زاوية واقع البشر ، الذين تتحكم بهم قوى غاشمة ، ليست هي الا من ثمرات نشاطهم (البندقية التي تسدد الى صدر عامل يتظاهر لرفع مستوى معيشته وزيادة الاجور ، هي من صنعه او صنع عامل آخر ، ويسددها اليه عامل - جندي - لا يمي دوره التاريخي) ولكنه نشاط يعود الى العمال بالوبال ، لكي يحلهم الى مصائر مجردة من الانسانية ، فتكون الازمات والحروب وتكون الاضطرابات الاجتماعية من كل نوع ...

ولنوجز الآن تاريخ الانسان كما يبدو لنا من هذه الزاوية الفلسفية الاخلاقية : لم يشك ماركس بوجود تاريخ انساني ، هو تاريخ تطور الانسان ونشأة نشاطه ونموه المتكامل المتجه شطر عهد مزدهر . والجنس البشري يسير وفقاً لناموس التحول والسيورة الذي نراه ايضاً سائداً اجناس الحيوان . ولقد ظهر هذا الناموس ونما وتطور . وقد يكون متجهاً اليوم نحو نهايته ، ولكن من المستحيل التنبؤ بهذه النهاية وتحديد ظروفها ، بل من الخطأ الاهتمام بها .

وتستطيع العلوم الانثروبولوجية وعلم اصول الانسان وتطوره

منذ حالته البدائية، ان تبحث عن اسباب تفرد الانسان بهذه الميزة (وهي الجميلة الرهيبة في وقت واحد) ونعني بها قدرته على الطبيعة بدلاً من اتباع قوانينها والخضوع لسلطانها . وهذا العلم يعرض كيفية تفرد الانسان بهذه الميزة ومظاهرها . ويبحث ايضاً في السبب الذي اصبحت الصيرورة الانسانية لاجله صيرورة اجتماعية (تطور الجنس البشري) . صيرورة تنطلق على صعيد النشاط والوعي ، اي تتكون تاريخياً بكل ما في الكلمة من معنى ، بدلاً من ان تظل صيرورة بيولوجية عضوية تتطور على صعيد الطبيعة والنشوء فحسب. ويتحتم على هذا العلم اتمام اجابته في مراحل الدماغ واليد واللغة والعضويات الخ... خارجاً عن كل افتراض تأملي او غيبي..

ومهما كانت نتائج هذه الابحاث، فثمة واقع ثابت ، هو ان الانسان (اي الجنس البشري كله) الذي يصارع الطبيعة ويروضها ، ويستخدمها لغاياته ، خلال خط تطوري انساني خاص، هذا الانسان لا يستطيع الانفصال عن الطبيعة؛ فصراعه معها هو نفسه اوثق صلاته بها وامتنها . وقد ضاعف الجنس البشري علاقاته بالطبيعة ، بصراعه ، ونشاطه ، وعمله الخلاق ، بدلاً من ان يقطع هذه الصلات ، وينطلق في تصاعد فكري او صوفي مطلق .

ان صلة الانسان بالطبيعة هي صلة دياكتيكية. فثمة وحدة تزيد سعة وعمقاً حتى تشمل الجنس البشري كله وتدفعه في نضال.

يزداد شدة يوماً بعد يوم ، وتزاع يتجدد درماً ، ويكون كل انتصار فيه للانسان ، وكل ابتكار تقني جديد ، وكل اكتشاف يتم في آفاق المعرفة ، وكل اتساع في رقعة الطبيعة الخاضعة للانسان ، يكون كل واحد من هذه الاشياء ، مما يساعد على حل القضية لصالح الانسان .

فالانسان لا يتطور ، اذن ، الا وهو معلق بهذا الجانب « الآخر » من جوانب شخصيته ، هذا الجانب الذي يحمله في ذاته وهو الطبيعة . ولا يستطيع الانسان بذل نشاطه ولا التقدم في هذا المضمار الا حين يقيم في صلب الطبيعة وفي اعماقها عالماً انسانياً ، هو عالم الاشياء والمصنوعات التي تقدمها اليد العاملة ، ويخلقها الفكر البشري . وهذه الاشياء والنتائج ليست هي الكائن البشري ، بل انها ممتلكاته ووسائله . وهي لا توجد الا به وله . وليست لها اية قيمة خارجاً عنه ، وذلك بانها في الواقع ثمرة اعماله ونتيجة نشاطه . ويقابل هذا ان الانسان ليس شيئاً يذكر ، خارجاً عن هذه الاشياء التي تحيط به لتخدم قضيته وتحقق واقعه . والانسان انما يعبر عن نفسه ، ويخلق ذاته ، في مراحل تطوره وخلال هذا الجانب « الآخر » من شخصيته المتمثل في شئ الاشياء التي لا تحصى والتي يصنعها بيديه .

فاذا وعى الانسان ذاته ، واستفاق ضميره بصفته تفكيراً انسانياً ، او فرداً له شخصيته وقوته ، لم يستطع الانفصال عن هذه الاشياء التي صنعها وانتجها... فاذا تميز منها ، او تعارض

معها ، فانما يفعل ذلك وفقاً لعلاقة دياكتيكية فحسب ، اي وفقاً لاتحاد شامل متطور .

ولكن خلال هذا التطور تنفصل بعض المظاهر الانسانية الناتجة عن الانسان بصورة حتمية ، وتتخذ لنفسها صفة مستقلة غير خاضعة لسيطرته وعقله ، حتى انها ، وهي من اعمق الاشياء واشدها علاقة بجوهره وذاته ، تبدو له كأنها آتية من مكان آخر بعيد عنه ، وتنفصل عنه ايضاً بعض مظاهر نشاطه ، وقدرته الخلاقة ، حتى يكاد يعتقد بوجودها المستقل ، ومن المجردات الايدولوجية والنقد، الى فكرة «الدولة» السياسية تبدو له هذه الجزئيات حقيقة حية ، وانها كذلك ، وعلى نحو من الانحاء ، بعد ان رأينا انها تستبعد العنصر الانساني وتسيطر عليه .

اذن ، فالكاثن البشري الذي يتطور ، لا يستطيع ابدأ الانفصال عن هذا « الجانب » الآخر من جوانب شخصيته المتمثل في « الجزئيات » ومع ذلك ، نرى ان الثروات ، والاشياء ، التي لا يستطيع الحياة ساعة واحدة بدونها ، والتي ليست هي الانسان، نراها مرتبطة اوثق الارتباط ، بممارسته وظائفه وقواه . والحرية لا يمكن ان يكون معناها الزهد في الاشياء المادية ، وحرمان البشر ايها ، بل هي ، على العكس ، تزداد بمضاعفة الاشياء . فعلاقة الانسان بالثروات والاشياء ليست — اذن — بصورة محتومة وضرورية ، علاقة عبودية وخضوع ، الا في مجتمع تؤخذ فيه هذه الاشياء من ايدي الطبقات الانسانية الكادحة لتحكرها

طبقة قليلة « محظوظة » وهي تحكمها باسم « التنظيم » والحربة والوطنية... وسواها من الاوثان والجزئيات . وهذا يؤدي الى ان علاقة الانسان بالاوثنان والجزئيات تختلف عن علاقته بالثروات والاشياء ، فان مشكلة علاقة الانسان الديالكتيكية بالثروات تحل بسهولة ، وفي كل لحظة اذا وعى الانسان قدرته على الطبيعة ، وقدرته على ذاته . ولكن علاقة الانسان بالاوثنان الفكرية يبدو للباحث كصراع داخل الذات ، وخسران لهذه الذات او لجزء منها، هذه العلاقة التي تسببها الماركسية انخطاطاً . وهنا لا يمكن ان تحل مشكلة النزاع الا بتدمير الاوثان والالوهام والجزئيات والغاء مذاهب الخيال والتصور، تدريجياً، وثورياً، واستعادة الانسان للقوى التي كانت الاوثان توجهها ضد العنصر الانساني ، وبذلك يتخطى البشر عهد الانخطاط .

بدا لنا الآن تاريخ الانسانية في تعقده وتناقضه . فهو نظام طبيعي لا يفصل فيه الانسان عن الطبيعة ، بل انه ينمو بصفته كائناً طبيعياً ، ولكنه نظام يشير الى كائن بشري يصارع الطبيعة نفسها فيبلغ (خلال هذا النزاع وذلك الصراع المستمر في معارك دائمة متجددة وخلال متناقضات وعقبات وازمات وقفزات متعاقبة) يبلغ درجات تتسامى شيئاً فشيئاً في مراتب القوة والوعي .

لا يحقق الانسان ذاته الانسانية الا حين يخلق عالماً انسانياً . وهو يحقق ذاته بهذا العمل واثاء قيامه به ، دون ان يختلط به

ويضيع ، ودون ان يفصل عنه ، ان انتاج الانسان : نشاطه ووعيه الخاص ، يتدخل في نظام تطوره الطبيعي دون ان ينزع عنه علاقته بالنظام الطبيعي ، وتستمر هذه الحال حتى اللحظة التي يصبح فيها الانسان قادراً ، بعد قفزة واحدة نهائية ، على تنظيم نشاطه تنظيماً عقلياً واعياً .

وخلال هذا التطور المعقد ، ينجم عنصر آخر ، يكون عاملاً على زيادة التعقيد ، الا وهو عامل الاوثان غير الانسانية ، والجزئيات الوهمية الخيالية ، ثم نرى ان تاريخ الانسان يبدو مؤلفاً من ثلاثة عناصر متداخلة متشابكة القوى ، وهي : العنصر العفوي (العضوي ، الفيزيولوجي ، الطبيعي) والعنصر العقلي (الوعي الناشئ ، الغامض في اوّل عهده ، والحقيقي الفعّال بعد ذلك) والعنصر الظاهري الوهمي (غير الانساني ، المؤدي الى انحطاط الانسان واستعباده وسيطرة الاوثان والخيالات) .

وبوسع التحليل (الديالكتيك) وحده التمييز بين هذه العناصر المتنازعة دوماً خلال حركة التاريخ الواقعية .

ومن السهل الرد على الذين يرون خطأ هذا التحليل للصيرورة الانسانية ، فانتا نضاعف الامثلة المأخوذة فعلاً من هذه الصيرورة التاريخية .

ولنضرب من « اللغة » مثلاً . فاللغة هي - معاً - وسيلة عملية للتخاطب (فهي تستخدم) ووسيلة نظرية (لانها تعبر وتساعد على التفكير) فاذا نظرنا الى لغة معينة ، وجدناها تولد وتنمو

وتتطور ثم تموت وفقاً لسلم تصاعدي عفوي طبيعي . ولا شك في اننا نلمس اثر الوعي والفكر خلال هذا التطور وذلك النمو ولكن الوعي والفكر يتدخلان على نحو طبيعي لا ينزع عن اللغة صفاتها الطبيعية العفوية الا اذا احاطت باللغة ظروف ملائمة ، فتبلغ عندئذ درجة عليا من التطور ، وعندئذ تبلغ مرحلة دقيقة حاسمة وتصبح هدفاً لصياغة جديدة واعية يشترك فيها الكتاب والنحويون والمشترون والمحامون الخ... وعندئذ ايضاً تواجه اللغة مسائل صعبة وقضايا معقدة ، فاذا حلت اللغة (اي الناس الذين يستخدمونها) المشاكل التي تعترضها ، استطاعت المحافظة على خصائصها الطبيعية، بل استطاعت تعميق ذاتها دون ان تتخلى عن كونها تعبيراً واعياً عقلياً، ونراها كذلك تحافظ (بتطورها وتخطيها حدودها الذاتية ، واتجاهها شطر العقل والوعي الجلي) على حيويتها ، وطرائقها ، فتبلغ عندئذ درجة عليا من العظمة والقوة بوثبة نهائية وتجربة خطيرة تخوض غمارها .

فاذا لم تمر اللغة بهذه المراحل ، انحطت ومالت الى الزوال، اما بسبب شيخوختها الطبيعية، واما بخضوعها لروح المجامع العلمية السفطائية ونكبتها بالتجريد ، وتختلط هذه الصيرورة المعقدة المركبة اختلاطاً شديداً بالاوهام الايديولوجية ، مثلاً اوهام الشعراء الذين يظنون ان الوحي ينزل عليهم الشعر ، واوهام اللاهوتيين الذين يزعمون (مثل بونالد) ان الله هو الذي خلق لهم الحرف، واخيراً اوهام الفلاسفة الغيبيين الذين يرون ان الكلمات تساوي افكاراً مجردة مطلقة ، ونستطيع ان نشهد هذه الظاهرة

المعقدة ، ذات الوجوه الثلاثة (العنصر الرواعي دائماً يظهر ، في اللحظة الحاسمة ، ليسيطر على العنصر العقوي وينقد العنصر الوهمي) ونشهد ايضاً ظهورها في جميع الحقائق التطبيقية والتاريخية والاجتماعية : في قضية الامة ، والديمقراطية ، والعلم ، والفردية الخ ..

فاذا بلغنا هذا الحد من البحث ، حق لنا ان نتساءل : ما الشيوعية ، وكيف تبدو اذا نظرنا اليها من الوجهة الفلسفية ؟

لا يسعنا تعريفها بصفاتها مثلاً اعلى او فردوساً ارضياً يبدو في مستقبل غامض يمور بالسحر والابهام ... وكذلك لا يسعنا تعريفها بانها عهد ينشأ بفضل نبوة يأتي بها تفكير عقلي مجرد . لان هذه النبؤات والابتويات ، وهذه القصور الوهمية ، تتجنبها الطريقة العقلية الواقعية ، اي الطريقة الماركسية ، اي علم الاجتماع العلمي .

وحركة التاريخ في شمولها وقوتها ، وضرورة الانسان ، انما يفضيان حتماً الى عهد الشيوعية العلمية . خاصة اذا نظرنا الى تطور الانسان ، في جملته وشموله . وعلينا ان نلاحظ ، موضوعياً وعلمياً ، ان هذه الصيرورة تتجه الى مرحلة (اصبح في وسعنا اليوم التنبؤ بها رغم اننا لا نستطيع الجزم بانها في المرحلة النهائية) مرحلة تحمل منذ اليوم اسماً من السهل الدفاع عنه بل هو يدافع عن نفسه بنفسه ونعني به اسم الشيوعية .

والجنس البشري يميل ، (في اول عهده بالحياة ، حيث يجد او حيث يستطيع خلق الظروف الملائمة) الى نوع من التقدم

والازدهار ، شأنه في هذا ، شأن سائر الكائنات الحية ولكن وفق صفاته الخاصة ومميزاته وحسب نظام عفوي طبيعي . وهو يميل الى هذا التطور رغم الصعوبات والعقبات ورغم سائر عناصر العرقلة والانحلال والتأخر والتهديم ، وكلها عناصر داخلية تنبثق من اعماق الجنس البشري خلال هذا التطور . وهذا يعني رغم المتناقضات او بالأصح ، من خلال المتناقضات على اختلاف انواعها .

والوعي والتفكير يتدخلان في هذا النظام الفاعل ، وهما لا يتحكمان بظروفه ولا يسيطران على توجيهه ، لانه من الواضح انه - على العكس - هو الذي يتحكم بهما ويخلق لهما الظروف والحالات . وهما يظهران في البدء ثم ينموان على نحو طبيعي وخلال نظام التطور الطبيعي . ويولد العقل ، بادىء الامر ، في شيء من الغموض والوهن والعجز ثم يشتد اسره ويتوثق تركيبه فيثبت اركانه ، ويوسع دائرة نفوذه ، ويعبر عن ذاته بوضوح وجلاء . واخيراً تحل مرحلة دقيقة حاسمة خطيرة ، بقضاياها المعقدة المركبة ، وهي المرحلة التي يستطيع فيها العقل ، بل يتحتم عليه ان يسيطر فيها على مجموعة صنوف النشاط الانسانية ينظمها تنظيمياً عقلياً ، نهائياً .

وهذه المرحلة التاريخية ، هي المرحلة التي يتحتم فيها على المفكرين الواقعيين انتقاد مختلف الاوهام الايدولوجية وفضحها وتحطيمها . وكذلك يتحتم فيها على رجال الفكر فضح جميع الاوثان

والجزئيات وجميع مظاهر الانحطاط الانساني تلك ، الموجة ضد
الانسان وضد نشاطه البناء .

فبوسعنا ، اذن ، تعريف الشيوعية بانها :

١ - مرحلة تاريخية ، يستطيع فيها الانسان الازدهار - بعد
ان يكون قد اكتشف صلته المادية بالطبيعة ووعاها اعمق الوعي -
وتحقيق ذاته منساقاً مع حيويته الطبيعية ، ولكن خلال ظروف
تتضح فيها قدرة الكائن البشري غير المحدودة وسيطرته المطلقة
على الطبيعة ، مضافاً إليها كل المكاسب التي حصل عليها اثناء
صراعه الطويل معها ، وجميع الثروات التي خلفها له التاريخ .

٢ - مرحلة يسيطر فيها العقل بصورة ارادية مطلقة ، فينظم
مجموعة العلاقات الانسانية ويتخطى النظام الطبيعي المتناقض المليء
بالحوادث والآلام ، والناطق بظروف نشوء الانسان (والعقل
يسيطر على هذا النظام دون ان يلغيه ، بل على العكس ، يحافظ
على الجوهرى من تراثه ، والمهم من ثرواته وفضائله) .

٣ - مرحلة يستطاع فيها ، تدريجياً وثورياً ، اجتياز مظاهر
انحطاط العنصر الانساني ذي الجوانب المتعددة (الانحطاط
الايدولوجي ، والاقتصادي الاجتماعي ، والسياسي) فالعقل يتخطى
هذه المظاهر ، تدريجياً ، الى ان تلغى ، ونكرر القول بانه انما
يفعل ذلك دون ان يتخلى عما كسب من تراث مادي وروحي
خلال صراع المتناقضات خلال الاجيال .

ويجب ان لا نقفل تعريف الشيوعية - فلسفياً - بهذه

العبارات، عن سائر التعاريف التي سنراها في الفصول الآتية والتي نحدد موقفها من الاخلاق والسياسة والاجتماع وغيرها .

ويترتب على تخطي الانحطاط ، تخط تدرجي آخر يستدعي الغاء « السلعة التجارية » ورأس المال والنقد نفسه بصفتها اوثاناً وجزئيات تستعبد الانسان فعلاً .

وهو يستدعي ايضاً تخطي الملكية الخاصة والغاءها ، وهذا لا يعني الغاء غريزة التملك الشخصية للأشياء ، بل الغاء الاستئثار بملكية الوسائل التي تنتج السلع والثروات (وهي وسائل يجب ان تكون ملكيتها في يد المجتمع ، وتكون في خدمة العنصر الانساني) .

وان الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، تدخل ، واقعاً ، في صراع مع تملك الانسان الاجتماعي للطبيعة ، وينتهي الصراع بتنظيم الانتاج تنظيمياً عقلياً ، ينزع من ايدي الافراد ومن ايدي الطبقة الرأسمالية (المحفوظة بشكل رهيب !) ملكية وسائل الانتاج .

وقد كانت نصوص ماركس عن الانحطاط في اشكاله المختلفة وصوره المتباينة، مبعثرة في جميع مؤلفاته الى درجة ظلت وحدتها خافية عن الباحثين الى عهد قريب جداً .

الفصل الثاني

نظرية الافعل الماركسية

جاءت الماركسيّة (المادية الديالكتيكية) بنظرية تنقد اولاً النظريات الاخلاقية السالفة ثمّ تقدم تعاليم عملية ونظرية لتأسيس مناقية جديدة .

١ - عبّرت المناقبة الماضية ، كما يظهر لنا من صورها التي اعاد تأليفها المؤرخون المحدثون ، عن ظروف الحياة التي فرضت نفسها فرضاً على الانسان . وقد تحمّ على البشر الحدّ من رغباتهم ما بقيت ظروف التكامل الانساني صعبة التحقيق او مستحيلة في مرحلة زمانية موقّنة ، وما ظلت قدرة الانسان على الطبيعة محدودة ، وقد تحمّ عليهم ايضاً اللجوء الى نظرية اخلاقية معينة طوال المدة التي كانوا يشعرون فيها بضعفهم حيال الطبيعة ، فكانوا يُضفون قيمة اخلاقية على عجزهم المحتوم امام الموت ، والالم ، وفي مواجهة قضايا الحياة ، المستعصية الحل . وكانت رغبات الفرد تحاول ان تتخطى ، بلا انقطاع ، الحدود التي تسمح بها ظروف الحياة ، وهكذا يخرج من القياس والنظام الى اللاقياس والفوضى ، فتحتم عندئذ جعل هذا الواقع - وهو وجوب

النظام والقياس والحد الذي تفرضه على الافراد ظروف حياتهم الواقعية، ومستوى تطورهم - ذا قيمة اساسية وقاعدة ثابتة يرتكز عليها نظام اجتماعي وطيد . وكنا نجد الافراد المتمردين على القاعدة ، المتحورين مما تواضع عليه الناس من نظم ، اما اشخاصاً يتمتعون بأعظم الصفات الانسانية ، واسمى المواهب ، واما اشخاصاً ابتلوا بضعف في الارادة ، وقلة في المواهب ، ويتصفون بالوحشية والقسوة . فالجرمون والعباقره كانوا يتحررون دائماً من ربة الاخلاق والمناقب التي يعبر عنها مستوى اجتماعي اخلاقي معين . وهو معدل تطور المجتمع للرحلة التي بلغتها جماعة معينة من الناحيتين المادية والروحية .

بيد ان العادات والاخلاق، لم تكن تعبر عن ظروف الحياة الواقعية الا على نحو ، غامض ، منحط . ونستطيع القول بأنها كانت تعبر عن ظروف الحياة الانسانية من ناحيتها المنحطة . وبتعبير ادق : لم تظهر قواعد الاخلاق، ونظم العادات، وتعاليم القمع والكبت ، على صلة حقيقية بالواقع العملي التطبيقي ، او ذات معنى حقيقي فعال .

وقد كانت ترتبط دائماً (او على الاصح لقد كان يربطها مخترعوها) بتعاليم خفية عجائبية ، واشارات ميتافيزيكية سماوية ، وقوى غامضة ... اذن لقد كانت النظم الاخلاقية القديمة (باستثناء بعضها ، كالنظرية الابيقورية مثلاً) نظماً لاهوتية او غيبية . فكانت القاعدة العملية ، او النهاية العملية بتعبير

اصح، تبدو دائماً نتيجة محتومة لدافع تصيدي... واتخذ العمل المنسجم مع القاعدة الاخلاقية مهابة صوفية روحية، حتى عُدد من المناقب الحميدة العظيمة التي يحف بها «رضوان الله» وفضائل ملائكته». اما العمل المتنافي مع القاعدة فكان يخضع ايضاً لقياس غامض المصدر، فأطلقت عليه اسماء مضحكة غريبة مثل «الخطيئة»، و«الدنس» و«الرذيلة» الخ... من الصعب تعريف مسيئاتها بوضوح، وهي اسماء تشمل الناحية المادية الصرف (بل الحيوانية احياناً) والناحية الروحية الصوفية معاً.

هكذا طرأ الفساد والانحطاط على نظم الاخلاق وآلياتها، اولاً: لانها كانت تدين كل عنصر جديد يخرج عن المؤلف، وكانت تميل دائماً الى تجميد المجتمع وتثبيتته في اطار واحد لا يعدوه. وكل محاولة، سواء اقام بها المجرم ام العبقري، الحرب ام الخلاق، كانت تصطدم بمعارضة عنيفة شديدة، وتلاقى ردّة فعل رجعية عنيفة. فالاخلاق السائدة، والتقاليد الراهنة كانت تقرر، نزولاً على حكم الضرورة، مستوى معيناً ثابتاً، سواء في موقفها من المواطن الروماني القديم، ام المحارب الاقطاعي، او التاجر الرأسمالي.

فالروح الاجرامية، والعبقرية الخلاقة اختلطت، على نحو محتوم، في صراعها ضد الاخلاق، اختلاطاً معقداً غامضاً، نراه مستمراً الى ايامنا هذه.

ولا شك في ان الوازع الاخلاقي المعنوي، كان يُلم دائماً

بالفرد المقدام ، فمسه احياناً في صميم تفكيره ، زارعاً في نفسه الندم والشك ، واضطراب الضمير . وان تاريخ الاعمال الانسانية والافكار ، خير دليل على ما نقول .

ثانياً : لقد ابهظت الاخلاق والمناقب الفدعية كاهل الاعمال الانسانية والافكار ، بحدود وهمية شاقة ، ونعمة سحرية عجائبية غريبة ، ونضرب مثلاً بالصبر ، فقد اتخذ الصبر على حدود النشاط الفردي المحتم مظهر الفضيلة ، وكذلك الصبر على الالم ، ومن هنا كانت فكرة الصبر التحملية في الفلسفة اليونانية ، وفكرة الشهادة والعذاب في غيرها ، من الفلسفات اللاهوتية ، وصار الصبر موقفاً من ابسط المواقف الانسانية ، وسلبية لا مندوحة عنها ، وصار لكلمة « لا » المجردة من كل رابط واقعي بمصالح البشر المادية ، مكانة عظمى ، في نظر المشرع الاخلاقي وتابعيه ، ولم يبق بين ان يبلغ الانسان هذا الحد من « الفهم » وبين تحمل العذاب والاضطهاد ، والقبول بالحدود المفروضة عليه لكي يشعر بمثل هذه الاهمية الاخلاقية المعنوية . الا ان يخطو خطوة كثيراً ما كان يجتازها . هكذا كان الانسان ينطلق شطر قيوده متوهماً انه يلاقي الحرية . وفي اللحظة التي كان يصطدم فيها بمحدوده ، ويشعر من خلال عذابه وألمه ، بطبيعة ذاته المحدودة المغلقة ، في هذه اللحظة ، كان يظن انه يكتشف اللانهاية المعنوية الالهية .

ان لفظة « العظمة » الاخلاقية لفظة خادعة . لان الاخلاق تهدف دائماً وابدأ الى تمديد الوعي الانساني وتقييده بالقوانين

الجامدة ، واخضاع الواقع التطبيقي الاجتماعي لمستوى معين مناسب مع مرحلة معينة . اذن لم يتم خلال التطور التاريخي اي تقدم ، الا على رغم الاخلاق السائدة، والعادات ، واحياناً كان التقدم ينحصر في مناهضتها وتحطيمها ! وحين كانت ظروف المعيشة تتغير ، كانت الاخلاق السائدة تحاول وقف عجلة هذه التحولات او عرقلة تقدمها ، ويظل هذا الصراع محتدماً الى ان يجيء مخترع اخلاقي عبقرى ، فيحاول التوفيق بين القيم السائدة وبين الظروف الجديدة ، ولهذا السبب يتحمل احياناً الاضطهاد رغم انه يحاول خدمة هذه القيم واناؤها (سقراط.. الخ..).

ثالثاً - كانت الاخلاق مرتبطة بقانون او دافع سحري خفي يُتخذ آلة طيعة لخدمة اولئك الذين كانوا يخلقون المناقب ويزعمون انهم يمثلون القوى الخفية السحرية ، ويدافعون عن نظمها ، وقوانينها . وبتعبير آخر نقول : « ان الاخلاق كانت دائماً ادوات ، او كانت تتحول دائماً الى ادوات ، تستخدمها طائفة اجتماعية معينة او طبقة محدودة ، للسيطرة على سائر الطبقات . ولقد دلل ماركس وضرب مئات الامثلة ، على ان التاريخ ، لم يعرف اخلاقاً للسادة واخلاقاً للارقاء ، بل عرف التاريخ ، في كل مرحلة من مراحلها ، اخلاقاً يضعها السادة للارقاء . وكانت ظروف المعيشة المقررة رسمياً بواسطة الاخلاق ، تساعد دوماً على هذه السيطرة ، ثم تأتي النظم الاخلاقية وتعابير الشرف ، والخضوع ، والخدمة ، والاستقامة ، فتصاغ منها آخر قيود العبيد

واشدها احكاماً (القوانين التشريعية ، والدينية .)

فاذا نجح المستعبدون المعبوث في الارض ، وتوصلوا الى جعل قيمهم الخاصة في ضلب الاخلاق والعادات السائدة (مثلاً احترام العمل وتقديسه في العصر الحاضر ..) تحولت هذه القيم بسحر ساحر « وتطورت » فاذا هي تصبح في يد السادة ادوات للاستثمار ، وقد عرف السادة دائماً ان يتدبروا امورهم . وكانوا دائماً يحسنون « الاجتهاد » وتفسير الموجبات الاخلاقية وفق اهوائهم ، او التحرر منها دفعة واحدة اذا ضايقتهم . ولهذا رأينا الاخلاق القديمة كلها تنقلب الى ما يقابلها من الرذائل ، على يد واضيعها انفسهم ! لقد أوجدت الاخلاق نقائصها ، اي الرذائل ، بهذه الوسائل : اولاً باعتبارها كل عمل شاذ وذيلة ، فهو يتم خفية عن الاعين ، في منطقة الرذائل اللعينة . ثانياً : بان الطبقات المسيطرة كانت تخرق دائماً القوانين الموضوعية والنظم الاخلاقية وتحصر من ناحية ثانية على ان تلزم الطبقات المضطهدة العمل بها .

لقد عملت الحقوق والاخلاق دائماً على تجميد العلاقات السائدة وظروف الحياة المعروفة على نحو يثبت اركانها ، ويجعل مبلها متجهاً الى مصالح الطبقات المحظوظة اقتصادياً ، والمسيطرة سياسياً . اذن ، فانحطاط الانسان على صعيد الاخلاق ، لم ينفصل تاريخياً او اجتماعياً او عملياً عن سائر مظاهر الانحطاط : الايدولوجية العامة ... الحقوق ... الدين ... الخ ...

ولكن من الخطأ الفادح ان ننسب الى الماركسية موقفاً

سلبياً مجرداً ، ونظرة نقدية خالصة تتخذها في مواجهة المسألة الاخلاقية . ومن التجني ان زعم الماركسية نوعاً من اللااخلاقية في حين نرى ان النقد الديالكتيكي كان عنيفاً جداً حين هاجم معاً الاخلاق والردائل السالفة مبنياً تداخلها القديم وتكاملها في مذهب معقد منحط . ونحن نجد اللامبالاة بالاخلاق عند ممثلي البورجوازية المنهارة (كتاباً كانوا ام مفكرين ام سياسيين) او عند افراد شذوا عن سواء السبيل ، يرفضون كل فكرة اخلاقية ، جديدة كانت ام قديمة .

ان الماركسية تؤكد ، وتلح اليوم في التوكيد ، على ضرورة خلق مناقب جديدة ، مناقب متحررة من جميع مظاهر الانحطاط الاخلاقية ، والاوهام الايدولوجية .

وهي ترفض ان تضع قواعد اخلاقية خارج حدود الواقع ، بل انها تبحث في الواقع عن اساس لقيسها الاخلاقية . وفي المجتمع الحديث المقسم الى طبقات ، نرى ان طبقة واحدة من هذه الطبقات تتمتع بمرکز ممتاز بكل ما في هذه الكلمة من معنى ، وهي طبقة البروليتاريا ، اي الطبقة الاجيرة العاملة المضطهدة ، فهي وحدها التي تستطيع ان تضع حداً للانحطاط الانساني ، وهذا الحد تضعه بنضالها ودمائها وانتصارها ، لانها تعيش الانحطاط ، وتحمله بكامله ، هي وحدها التي تستطيع تحرير المجتمع والانسان بتحرير ذاتها ، وذلك لانها تحمّل اثقال الاضطهاد كلها ، واغلال الاستئثار جميعها .

وقد مر زمن طويل ، وضيت خلاله الطبقة العاملة ، بصفتها طبقة مضطهدة ، بالقيم الاخلاقية التي كانت تفرض عليها فرضاً ، ونحاول المحافظة عليها لتحفظ هذه القيم انحطاط العمال وبؤسهم ؛ ومن هذه القيم : الخضوع ، والاستسلام ، والتواضع ، والقناعة السلبية الخ... وكان الفرد البروليتاري، يجد في الاخلاق السائدة، بصفته جزءاً من الطبقة الراسفة في الاغلال ، تعويضاً سخيفاً ، ومكافأة وهمية .

وكان السادة يطلقون على العامل الكادح ، الخاضع للاخلاق التقليدية ، لقب « الرجل الصالح » و « العامل النشط الشريف » ولا سيما اذا رضي المسكين بمحدود نشاطه الضيقة ومستوى معيشته الزرية.. واخيراً لم يكن بوسع البروليتاريا بصفتها طبقة مضطهدة ، ان تخلق قبسها الخاصة، ولا ان تحمل الآخرين على قبول هذه القيم.. وقد ظل العمل ، طوال العصور ، ولا سيما العمل المادي ، محتقراً، وظلت المرأة رازحة في قيود الاستعباد والاستثمار ، فلم يعترف اسياد المجتمع بالأمومة وظيفية اجتماعية جليلة ، ولا قيمة من القيم الاولية الاساسية ، وكذلك اهملوا شأن العمل البيتي ، ففصلوه عن الاعمال الاجتماعية المهمة .

وواضح مما تقدم ان الطبقة البروليتارية الصاعدة ، تتجه اليوم اتجاهاً مختلف عن اتجاهاها القديم . وقد لاحظ ماركس والماركسيون هذا الواقع وبينوا اسبابه ودوافعه ، اي انهم مينوا طابعه العقلي العميق . فالطبقة الصاعدة تتحرر اليوم من

سائر القيم الوهمية ، وتخلق قيمها الخاصة بها ، الناطقة ببطولتها
واجادها وفضائلها . والفرد البروليتاري ، لا يحتاج ، بصفته
عاملاً مضطهداً مستمراً ، الى غير الصبر والتوبص . وهذا الفرد
نفسه ، بصفته فرداً يعي طبقته تمام الوعي ، اي يعي دورها
التاريخي العظيم ، انما يحتاج الى الشجاعة والحاسة والشعور بالتبعات .
وعليه ان يكتسب معارف كثيرة متنوعة ، ويحافظ على صفاء
نظرته الى الاشياء ، وثبات جنانه في العمل ، وتفهم الحالات
والمواقف ، والتمييز بين قيمها المتباينة .

ان الفرد البروليتاري المضطهد ، القانع - مؤقتاً - بحاله ،
يرى في الطاعة فضيلة عليا . وهو اذ يعمل ويجوض الصراع
الاقتصادي السياسي ، يرى ان الانضباط التام ، والمبادرة
السريعة ، والشعور بالتبعات ، قد اصبحت كلها - بحكم الضرورة
الملحة - قيماً اساسية ، عليه اكتسابها . والقضية بالنسبة اليه ،
قضية حياة او موت ! وهكذا يبلغ مرحلة من النشاط العظيم ،
يكون من حسناتها تأسيس نظرية اخلاقية جديدة تؤدي الى
حلّ مسائل كانت الاخلاق القديمة تعدها مستحيلة الحل . ففي
ضرورة توحيد النظام الجماعي - مثلاً - وجعله شاملاً مختلف
نواحي النشاط الفردي ، نجد حلاً عملياً للتزاع التقليدي القديم
بين العنصرين الفردي والاجتماعي ، وذلك على صعيد العمل
اليومي الذي قد يكون محدوداً ، ولكنه واقعي تطبيقي .

وكتب كارل ماركس في هذا الموضوع ، فقال بان الطبقة

البروليتارية الكادحة ، انما تحتاج الى هذه الفضائل الجديدة اكثر من حاجتها الى خبزها اليومي .

٣) ولنعالج الآن القضية الاساسية العامة وهي تلخص بهذا السؤال :

هل نستطيع ان نؤسس قيمياً انسانية على دعائم الواقع ، وان لا تظل هذه القيم خارج دائرة الواقع المحسوس ، في المثالية المجردة ؟

يجيب ماركس والماركسيون عن هذا السؤال بالاجاب ، ويقولون بإمكان نشوء اخلاق تستمد قيمها من المحسوس وحده ؛ فالمثالية التقليدية وحدها (وهي المظهر الايديولوجي الغبي لانحطاط الانسان) هي التي كانت ولا تزال تضع القيم خارج دائرة الواقع فتركزها في الفراغ ... في المجرد ... في ما وراء الواقع ...

ليس الواقع امراً من الامور الثابتة حدث صنعه في زمان سابق ، بل هو صيرورة وتطور ، اي امكان ، والممكن الذي يلوح اليوم في افق الانسان والذي تطلبه الصيرورة الراهنة ، وتلح في طلبه ، هو سعادة الانسان . فاذا لم يبق للصبر معنى ، واذا لم يبق للموقف السلبي فضيلة تذكر ، فذلك لان شيئاً آخر قد اصبح ممكناً . لقد بلغت قدرة الانسان على الطبيعة حداً من العظمة تحمل اولي الالباب على ان يعدوا كل خضوع او صبر ، تصرفاً احمق مجنوناً .

ان الماركسية لم تأت بفكرة انسانية عاطفية نواحة .

وماركس لم يعكف على قضية البروليتاريا المضطهدة ليندب حظها ، ويتفجع لمصيرها ، بل لقد بين الطرق والاسباب التي تستطيع الطبقة الكادحة استخدامها في تحررها من الاضطهاد وفتح الطريق لسائر الامكانيات الانسانية .

والماركسية لا تعني بالطبقة الكادحة من حيث هي ضعيفة بائسة ، بل من حيث هي قوة حين تفعل فعلها - كما يقول ماركس - تُغيّر مجرى التاريخ . وهي لا تعني بها من حيث انها جاهلة ، بل من حيث يترتب عليها استيعاب المعرفة واغناؤها .

والماركسية لا تبذل اقصى جهودها في دراسة امور الطبقة الكادحة من اجل ان البورجوازية تضطهدا وتدفعها الى واقع غير انساني ، بل من اجل ان البروليتاريا تحمل في اعماقها مستقبل الانسان ، والقوة التي ستنبذ البورجوازية الفارغة نبذ النواة العفنة ، ونوجز حديثنا بجملة واحدة فنقول : ان الماركسية ترى في البروليتاريا حقيقة صيرورتها ومجموعة امكاناتها .

ان للماركسية مثلاً اعلى مجرداً من اية فكرة مثالية خيالية ، وهو مفهوم الانسان عندها . انها فكرة تطوره كله وتكامله خلال الاجيال وفكرة الرجل - الكل المتكامل ، فكرة تفوص الى اعماق الصيرورة الواقعية ، لتؤسس المناقب الجديدة على ركيزتين :

أ - ان دراسة الكائن الانساني علمياً ، والتعمق في نواحيه الفيزيولوجية والنفسية والتربوية الخ... يسمح بتحديد الظروف

الموضوعية العملية لسعادته وازدهاره . وقوانين هذه الصيرورة الانسانية تتحول ولا شك - دون ان تعترضها ، في تحولها ، صعوبات نظرية - الى قواعد للعمل ، الى نواميس . « والواقع الانساني » عندما يتحدد على هذا النحو ، ويدرس وفقاً لحركته الطبيعية الخاصة ، لا يمكن ان يتعارض مع « الحقوق » . والقاعدة التقنية ، عندما تتركز على الملاحظة والتجربة ، لا يمكن ان تتعارض مع « القيمة » ، ونضرب لذلك مثلاً بالتقنية التربوية التي تتيح لنا توجيه تطور الطفل ، اذ يعود اليها هذا التوجيه بالخير ويكسبها قيمة عظمى .

ب - ولكن كيف يتقدم التطور من مفهوم الانسان - الكل ، الى الانسان - المجتمع ؟

ان التقدم يتم بتخطي ظروف المعيشة السائدة الآن (وقد جعلت المتناقضات الداخلية والمسائل المترتبة عليها ، هذا التخطي ممكناً) وبحسن الرجوع الى مؤلفات المنطق الخاصة ، والرقى الى منابع الفكرة الديالكتيكية عند هيجل وماركس ، وذلك لتوضيح معنى كلمة التخطي الديالكتيكي المعقد ، وهو يعني بالاختصار الغاء ظروف المعيشة المعاصرة ، ورفع الواقع المحدود - بهذه الظروف - الى مستوى انساني عملي رفيع . ويترب على هذا التخطي - اذا فهمناه على هذا النحو - دافع اجتماعي ودافع فردي ، اي مناقبية جديدة : فليتخط الفرد - كل فرد - حدوده الذاتية ! ولا علاقة لهذا التخطي الديالكتيكي

بفهوم الحرية التحكيمية. لان الفرد الذي يظن انه يتخطى حدوده على هواه ، ووفق مشيئته الخاصة ، لا يلبث ان يرسف في قيود جديدة اقصى من قيوده الماضية (كما يحدث في الاحلام ام في التأمل المجرد... الخ...)

فالتخطي معناه الانطلاق، في مراحل التطور، شطر الانسان الكل . وهذا يعني ازدياد المساهمة باطراد في هذا التطور ، والاشتراك في تعجير القابليات الكامنة في سائر النواحي والمرافق... والتخطي يتطلب - اذن - دافعاً من المعرفة ، والعمل ، والتحقق المتزايد باستمرار ، فاذا فهنا الدافع على هذا النحو ، لم نَر انه يتدخل في الحياة وفي الواقع . بل نراه يصدر عنهما . فهو ليس الا تعبيراً منقياً عن معنى التطور والضرورة . وهو - بالفعل - مثل اعلى لا يشوبه وهم ايدبولوجي ولا غرور مثالي تجريدي... ويتطور الفرد في وجهتين ، شأنه في ذلك شأن الجنس البشري كله : فالفردية الشخصية تتطور خلال حياة الفرد ، وداخل الفرد نفسه ولكن نحو الخصائص الفردية وتطورها انما يجري خلال التاريخ بصفته حدثاً اجتماعياً وتاريخياً . وقد كان للفرد ، في كل عصر من العصور ، نموذج شائع تتمثل فيه خصائصه ومزياه .

ونجد في تطور هذا الفرد الاجتماعي مزيجاً معقداً مركباً من ثلاثة عناصر متنازعة: العنصر الطبيعي (الحيوي العقوي ، الوراثة ، العرق ، المزاج الفيزيولوجي والنفسي) والعنصر الناتج عن تربية

فكرية (الثقافة ، التربية ، التكوين ، التجربة الشخصية والخبرة الاجتماعية) واخيراً العنصر الوهمي (الاوهام عن الذات ، والتعويضات النفسية المعنوية ، والغبية الدينية ، والتأسي ، والنقطة الايديولوجية والتصور والاحلام والتجريد... الخ..

وقد بدا العنصر الوهمي - وبخاصة العنصر الاخلاقي - في كل عصر من العصور ، لكي يكمل الحقيقة في الظاهر ، ويوم الافراد بفكرة متكاملة ليست في واقعها الا مزيجاً من الحق والباطل .

وقد شهدنا - الى الآن - محاولات في سبيل الفردية الانسانية الكاملة ، محاولات جاء نجاحها النسبي او فشلها متلائين مع حالة العصر ، ومصائر الفرد ، ومواهبه الغفوية .

ومن ناحية خاصة نجد ان الفكرة الفردية النابعة من مصادر بورجوازية ، عرفت الوهم الايديولوجي ، والاخلاقي والغبية والديني باسكال رهبة وصور فظيعة لا حدود لها ، ولهذا ظن الفرد الذي لم يتجاوز بعد ، مرحلته البدائية التطورية ، انه بلغ غايته من الكمال والتطور . والمجتمع الفردي البورجوازي يمجّد الفرد ويتحمس للحرية الفردية . ولكن الادب والقصة والشعر ما فتئت منذ مئة عام او تزيد تعترف بفشل الفكرة الفردية وانتحارها ، وتنوح على اطلالها ورسومها ، فالبورجوازية تمجّد الفرد في الظاهر لتسحقه في الواقع . وان هذا لمن اعمق متناقضاتها واشدها خطراً على مصائر المجتمع الحديث .

ان هذه النظرية الفردية تؤدي ، اول الامر ، الى حدث تاريخي هو المزاخمة الحرة في عهد نشوء الرأسمالية ، ثم الى ايدولوجية معقدة مضطربة : فالبورجوازية تستخدم فكرتها الفردية الطبيعية لتبدد سائر الطبقات وتجعلها غباراً من الافراد ، والضمائر المعزولة بعضها عن بعض ، وخاصة افراد الطبقة التي توجه اليها تهديداً مباشراً وهي الطبقة البروليتارية .

اما الفردية الصحيحة ، فتتميل الى الانسان الكلي ، وهو حيوية طبيعية مزدهرة ، ووعي نفسي صاف ، قادر على العمل التطبيقي الواقعي ، وعلى التفكير النظري ، بعد اجتياز مرحلة النشاط الجزئي الناقص .

وانه - كما يقول ماركس - عهد الانسان الحر في مجتمع حر . وعلى هذا الصعيد ، نرى ان الديالكتيكية التي عرفناها في السابق بأنها تخطي الانحطاط الانساني من ناحيته العامة الشاملة ، يمكن تعريفها هنا بأنها تخطي مظاهر الانحطاط ، وعناصر النزاع الداخلية في صميم الفرد .

هكذا بدأت ترتسم على الافق صورة الانسان الجديد ، الذي يتخطى تنازع النظر والتطبيق ، وتصارُع الحياة العفوية والحياة العقلية بعد ان جمعها في نفسه بوساطة تحليل عظيم لم يسبق له مثيل في تاريخ الانسان .

وهكذا تجدّد الماركسية فكرة الانسان والانسانية بما تضيف عليهما من عناصر الموضوعية والحسّ ، فتحدث بذلك انقلاباً عميقاً ،

وثورة تذهب بالفلسفة العتيقة البالية ، وتقيم على انقاضها نظرة جديدة الى الكون .

لقد نسخت الماركسية التفكير التأمليّ المجرد ، ونسفت قواعد الميتافيزيك ، ولكنها أتت العمل الذي بدأته الفلسفة القديمة ، بعد ان حولته تحويلاً عميقاً، ووجهته الوجهة الصحيحة . فأوجدت حلولاً لقضايا قديمة كنتظريات المنطق والطريقة والمعرفة والعقل والانسان .

الفصل الثالث

نظرية ماركس العالمية الاجتماعية

او

المادية التاريخية

تحمل الماركسية ، بوصفها نظرية اجتماعية علمية ، اسماً أصبح اليوم على كل شفة ولسان ، هو اسم « المادية التاريخية » .

لا وجود، في نظر هذه العالمية الاجتماعية ، الا لافراد البشر وعلاقاتهم . فالمجتمع بوصفه مجموعة عامة ، لا يتسع باي نوع من انواع الوجود خلا وجود الافراد الذين يؤلفون هذا المجتمع . وليس ثمة كائن ولا روح شعوب ولا جماعات ! فهذه صفات وهمية، تصورها علماء اجتماعيون، حسبوا انهم علميون ولم يكونوا في الواقع الا فلاسفة غيبين ، فاطلقوا على المجتمع صفات مجردة، وزعموا له مميزات مطلقة، ورفعوا بعضها الى مرتبة الحقائق الازلية، وصاغوا من بعض طبائع مجتمعهم المؤقتة صورة وهمية للمجتمع الكامل ، فكانوا بالفعل – واحياناً كانوا ذوي نيات حسنة – شعراء هذا المجتمع الاليتوي الانتزاعي ، ومفكره الخياليين .

إنهم لم يفهموا ، قط ، تطور المجتمع الواقعي المحسوس ، وهو نفسه متحرك متحول . وتعتقد الماركسية بان الافراد هم الذين يضعون حياتهم الاجتماعية وتاريخهم ، ولكنهم لا يضعون التاريخ حسب ظروف يستطيعون اختيارها او تحديدها وفق ارادتهم ، ولا شك في ان الانسان (بصفته الفردية والاجتماعية) كان منذ بدء الانسانية ، نشيطاً ولكن نشاطه لم يكن ملبثاً ولا حراً ولا واعياً .

وفي النشاط الحقيقي الذي يبذله كل فرد ، نجد شيئاً من السلبية تختلف نسبتها باختلاف الافراد والظروف ، وهي سلبية تتلاشى بازدياد قدرة الانسان ، وتكامل وعيه ، ولكنها لا تزول ابداً زوالاً نهائياً . وبتعبير آخر : ان علينا تحليل سائر انواع النشاط الانساني دياكتيكياً . وعندئذ نرى ان النشاط والسلبية متمازجان ، والفرد يخضع في عمله ، واثناء تغيير مظاهر الطبيعة والعالم المحيط به ، لظروف لم يخلقها هو : الطبيعة نفسها ، طبيعته الخاصة والكائنات البشرية المحيطة به ، واشكال النشاط التي تم تنظيمها حوله (العادات السالفة ، ووسائل العمل وادواته ، تنظيم العمل وتقسيمه ... الخ ...)

وهكذا يندمج الافراد بدافع من نشاطهم الذاتي ، في علاقات محتومة محددة ، هي العلاقات الاجتماعية . فلا يسعهم التحرر من هذه العلاقات لان حياتهم رهن بها ، وكذلك طبيعة نشاطهم وحدودها وامكاناتها .

ومؤدَّى هذا، ان وعي هؤلاء البشر لا يخلق العلاقات، بل على العكس ، هذه العلاقات هي التي تفرض نفسها على الوعي ، وتخلق شيئاً فشيئاً هذا الوعي ، وتحدد له ظروفه وخصائصه العميقة (وقد يتدخل الوعي احياناً في النزاع الديالكتيكي بين الفرد وعلاقاته ، فيميل الى التمرس « بواقع » جديد ، والتحرر من هذه الصلات ، ولكنه يسبح عندئذ في بحار من الاوهام والمجردات .)

ومعنى هذا ، ان العلاقات التي يتحتم على الفرد الخضوع لها ، (لا سيما انه لا يستطيع العزلة) تؤلف الكائن الاجتماعي ، في اعماق هذا الفرد. وهكذا يكون للفلاح وعي الفلاحين وافكارهم، ثم يكون لوعيه هذا وافكاره دور جديد وهو تنظيم علاقاته بالارض ، وتنظيمه العمل، واعداده الادوات ، وعلاقاته بغيره اناة واقليمه ومنطقته وبلاده الخ...

وبوسعنا ضرب الامثال الكثيرة للدلالة على ما نقول . بل حتى لو صح ان الوعي والتفكير يتحرران، خلال تطورهما ، من العلاقات المباشرة والمحلية (علاقاتهما البسيطة بما يجاورهما من عناصر) ، لا يمكنهما ، مع هذا ، ان ينفصلا البتة عن الجوار .

فاذا لم تقبل بهذا الرأي وقلنا بالانفصال ، وقعنا في خطأ فادح، ووهم ايدبولوجي مثالي كبير، لان امتداد الوعي واتجاهه شطر العمق ، وكذلك ظهور التفكير العقلي ، وثبات اركانه ، لها ايضاً شروط تفرضها على العلاقات الاجتماعية (في تطور وسائل

التقل والتبادل ، وفي العلاقات الاجتماعية التي تنتظم وتستقطب في المدن التجارية والصناعية الكبرى) .

والآن نتساءل : ما المظاهر الاساسية لهذه العلاقات الاجتماعية ؟ . لا شك انها ، في حقيقتها ، وكما تبدو لنا ، لاسيما في عصرنا الحاضر ، معقدة التركيب الى ابعد حدود التعقد؛ فهل يسعنا اكتشاف العلاقات الاساسية الجوهرية في تعقدها واختلاطها بسواها من العلاقات ؟ وهل يمكن التمييز بين حدود الطبقات المختلفة القائمة على قاعدة واحدة ؟

يجيب ماركس والماركسيون عن هذا السؤال بالاجاب . فثمة علاقات جوهرية اساسية؛ وبنيان كل مجتمع انما يرتكز على قاعدة . ولا شك في ان ما يلفت النظر ، في بيت من البيوت، هو الطبقات والغرف المعدة للسكنى ؛ ولكن هل يكون هذا سبباً في اهمالنا القاعدة والاسس، ونسياننا ان هذه الاسس هي التي تحدد شكل البنيان وارتفاعه، وتركيبه الهندسي، اي خطوطه الاساسية ؟ فاذا ناقضنا هذه الفكرة ولم نأخذ بها ، كنا كمن يعتقد بإمكان البدء في بناء بيت من سقفه والفراغ منه بوضع الاساس . وان الاعتقاد بان الافكار هي قواعد اساسية للمجتمع، يشبه الى حد كبير قولنا ان وجود النوافذ في جدران البيت ، وكونها تساعد على اضاءة الغرف ، هي السبب الاساسي في وجود البيت .

ان العلاقات الاساسية التي يرتكز عليها كل مجتمع ، هي علاقاته بالطبيعة ؛ وهذه اساسية بالنسبة الى الانسان ، لا لانه يظل ابناً للطبيعة وكائناً خاضعاً لها ، بل لانه ، على العكس ، يصارع الطبيعة ، وهو ينتزع منها ، اثناء صراعه معها (وفقاً لظروف طبيعة) ما يحتاج اليه في حياته ، وفي تخطيه حدود الحياة البدائية . فكيف يتم هذا الانتزاع وبأية وسائل ؟

يتم ذلك بالعمل : أي بوسائل ، العمل وتنظيمه .

بهذه الوسائل وحدها ، يتوصل البشر الى انتاج ما يساعدهم على الحياة ، اي انتاج ما يساعدهم على اجتياز مرتبة الحياة الحيوانية (الطبيعة) دون ان يتمكنوا طبعاً من التحرر من الطبيعة بقرار حاسم . اذ ليس باستطاعتهم تخطي الطبيعة الا في نواحي معينة محدودة ، ووفقاً لظروف تشارك الطبيعة نفسها في تجديدها (المناخ ، خصب الارض ، الصفات الحيوانية والنباتية الخاصة بالارض الخ...)

فالعلاقات الاساسية ، السائدة كل مجتمع انساني هي ، اذن ، علاقات الانتاج . وعلى التحليل الذي يرمي الى بلوغ التركيب الاساسي للمجتمع ، ان يستبعد ، عند البحث ، جميع المظاهر الايديولوجية والزيادات الوهمية ، والمبادئ الرسمية ، وكل ما يضطرب على سطح المجتمع وما يشكل واجهته الخارجية . فالتحليل

يجب ان يتعمق ، فيخترق السطح ، ليصل الى حقيقة علاقات الانتاج ، اي صلات البشر الاساسية بالطبيعة وصلة بعضهم ببعض بوساطة اعمالهم .

فالى اية نتيجة يؤدي بنا هذا التحليل ؟

انه يقودنا ، اولاً : الى اكتشاف الظروف الطبيعية التي غيرها الانسان ، فظهر فيها دوره المطور : اما عظيم الخطر ، او محدوداً . وهذا الانسان يخضع عادة لنوع من العلوم نسميه عادة « علم الجغرافيا الانسانية » وهو علم ذو هدف واقعي . ولكنه يخطئ ، المهدف حين يتجه الى غير وجهته الاولى الاصلية ، ويترك التاريخ جانباً وعندئذ يدرس التحليل : الارض ، والمناخ ، والانهار ، والمياه ويتعمق اثرها في زيادة السكان ، ويدرس كذلك طبقات الارض ونباتها وحيوانها...

ثم يعتمد هذا التحليل الى دراسة التقنيات والوسائل والادوات . فيتخذ لذلك علماً تعوّدنا ان نسميه تقنولوجياً . وهو علم له ايضاً هدف واقعي ولكنه يرتكب افطع الاخطاء ايضاً حين يعزل ويعمل منفرداً . والواقع اننا لا نستطيع فصل الاداة والآلة عن الغاية من استعمالها . ووصف الآلة وصفاً تقنياً يجب ان لا ينسبنا انه يترتب على الآلة تقسيم العمل ، وان تنظيم العمل على هذا النحو يمكن ان يتطور الى درجة معينة ، على حدة ، فيحدث تحولاً في طرق استخدام الآلة ، وتحسينها ، والكيفية التي تنتج بمقتضاها . فالتحليل ، اذن ، يكشف في

علاقات الانتاج ثلاثة عوامل او عناصر مختلفة وهي : الظروف الطبيعية ، والمسائل التقنية ، وتنظيم العمل الاجتماعي وتقسيمه . ومن البدهي اننا لا نستطيع فهم تركيب المجتمع ونشاط الافراد الذين يتألف منهم هذا المجتمع ، وطريقة توزيعهم ، وحالاتهم الخاصة المتباينة ، الا اذا بدأنا دراستنا بهذا التحليل . ومن هذه العناصر الثلاثة نشأ ما نسميه الماركسية القوى المنتجة الخاصة بمجتمع معين .

ومن الواضح ولا شك ان كل عنصر من هذه العناصر يستطيع التكامل والنمو والتطور ..

ويمكن التدرج في تحسين الطرق التي تستثمر بها ينايع الثروات الطبيعية ، وتكتشف بها ينايع جديدة ، او يكتشف العقل في بعض الاشياء الطبيعية فائدة لم يخطر له امرها من قبل ، ولم يتصور امكان استخدامها في شؤون الانسان . هكذا اكتشفت جميع المواد الخام المستخدمة في الصناعة ، فاتخذتها مراحل التطور الاقتصادي دعائم لنهضتها ، واستثمرتها الى ابعد حدود الاستثمار . ويطرأ التحسين كذلك على ادوات الانتاج ووسائله ، ويتدخل الوعي ويستمر تدخله التقني دون ان يستطيع مع ذلك ، الانفصال عن منظومة الجهاز الشامل ، لان دور الاختراع يقتصر على حل المسائل التي تطرحها التقنية السائدة .

تؤثر الآلة الجديدة ، عند ظهورها ، في سائر العلاقات الاجتماعية ، فتدعو الى توزيع القوى الانسانية المحركة ، توزيعاً

جديداً . وعلى كل حال ، فطالب التقنية هذه الجديدة تؤدي دائماً ، بلا انقطاع ، الى نتائج لم تكن متوقعة ، نتائج تخرج عن حدود وعي البشر وارادتهم ورقابتهم . وكذلك كل تغيير يطرأ على شؤون الانتاج (مثلاً ، حين تنتقل مراكز الانتاج ، واسواق تصريف النتاج ، تخرب مناطق بكاملها ويقلس الالوف من الناس الخ...) . وكان هذا الواقع - ولا شك - السبب الاول لجزع الناس (ولا زلنا نشهد كثيراً من مظاهر ذلك حتى ايامنا هذه) من اي نوع من انواع التحول ورغبتهم في حفظ مستوى ثابت معين ، بوسائل ايدولوجية وهمية . ويجب ان نلاحظ في هذا الصدد ان الآلة الجديدة لا يمكن ان تستحدث ابدأ ، الا اذا كانت تسد حاجة معينة . وهكذا 'تحمل' التكنولوجيا حملاً على التمييز بين قضايا اختراع الآلة ، واستعمالها ، في مجال عملها ، والحاجات التي تسدها ، والتقاليد (الايديولوجية) السابقة التي كانت تناهض استخدامها .

على اننا نعود الى القول ان العامل التقني ليس وحده المتحكم في مسألة الانتاج ، وهذا العامل لا يمكن النظر اليه منفصلاً عن سواه من العوامل .

وقد سبق كارل ماركس علماء التكنولوجيا وشق لهم الطريق حين تعمق تحليل هذه المسألة .

وهذا كله يعني ان تقسيم العمل والعلاقات المترتبة عليه ، انما تعد عناصر متميزة عن سواها ، رغم اننا لا نستطيع فصلها

او عزلها عند الدرس والتحليل . وان لتقسيم العمل نتائج
الخاصة ، ولا سيما اثر نشوء فكرة التمييز بين العمل المادي
والعمل غير المادي (وظائف الادارة ، والتوجيه ، والقيادة ،
وسواها من الوظائف الفكرية) .

ويتطور اكثر هذه النتائج خارج نبؤات البشر ، رغمًا
عن ارادتهم ورقابتهم . فاذا تسلم الافراد الاكثر مواهب ، توجيه
نشاط الافراد الآخرين في جماعة اجتماعية ، فهذا مظهر من
مظاهر التقدم ، اما اذا سمحت هذه الظروف التي تتيح التقدم
نفسه ، لطائفة معينة او طبقة محدودة ، بالاستئثار بمراكز الادارة
والتوجيه ، فهذا واقع مرير ، شهدنا مثله في مراحل كثيرة من
عمر التاريخ . وكثيراً ما كانت نتائج هذا الواقع ، تدهش
العلماء المعاصرين .

ونستخلص من هذا التحليل ان القوى المنتجة تتطور خلال
مراحل التاريخ ، ولكل عنصر من عناصرها نظامه الخاص المتحد
مع سواه من العناصر ، داخل كيانات واحد حي ، لا يمكن
فصل جزء من اجزائه .

ونستخلص ايضاً ان تطور القوى المنتجة (اي ازدياد قدرة
الانسان على الطبيعة) يحتفظ بكونه مجموعة من النواميس والنظم
الطبيعية المتفاعلة خلال التاريخ .

أفلا ينحصر في هذا ، تاريخ الشعوب (كل التاريخ) وقصة
مؤسساتها وافكارها ؟

وهذا لايعني ان الوعي الانساني وهم ، لا طائل تحته . بل
على العكس ، لقد رأينا في الفصل المخصص لعرض « الفلسفة »
الماركسية ان الوعي نفسه يولد وينمو ويتطور، على نحو طبيعي،
خلال تطور النظام الطبيعي... ومع ذلك ، لا يبلغ الوعي
مرحلة الكمال ، ويصبح معرفة عقلية ، بوسعها السيطرة على
الناموس الطبيعي وتوجيهه ، الا من خلال النظر الماركسي .

ان نمو القوى المنتجة ، وازدياد قدرة الانسان على الطبيعة،
يجتازان درجات متعددة ومراحل مختلفة . فهذه القدرة ، سواء
أكانت عظيمة ام محدودة ، وهذه القوى المنتجة ، سواء ابلغت
مرحلة عظمى من التطور ام ظلت بدائية ، انما هي كلها امور
تتبع مستوى الحضارة الذي يبلغه المجتمع . فاذا تميزت كل ثقافة
عن سواها ، بخصائص اصلية ، وتمتعت « بكيفية » خاصة ، فانها
تحتاج ايضاً الى « كمية » معينة من الوسائل والثروات تستخدمها
في تكاملها وازدهارها .

وان علاقة الانسان بالطبيعة ، اي قدرته عليها ، هي التي
تضع شروط استقلاله النسبي حيالها، وهي التي تخلق ظروف نيله
الحرية ، وتمتعه بالطبيعة . وان العلاقات المعقدة العليا التي تعبر
عنها الثقافة ، تستدعي وتفترض ، قبل الاوان ، علاقات بسيطة
نسبياً ، وهي علاقات الانتاج. ولا يمكن ان تأتي هذه العلاقات

المعقدة من خارج المجتمع لتدخل في صلب تركيبه . ولا نستطيع هذه العلاقات المعقدة - اذن - ان تنفصل عن جذورها لتدرس ذاتها على حدة . فتطور القوى المنتجة اذن ، ودرجاته ، والمراحل التي بلغها ، تتمتع جميعها بأهمية تاريخية اساسية : فعلينا يرتكز الكائن الاجتماعي الانساني ، في مرحلة معينة من تاريخه ، وهي ، بعد ، ركائز اطواره المختلفة ، وجذور ثقافته ووعيه .

ولنتعمق الآن درس هذا الواقع الذي عرفنا اهميته ، ونعني به تقسيم العمل .

نرى - اول وهلة - انه تترتب عليه نتيجة مباشرة . او انه يرتبط بظاهرة اجتماعية جلية الاهمية : فتقسيم العمل ، يستدعي ، في تطوره خلال مراحل التاريخ ، نشوء الملكية الخاصة . وقد دال ماركس على ان هذين المظهرين متلازمان ، وانهما يشيران الى ظاهرة اجتماعية واحدة . والواقع ان ادوات العمل ، ووسائل الانتاج تقع ، بتباينها ، وتمايزها بعضها عن بعض ، رهن سيطرة جماعات او افراد هم انفسهم متباينون مختلفون . ويكون هذا شأن الارض ايضاً ، بكونها من وسائل الانتاج . اصف الى ذلك ان تقسيم العمل ، يعني في هذه المرحلة ، عدم تكافؤ الاعمال ، فمراكز التوجيه والادارة مثلاً تتميز وتختلف عن الاعمال المادية .

وما كان لهذا التمييز بين « اعمال عليا » و « اعمال دنيا » ان يأتي المجتمع باي ضرر ، لو كانت الامر يتعلق بتطور فردي

ليس غير ، ولو كان يمتلك المراكز الادارية التوجيهية العليا ، اولئك الافراد الاكثر مواهب والاوسع اختصاصاً في هذه المراكز وقضاياها (وهذا ما يحصل حتى الآن في المجتمعات البدائية القبلية) ولكن لما كان التمايز في الاعمال متلازماً ونشأة الملكية الخاصة ، رأينا هذين العنصرين يتفاعلان خلال التطور التاريخي التدريجي . ولا شك في ان المراكز العليا تتيح حكر وسائل الانتاج ، ذلك لانها تصبح وراثية فتنتقل كالملكية بانتقال هذه الملكية نفسها . اما اصحاب الاعمال الدنيا - المادية - فيرون انفسهم يجرّدون شيئاً فشيئاً من ملكية وسائل الانتاج وادارتها . واما المراكز الادارية العليا ، فلا يمتلكها الافراد بنسبة مواهبهم الطبيعية وكفاءاتهم المثقفة ، وانما تصبح ملكاً لجماعات وافراد يتحكمون بهذه الوسائل بفضل مراكزهم الموروثة في نظام الملكية . وهذا يعني ان الافراد ، انما يملفون المراكز الفكرية التوجيهية ، والوظائف السياسية ، والمناصب الادارية (التي تزداد تمايزاً) بفضل ثرواتهم الخاصة ، لا بفضل قيمتهم الاجتماعية .

وعندئذ تظهر الطبقات الاجتماعية .

وماركس يسمي التركيب الاجتماعي ، حين ندرسه من ناحية تنظيمية للملكية ، وللمراكز الاجتماعية ، والطبقات الاجتماعية ، لا من ناحية علاقة المجتمع بالطبيعة (القوى المنتجة) بسميه « طريقة الانتاج » .

وقد رأينا ان القوى المنتجة ، وطريقة الانتاج ، لا يمكن ان

ينفصلا . فالقوى المنتجة هي التي تفرض ، تاريخياً ، طريقة الانتاج ، وهكذا تتحد ادوات الانتاج التقنية ، وتقسيم العمل ، ويرتبطان ارتباطاً وثيقاً . ومع ذلك لا تختلط مظاهر النظام الشامل ، او عناصره هذه ، رغم اتحادها . وليس لتمايزها المتبادل ايما صفة آلية خالصة . بل ان كل عنصر من هذه العناصر يتمتع باستقلال نسبي فبعضها يفعل في البعض الآخر او يتفاعل معه باستمرار ، في حركة دائمة متبادلة .

وكما ان تقسيم العمل يتطور ، من الناحية الاجتماعية . مستقلاً بعض الاستقلال عن الآلات التقنية ، كذلك نرى طريقة الانتاج تتغير قليلاً (او لا تتغير) في حدود معينة ، مستقلة عن القوى المنتجة .

وقد ارتكز ماركس على قاعدة تطور القوى المنتجة تدريجياً ، وعلى تحليل العناصر التي يتألف منها تقسيم العمل ، والملكية ، والمراكز الاجتماعية ، والطبقات ، فيبين تعاقب عدد من طرائق الانتاج تعاقباً تاريخياً :

١ - نضرب صفحاً عن الشيوعية البدائية ، المعروفة في اول عهود التاريخ ، فنرى نشوء طريقة الانتاج البطورية ، بعد ذلك ، يميزها نوع من انواع الملكية (الملكية العائلية باوسع معاني كلمة عائلة) ومن خصائصها ايضاً تمايز بين المراكز والطبقات (سيطرة الرجال ، سلطة البطيريك او ابي العائلة الخ ...)

٢ - ثم يجيء عهد الاقتصاد المؤسس على الرق . ومن خصائصه

وظروفه رقي تقني نسبي يسمح باستخدام الارقاء استخداماً
اجدى ، وضمن للفائدة . فهذا الاقتصاد يتجه اذن الى انشاء
طبقة من السادة ، الى انتقال المراكز السياسية والعسكرية
والملكيات ، بالوراثة ، في مجتمع آخذ بالتعقد .

٣- ثم نرى الاقتصاد القطاعي ، وهو مرحلة اجتماعية تميزها
طبقة عسكرية (محاربة) تستشر طبقة من المنتجين المعزول
بعضهم عن بعض (الاقنان) .

٤- اما الاقتصاد الرأسمالي فيستحق دراسة خاصة ، وهو اهم
هدف من اهداف الاقتصاد السياسي .

وبدهي ان ما تقدم هو لمحة موجزة ، وتصميم مختصر لطرائق
الانتاج وتطورها خلال التاريخ .

ولا شك في ان طرائق وسيطة من الانتاج (تجمع كل
طريقة منها خصائص نوعين اقتصاديين او ثلاثة انواع ...) قد
تواجدت في جميع مراحل التاريخ . وان تعاقب العصور
الاقتصادية على هذا الشكل ، وهو المعبر عن تقدم اقتصادي
حدث بعد منازعات رهيبه ممضة ، لم يحدث الا نظرياً
(اي بعد دراسته من زاوية تحليلية معينة) وفي افضل ظروفه
التاريخية ، اي في اوربا الغربية . وان طرائق الانتاج المتباينة
قد تواجدت في كل عصر من العصور ولا زالت متواجدة ،
فراها تتفاعل آنأ ، دون حدود فاصلة ، رغم ان هذه الحدود
واضحة ، يسهل التمييز بينها . واخيراً : ان الطريقة الواحدة

من طرق الانتاج (مثلاً الطريقة الاقطاعية) نلمس في مظاهرها ما لا حصر له من التغيرات والاختلافات عن امثالها من الطرق في بلاد اخرى . فالقطاعية الآسيوية مثلاً تختلف كثيراً عن الاقطاعية الاوروبية الخ ...

ولقد عرفت كل طريقة من هذه الطرائق نوعاً من النمو ، ولوناً من الارتفاع والانحطاط ، ثم ازمة نهائية تحيق بها (دون ان نذكر الازمات الداخلية الهينة العابرة ، او العميقة الطويلة العهد ، خلال هذا التطور) .

ويتضح لنا ، عند تحليل القوى المنتجة ، تناقض او نزاع يلوح جلياً في الوهلة الاولى ، وهو صراع الانسان مع الطبيعة . وفي تحليلنا طرائق الانتاج ، تظهر لنا اشكال متعددة ، ومظاهر متباينة من التنازع والصراع : فأولاً ، وقبل كل شيء ، منازعات الطبقات الاجتماعية ، وهذا معناه هنا ، صراع الانسان ضد الانسان ، واستئثار الانسان للانسان ، ذلك الذي يستلقت الانتباه ، ويبدو ظاهرة اساسية . فتاريخ كل طريقة من طرائق الانتاج قد تطور إذن خلال مآسي متنوعة ، ومنازعات مختلفة .

وكان البشر ، خلال كل مرحلة من مراحل التاريخ ، يعملون ويتكرون ويحيون حياتهم الفردية ، ويحققون بعض امكاناتهم ، وقد يتقيدون بمستوى معيشتهم وينزلون على حكم زمانهم وطبقتهم ، او قد يتخطون هذه كلها ... الخ .. الخ .. ولكن هذه الاحداث كانت تجري كلها في اطار من طرائق الانتاج ،

يختلف حسب الظروف التي يسمح بها تركيب المجتمع . والتاريخ ينتج عن تفاعل حركات المبادرة الشخصية ، وتشابك أعمال الافراد (وقد كانت هذه الحركات دائماً - اذا استثنينا بعض مواقف العظماء - تؤلف منظومة اجتماعية ثابتة في جمود (استاتيكية) .

وماركس يسمي النظام الموضوعي المحسوس الذي يرتكز في تحوله على قاعدة تطور القوى المنتجة ، يسميه تكويناً اقتصادياً اجتماعياً . ودراسة كل تكوين اقتصادي اجتماعي يكشف عن تأثير عظماء الافراد تأثيراً فعالاً عظيماً في نواحي السياسة والاقتصاد والادارة والتشريع ، ولكن هذا التأثير يظل خاضعاً لظروف الزمان والمكان وحدودهما ، اي بطريقة الانتاج ، وواقع الطبقات الاجتماعية

ونشير الآن الى بعض النقاط التي اكتشفها النظرية الاجتماعية العلمية الماركسية ، ودلت عليها :

ان لنظام تطور التاريخ ، صفة طبيعية موضوعية (رغم ان الوعي الانساني ، اي الفرد او الشخص البشري الواعي ينشأ داخل هذا التطور ويستبين وفقاً لظروفه) وفي كل مرحلة من مراحل التاريخ ، تتمرّد القوى المنتجة والحقائق ، على رقابة البشر واراداتهم ؛ وفي كل مرحلة من هذه المراحل تتخطى الرجال نتائج أعمالهم (ولا سيما عظماء الرجال !)

ان هذا الطابع الموضوعي يؤدي الى خلق ظروف للوعي الفكرية الجزئية ولكنه لا يختلط بها . وهي لا تظهر الا حين

تكون بمثابة مجردات تمرد على رقابة البشر وتكبيرهم وارادتهم .
فقيمة العملية التجارية ، والنقد ، ليست في ذاتها ، الا مجردات
كمية ، وهي تعابير مجردة عن العلاقات الاجتماعية ، الانسانية .
ولكن هذه المجردات تكتسب الصفة المادية ، وتتدخل بصفتها
وقائع وحقائق في الحياة الاجتماعية وفي التاريخ ، وهكذا تسيطر
على البشر بدلاً من ان يسيطروا عليها ، وعندئذ يتخذ تطور
النظام الطبيعي الموضوعي معنى جديداً : فتاريخ المال ، ورأس
المال ، ليس اذا نظرنا اليه من ناحية معينة ، الا تاريخ قيمة
تجريدية ، ومع ذلك نراه يجري داخل النظام الطبيعي التاريخي
الموضوعي ، فيكون موضوعاً لعلم خاص .

وقد بينا اثناء دراستنا المادة الديالكتيكية ، من الناحية
الفلسفية ، ثلاثة مظاهر للنظام الاجتماعي الشامل : المظهر الطبيعي
الحيوي العفوي ، والمظهر العقلي الواعي ، والمظهر الوهمي
التصوري .

ونجد مثل هذا المظهر العام ، المثلث الجوانب ، اثناء تحليلنا
علم الاجتماع ، فان علاقة العملية التطبيقية بالطبيعة ، وقدرة
الانسان التي تزداد بتطور الجنس البشري ، يؤلفان المظهر الحيوي
الطبيعي . اما تطور التقنية ، ونشوء المعرفة العلمية ، ورفق العقل
والثقافة فتؤلف المظهر العقلي الواعي . واخيراً : ان تقسيم العمل
يفسح مجالاً للاهاوم الايدولوجية . والواقع ان العمل الفكري
يظهر منذ اللحظة التي يتم فيها تقويم العمل ، ويتخصص الانسان

في عمل عقلي معين، فينفلت الوعي (الفرد الواعي) من الواقع، ويتخيل انه - اي الوعي - شيء يختلف عن وعي العالم الانساني (عن ممارسة الاعمال الاجتماعية) وينطلق نحو آفاق الاوهام، نحو سُحُبِ المثاليات .

وهذا الوهم يلزم الظواهر الاجتماعية الاخرى ، وهو يتميز عنها ولا شك ، ولكنه لا يفصل ، وهو يفعل فيها او يتفاعل معها . وان الوثنية الفكرية الايديولوجية الجزئية والتجريدات المحققة ، تكتسب لذلك نوعاً من الحياة المستقلة الموضوعية وذلك يظهر بخاصة في الادباف ومذاهب الاخلاق ونظريات الميتافيزيك - وتتدخل في تطور التاريخ ، وفي نشأة الحياة الاقتصادية الاجتماعية ، ثم تصبح هذه العناصر الوثنية الفكرية ، خلال نشاط الافراد، والطبقات ، عوامل فاعلة نشيطة، اساسية مهمة في الظاهر ، تابعة لسواها في الواقع .

وهكذا نستطيع - على صعيد العلم الاجتماعي - تحديد العنصر الذي سمته الفلسفة الماركسية « انخطاطاً » بصفته نظاماً انسانياً يتردد على ارادة الانسان ووعيه .

ان مجموعة المؤسسات وجملة الافكار الناتجة عن الاحداث الفردية والاعمال (نشاط الافراد العاملين المفكرين) التي تجري ضمن تركيب اجتماعي معين يسميها ماركس مجموعة « التركيب الاعلى للمجتمع » فهذا التركيب يشتمل - اذن - على المؤسسات التشريعية والسياسية وعلى الايديولوجيات والاثان الايديولوجية .

والتركيب الاعلى هو التعبير عن طريقة الانتاج « من خلال تداخل اعمال الافراد وتفاعل مظاهر نشاطهم تفاعلاً معقداً » . اي التعبير عن علاقات الملكية . وان الايديولوجيات المختلفة ، تعبر عن هذه العلاقات ، حتى (او خصوصاً) حين يقصد واضعو الايديولوجيات تغطية هذه العلاقات وسترها .

نجد - اذن - في هذه القضية ثلاثة عناصر ايضاً : القوى المنتجة ، وطريقة الانتاج ، والكيان الاعلى او التركيب الاعلى للمجتمع ، وهذه العناصر او المظاهر التي نبحثها قواعد اساسية لنشأة كل تكوين اقتصادي اجتماعي ، هي متباينة متمايزة ، رغم انها مترابطة متداخلة .

وذلك يعني ان هذه العناصر في تفاعل دائم ومنازعات مستمرة ونضرب مثلاً لتوضيح هذا التفاعل والترابط ، بنظريات الحقوق الحديثة التي تصوغ القوانين لعلاقات الملكية الرأسمالية ، محاولة ان تبررها وتنتجها بالاستناد الى مبادئ مجردة ، اخلاقية ، يتوهم انها سامية عامة شاملة . فتخلط - عندئذ - بين عناصر التوفير ، ورأس المال ، والملكية الخاصة ووسائل الانتاج ، وحرية العمل وحرية استثمار هذا العمل ، وتنتج بذلك استثمار الانسان للانسان وتعدده نوعاً من استثمار الانسان للطبيعة ! .

وان الحقوق الحديثة « لشُكْرَس » هذه العلاقات وتباركها وتضع لها القوانين الرواسخ . محاولة تثبيت هذا النوع من طرائق الانتاج . ولهذا نرى ان لهذه الحقوق حياة مستقلة خاصة ،

تفاعل بلا انقطاع مع تركيب المجتمع ، الذي يؤلف جزءاً أصيلاً منه .

فما اصل هذه الصيرورة التي تدفع كل طريقة من طرائق الانتاج في مراحل نموها و « تأوُّجها » وازدهارها وانحلالها ، خلال المتناقضات والمنازعات والمفاعلات وسائر العوامل المعقدة المركبة ؟

ان عناصر النظام الشامل العامة ليست متساوية . فالامر يتعلق بالمظهر ذي الجوانب الثلاثة فحسب ، تلك التي يُعدُّ كل جانب منها منسجماً ، في صعيد واحد ، مع الجانبين الآخرين ، رغم اختلاف هذه الجوانب ، بل ان احدها المظاهر او العناصر الثلاثة هو اكثرها اهمية . وهو « عقل » الصيرورة وعلتها . وهذا العنصر هو علاقة الانسان بالطبيعة ، والدرجة التي بلغها في قدرته عليها ، اي درجة تطور القوى المنتجة . وطريقة الانتاج ليست الا طريقة تنظيم القوى المنتجة ، في مرحلة تاريخية معينة . وان التركيب الاعلى للمجتمع ، يصوغ القوانين للعلاقات الانسانية في اطار هذه الطريقة الانتاجية المعينة ، بعد ان « يكرسها » ويقدها ويدخل عليها شتى الانحرافات الايديولوجية والقيمية .

والتركيب الاعلى للمجتمع يتفاعل مع هذه العلاقات الانسانية الانتاجية وقوانينها ، اما لترقيتها وتطويرها ، ودفعها الى الامام (بوساطة سياسة الدولة مثلاً) واما للمحافظة على اشكالها وتثبيت مظاهرها (بوساطة السياسة الرجعية) اما اذا اقتصر تفاعل هذا

التركيب على جزئياته الخاصة ، فلا يستطيع ان ينتج شيئاً .
وعندئذ يلوح لنا تحت مظهر معقد مركب متناقض ، من المعارف
الواقعية ، والالوهام النابعة من الواقع ، بصفته حقيقة واقعية
مستقلة بذاتها .

ان القوى المنتجة تنشئ خلال كل مرحلة من مراحل نموها
وتطورها ، القاعدة الاساسية التي تركز عليها علاقات الانتاج ،
والتي يُصاغ بمقتضاها كيان المجتمع ، او تركيبه الاعلى . فاذا
قامت القوى المنتجة (لا سيما على اثر التقدم الفني) بقفزة الى
الامام ، فان طريقة الانتاج التي كانت متناسبة معها ، تُتخطى
بحكم الطبيعة . فهل تزول هذه الطريقة زوالاً ذاتياً طبيعياً ؟

بوسعنا ان نجيب بنعم ولا :

اما نعم ، فبمعنى ان هذه الطريقة تدخل حتماً ، خلال مراحل
تطورها ، في مرحلة انحلالها الطبيعية ، وازمتها النهائية ، وذلك
وفقاً لتعاقب السّنة الطبيعية الموضوعية المتمردة على وعي
الانسان وارادته ، ورغم ذلك نقول « لا » لان الكيان الاعلى
او التركيب الاعلى للمجتمع ، والايديولوجية المنبثقة عنه ،
يناديان باستقلالهما الذاتي . ويصارع الافراد العاملون المفكرون ،
الذين تتألف منهم الطبقات المسيطرة ، هذه السّنة التطورية
الطبيعية ، اذا وعوا حقائقها ولسوا مبادئها وحركتها ، ويكون
نضالهم عنيفاً مستنزياً بقدر تفهمهم ووعيمهم . وهكذا يؤخرون
الحركة او يقفونها ، محافظين بذلك على حياة طريقة انتاجية معينة

بكل ما ينبثق عنها من تراكيب مجتمعة عليا . ولكن بأية وسيلة يندرعون ؟ انهم يلجأون الى الايديولوجية (اي القيم المجردة ، والالوهام الغيبية الميتافيزيكية ، والقيم الاخلاقية السالفة الخ...) وعندئذ تلعب هذه الايديولوجية دورها كاملاً وهو ينحصر في اخفاء جوهر التطور الثوري الطبيعي ، وراء جملة من المظاهر المتباينة ، وستر المتناقضات (محاولة التوفيق بينها ! -) بل قد يبلغ من رجوعيتها انها تطمس الحلول وهذا يعني استبعادها المظاهر الثورية ، التي تميل الى تخطي طريقة الانتاج العتيقة السائدة ، وذلك بتغطيتها بالحلول الخاطئة .

هكذا كانت تفعل - مثلاً - الايديولوجية الاقطاعية ، وهكذا تفعل اليوم الايديولوجية الرأسمالية الفاشية .

وبوسعنا تعريف الشيوعية ، على هذا الصعيد ، بأنها تطور القوى المنتجة ، ونموها دون ان تعرقها حدود داخلية ، وانها تخطي الطبقات الاجتماعية ، ومحوها ، وتنظيم علاقات الانتاج المقابلة للمستوى الذي بلغته القوى المنتجة ، تنظيماً عقلياً واعياً ، تراقبه الارادة ، ويضبطه الفكر .

فالمعرفة العقلية تستطيع ، وقد سيطرت اخيراً على مجموعة النظام الطبيعي ، ان تحلّ قضايا المتناقضات الاجتماعية ، لصالح المجتمع وخير الانسان .

الفصل الرابع

الاقتصاد الماركسي

ان الرأسمالية ، هذه المرحلة الاقتصادية الاجتماعية التي عاش ماركس في اثنائها ، وما زلنا نحن نعيش في ظلها البغيضة ، تكشف لنا عند التحليل عن تعقد هائل غريب ، ولكن هذا التعقد المخوف لا يبدو ، اول وهلة ، على حقيقته ، بل تبدو الرأسمالية ، من النظرة الاولى ، بسيطة واضحة ، يألفها الانسان ويجدع بها ، والباحث الذي لا ندعوه حياته او تجاربه الى تحليل اسرار الرأسمالية وخفاياها الاجتماعية ، لا يرى الا الواضح والعفوية : فئمة نقود... وثروات... واموال... وآلات وغلة عمال يشتغلون ، وآخرون لا يجدون عملاً... الخ...

تبدو جميع هذه المظاهر بسيطة واضحة لانها مألوقة .

اما الاقتصاديون المختصون غير الماركسيين ، فيمكنهم احياناً وصف بعض مظاهر الرأسمالية واحداثها . وقد يلمسون شمول هذه الاحداث واتساع رقعتها... ولكنهم غالباً ما يظلون على عتبة المعرفة العقلية. ولو اردنا نقد مذاهب هؤلاء لاستغرق نقدنا

مجلداً كاملاً ... ولذلك نوجز فنقول ان مؤلفاتهم تضم من الابحاث الاقتصادية الجزئية، الخاصة بالجغرافيا الانسانية (وصف الصناعات، ومنابع المواد الخام...) وبعلم النفس (وصف نفسية الرأسمالي وردود الفعل في مسلكه) وبالرياضيات (الاحصاءات) ولكنها تحتوي القليل القليل من الاقتصاد السياسي ، والعلم الاقتصادي ! وانهم ليتأرجحون بين مفهومين :

فبعضهم يبدع في وصف فوضى الاحداث الاقتصادية ، غير المترابطة ، المنعزل بعضها عن بعض ، - في نظر هؤلاء طبعاً - البعيدة بجمليتها عن سائر اوجه النشاط الانساني، وهذا يؤدي الى كون هذه الاحداث ميتة جامدة .

وبعضهم الآخر (وهو من اتباع المدرسة التحررية ، او التحررية الجديدة) يبحث عن انسجام محتوم، وقانون يتخيل هذا الانسجام بين الاحداث الاقتصادية المتناقضة، ويوحد بينها.

وعلى كل حال ، فجميع هؤلاء يميلون الى وصف الرأسمالية من الداخل ، دون ان يسيطروا على جزئياتها ، ويشرفوا عليها، وينظروا اليها جملة واحدة من الخارج ، نظرة العلم الى مجموعة عضوية، ولذلك هم ينظرون اليها كأمر واقع محتوم، ليس دونه من مهرب . وجميع هؤلاء يميلون الى جعل الاحداث الاقتصادية الذاتية ذات اهمية ازلية محتومة، ومن هذه الاحداث: المشاريع الاقتصادية الفردية، (ولا سيما مشاريع الرأسماليين) واءراء المشترين والبائعين ومزاعمهم وحاجات الافراد ورغباتهم، والتضحيات التي

يبدلوها...

ومن الواضح - مع ذلك - انه اذا كانت صنف اقتصادي او سلعة معينة تثير انواعاً من المبادرة ، او تحرك المشاريع وال رغبات باتجاه خاص ، واذا كانت اذواق الناس تميل الى مشروع معين او سلعة بذاتها ، من الواضح حينذاك ان هذه الحالات النفسية ليست هي التي تخلق السلعة او الشيء . ثم ان الحاجات والرغبات نفسها يجب أن تفسّر ، وتاريخ الانسان الاجتماعي يقوم فعلاً بتفسيرها .

وكل مثالية انما تنشأ عن كون التفكير غير الديالكتيكي يفصل ويعزل الموضوع عن الشيء ، والفكر عن الطبيعة ، والعلّة عن الصيرورة ، والوعي عن ظروفه الموضوعية . وان علماء الاقتصاد ، التابعين للمدرسة المثالية يفصلون الاقتصاد ، والعلم الاقتصادي ، ويعزلونها عن كل طريقة منهجية تنظيمية عامة ، بل عن سائر مظاهر العنصر الانساني والتاريخ ، وهم يعزلون الاحداث الاقتصادية بعضها عن بعض ، بوصف سطحي ، او بتحليلها تحليلاً جزئياً . ولذلك تتسع الشقة كثيراً بينهم وبين الاقتصاد السياسي العالمي .

اما الماركسية فنجدتها تنفي وجود الاحداث الاقتصادية التي يمكن عزلها او تعريفها على حدة ، اي انها تنفي امكان نشوء علم النفس الاقتصادي .

فماركس يرى (وقد يبدو قولنا هذا مناقضاً جداً للشائع عن

ماركس) انه لا يمكن ابدأ ان نطلق على الاقتصاد السياسي اسم « العلم المستقل » الحر الذي يعنى بدراسة احداث اقتصادية خاصة .

فما هو الاقتصاد السياسي اذن ؟

انه علم من علوم التاريخ ، يعمل لكشف قوانين تاريخية (اي قوانين يخضع لها التطور الانساني و صيرورة التاريخ) ويعمل ايضاً لدراسة تكوين اقتصادي اجتماعي معين : الرأسمالية ، من ناحية تركيبها وتطوره .

فاذا لم تكن الرأسمالية غير جزء من منحى اوسع اجتازته البشرية خلال التاريخ ، واذا كانت نظام تاريخي اجتماعي موضوعي يخضع له التاريخ في تطوره ، اتضح لنا كيف بقيت دراسة البشر في ضوء علم النفس سطحية لا تتعمق المشكلة الاقتصادية الاجتماعية الا قليلاً ، وكيف كانت قشرية لا تنفذ الى لباب الموضوع وجوهره . وهذه الدراسة ليست خاطئة ولكنها سطحية وهي تصبح خاطئة حين تطمح الى ان تكون في يدها ، او حين تزعم ان في يدها ، حلول القضايا .

فاذا نظرنا الى المسألة الاجتماعية من هذه الزاوية ، اتضح لنا ايضاً السبب الذي كانت لاجله دراسة هذا التكوين الاقتصادي الاجتماعي (الرأسمالية) مستحيلة ، لا ينفذ منها الباحث الى حقائق عقلية ثابتة الا اذا اجتمعت عناصرها حول التعمق في قضايا التطور والصيرورة ، في قضايا التاريخ . اي انه يتحتم على الباحث ان

يدرس ولادة الرأسمالية ، ونموها ، واولج ازدهارها ، وانحلالها وهي لا تبذل كنوز اسرارها الا للذين يتأملونها في مجموعها وشبهوها ، وفي تعاقب المراحل على نظامها الطبيعي .

وانما نكتشف تركيب الرأسمالية الديالكتيكي (اي المتناقض) منذ اللحظة التي نكف فيها عن فصل بعض الاحداث عن البعض الآخر ، مطلقين عليها اسماء طنانة !. فهذه احداث اقتصادية ، وتلك عوامل اقتصادية ، وهاتيك مفاهيم اقتصادية .. الخ ..

ولنضرب مثلاً بسيطاً دقيق الدلالة ، في موقف صناعي رأسمالي، يدخل التحسين على مصنعه، فيشتري الآلات الجديدة؛ ويوظف في مشروعه رؤوس اموال كان قد ادخرها من ارباحه السابقة ، او اقترضها . فالاقتصاد السياسي غير الماركسي ، يفتنم هذه الفرصة ، ليصف نشاط هذا الفرد ، ويشيد بمخدمته المشاريع الحرة ، وشجاعته في التضحية دون ان ينفق جميع ارباحه ، وانسجام المنافع التي تيسر له دائنين يمدونه بالمال فور اعلانه رغبته في القرض...

ولنكف عن النظر الى هذا الحدث منفصلاً عن سواه من الاحداث ، وعن وصف مظاهره النفسية السطحية . اذ اننا نلاحظ ، مع ماركس ، ان الرأسمالي الذي يدخل التحسين على آلات مشروعه لا يلجأ الى هذه العملية بدافع من المبادرة الفردية الحرة الا نادراً : في اكثر الاحيان ، تنحصر رغبة الرأسمالي في زيادة نتاج الآلات ، وتضخيم العمل ، وتوسيع المشروع ،

وزيادة استثمار العمال قدر طاقته . فاذا جدد الآلات التي يستخدمها ، واستخدم اعظمها واحداً ، فلأنه مرغماً على ذلك . ولماذا ؟ - انه مرغماً بسبب مقاومة عماله كل محاولة تستحثهم على بذل جهود جديدة تريد في ارباحه ، وبسبب المزاحمة التي يلقاها من قبل الرأسماليين الآخرين (على الاقل في عهد المزاحمة الحرة ، اي حين لا يتعلق الامر برأسمالية الحصر المؤدية الى وجود رهيب) . وبتعبير آخر نقول ان حرية الرأسمالي في انشاء المشاريع الصناعية ليست الا مظهرآ ذاتياً سطحياً له جذور عميقة تغفل في نظام طبيعي اعظم اتساعاً وموضوعية ، واشد تناقضاً (المتناقضات بين الطبقات والتناقض في طبقة الرأسماليين انفسهم بسبب المزاحمة) ولندرس الآن النتائج المترتبة على هذه الضرورة التي تتخذ في نظر الرأسمالي الفردي مظهر مشروع حر وهمي خادع . فالرأسمالي يجدد في آلات مصنعه ، اي انه سينتج سلعاً اكبر كمية ، بوساطة عمال هم اقل عدداً ، او سلعاً اكثر كمية ، باليد العاملة نفسها دون زيادة او نقصان . وهو يطمح الى جر منافسيه الى الافلاس ، الا اذا حُملوا حملاً على تجديد آلاتهم . وفي هذه الحالة سيكون ثمة تقدم اقتصادي آخر ، ونمو في القوى المنتجة ، ولكن خلال حوادث الافلاس ، والحرب ، والبطالة الناتجة عن هذا النمو وذلك التقدم ، اي خلال المتناقضات المختلفة ؛ وليس هذا كل شيء :

فالرأسمالي او الرأسماليون الذين يستكملون وسائلهم

الانتاجية ، ويجسّونها ويطوّرونها ، يميلون ايضاً الى اشباع الاسواق وملئها . وهم يميلون الى هذه النتيجة بسبب « منطقي » طبيعي ، لانهم انما ينتجون (اي ان عمالهم ينتجون) سلعاً اكثر كمية منها في السابق ، باستعمال عناصر من النشاط الحي (جهد العمال) اقل من السابق ؛ اذن فثمن اليد العاملة والحاجة اليها لا يميلان الى الصعود بل هما على العكس ، يتدنيان . ولا شك في ان الرأسمالي الذي ادخل التحسين والتجديد على وسائل الانتاج ، فحصل بذلك على فضل من المنفعة ، قد يزيد في اجور عماله احياناً... ولكن رأس المال الموظف في المشروع يزداد ، فترتفع معه ، اذن ، بصورة محتومة ضرورية ملحة ، الحاجة الى زيادة القدرة على الانتاج . أضف الى ذلك ان الرأسمالي يخسر الربح الاضافي الموقت ، حين يدركه منافسوه في مضمار الانتاج والاسعار او يسبقونه . فاذا درسنا حالة الرأسماليين جميعاً ، في هذه اللحظة ، رأينا ان رأس المال الشامل الموظف في المشاريع قد ازداد زيادة هائلة ، اما الارباح فقد زالت .

ويريد الرأسماليون ان يحتفظوا بمعدل ارباحهم في مستوى معين ، فيجدون انفسهم ازاء ضرورة ماسة عانوها من قبل : زيادة عمل العمال وتضخيمه ، وادخال تحسينات جديدة على وسائل الانتاج وآلاته ، وهكذا دواليك . وهذا مظهر من « حلقة جهنمية مفرغة » (وهي جهنمية لانها متناقضة) تدور فيها الرأسمالية ، وليست هي حلقة الاسعار والاجور ، تلك التي دلل ماركس

على عدم وجودها ، بل الحلقة الجهنمية المفرغة التي يجري فيها التسابق على الكسب بين الرأسماليين .

وانما يتضح هذا النظام للباحث الذي يتخلى عن وجهة النظر الى الحدث او الفرد المنعزل ، ليدرس المجموعة ، والتطور ، والنظام الموضوعي نفسه؛ ونكرر ما قلنا ، فهذا النظام لا يظهر الا بعد تحليل ديبالكتيكي ، ينفذ الى اعماق المظاهر الذاتية ويخترق حجب الاوهام الديبالكتيكية .

ولنشر اشارة عابرة الى ان التحليل الديبالكتيكي لا يُعنى ابدأً بغير الاتجاهات . اي بتطور النظام والضرورة الخاصة في مجموعة النظام الشامل . ومبدأ الاتجاهات هذا ، اي مبدأ التطور الذي يحمل في ذاته اتجاهه وقانونه ، وهو مبدأ أساسي ؛ يكاد غير الديبالكتيكيين مجهولونه جهلاً تاماً .

ونشير ايضاً الى ان المثل الذي ضربناه آنفاً ، يتعلق بالرأسمالية ، في حالتها الطبيعية : الرأسمالية التقليدية ، في اوجها وفي عهدها المتصاعد . اما رأسمالية الحصر ، فتبدي احداثاً جديدة ، تدل على عهد جديد . وقد بيّن الماركسيون كيف انبثقت هذه الرأسمالية بصورة حتمية ، من رأسمالية المزاحمة ، وكيف انها — لذلك — رأسمالية تميل الى الانحلال والزوال ، او على الاصح ، كيف يكمن فيها زوال الرأسمالية المحتوم .

نتنقل بعد هذا الى القضية الاكثر شمولاً ، تلك التي اشرنا اليها في الفصل المخصص للطريقة الديبالكتيكية من هذا الكتاب .

ان تحليل الكل المعقّد المتناقض (اي الرأسمالية) يستخرج من هذا الكل جوهرأ عضويأ ، له صفة الخلية ، ونعني به تلك السلعة التجارية المصنوعة الناتجة عن العمل ، اي المظهر المسمى « بقية » السلعة التجارية .

وبالتالي يدخل هذا المظهر في صلب النظم ، فتغيّره ونحوّ فيه ، ومع ذلك فهذه النظم تحافظ عليه وتجعله عالقة من عواقبها . ورأس المال يحاول ان يعمل ويتحرك بصفته قوة مستقلة استقلالأ مطلقأ ، وذلك حين ينتج المال مالأ ، ورأس المال ينتج امثاله من رؤوس الاموال . وهذا انما يجري على صعيد رأس المال المالي ، والقيمة التجريدية . ومع ذلك ، ورغم جهود الرأسمالين العنيفة ، لا يستطيع رأس المال الانفصال ميتافيزيكأ ليتحرك داخل ذاته وفي حالة مجردة محضا ، بل يترتب عليه انتاج اشياء واصلع ، ونشوء قيمة تجارية تتخذها هذه السلع التجارية الاستهلاكية .

فالتحليل يصل اذن الى « القيمة » بصفتها مظهرأ اوليأ ، وعلى كل حال ليس هذا المظهر بدهيأ ، بسيطأ ، كذلك العناصر التي يزعم التحليل الديكارتي بلوغها... بل هو على العكس يبدو للباحث معقداً مركبأ ، كأعمق ما يكون التعقيد والتركيب . فهذا العنصر لا يبدو بسيطأ ولا يمكن العزل عن المجموعة العضوية الاجتماعية ، او عن النظام التاريخي الاجتماعي المعقد هو ايضأ : شأن الخلية البيولوجية التي لا يمكن فصلها عن العضوية ولا عن نظامها التطوري ، ومع ذلك يكون لها عند التحليل

كيان بدائي واقعي خاص .

وينكشف « المظهر - القيمة » ايضاً عن حركة دياكتيكية، وهي حركة مزدوجة . فثمة قيمة الاستهلاك ، وقيمة التبادل . والسلعة الواحدة تبدو تحت هذين المظهرين المختلفين، وكل مظهر منهما يناقض الآخر، ويجاوب نفيه وتدميره نهائياً . وهما مع ذلك متلازمان، بل وجود احدهما يستدعي وجود الآخر ! فالسلعة، بصفتها قيمة للاستهلاك ، هي هدف للرغبة ، وحل لتفضيلها على سواها من السلع ثم هي تستعمل وتستهلك . اما بصفتها قيمة للتبادل فلا يرغب فيها الناس الا لما تحوي من قيمة مالية رسمية . فهي تنفصل عن العمل المنتج ، كما تنفصل عن الحالات النفسية التي تستثيرها بصفتها قيمة للاستهلاك . وهكذا تتخذ وجوداً آخر ، هو وجود اجتماعي ، اي وجود السلعة المطروحة في سوق . اما قيمتها الاستهلاكية فتوضع جانباً ، او تُصنّف في المرتبة الثانية ، هذا اذا لم تُنسَ نهائياً طوال المدة التي تحتفظ فيها بصفة السلعة في السوق ، وطوال المدة التي تستغرقها مرحلة التبادل .

وماذا تمثل ، في هذه الاثناء ، السلعة المتبادلة ؟ وعلى اي مظهر من مظاهرها الاولية والنهائية تحافظ، اعني هذه المظاهر التي اكتسبتها السلعة بصفاتها النافعة او صفاتها التي يرغب فيها الناس؟

الجواب: ارى ان ثمة خاصة واحدة تحتفظ السلعة بها ، وهي كونها نتاج عمل ، وبهذه الصفة تكون معرضة للقياس والمقارنة

بسواها من منتوجات العمل نفسه . لاث العمل ، [اذا نظرنا اليه ، لا من الناحية الفردية المحدودة (مهارة المنتج ، المبادرة ، الجهد الخ...) بل من الناحية الاجتماعية] ليس الا « الوقت اللازم للعمل » فالسلعة تمثل الوقت اللازم لصناعتها ، ولكن ليس وقتاً للعمل الفردي ، بما ان الخصائص الفردية تفقد اهميتها الاولى وتنزل الى المرتبة الثانية ، ويهيئها نظام التبادل الاجتماعي ، فالسلعة المصنوعة تمثل في الواقع ، معدل الوقت الاجتماعي المشترك اللازم لصناعتها^(١) . فاذا تأملنا القدرة على انتاج سلعة في وقت معين ، (تاريخي) رأينا ان كل سلعة تمثل ، او تجسّد ، حصة معينة من هذه الطاقة الانتاجية الجماعية ، اي قسماً من العمل الجماعي العام الذي يقدمه مجتمع معين . وهذا الجزء ذاته ، المقطع من العمل الجماعي ، قد جاء ليتشكّل في « القبة » اي في تقدير قيمة السلعة المصنوعة بمقياس المال والنقد .

ولا بد من الملاحظة ان اولئك الذين يصفون حالات المنتج والمستهلك النفسية ، او نفسية التاجر ، انما يظنون على سطح الظاهرة الاقتصادية الاجتماعية ، ولا شك في انهم يصفون واقعاً صحيحاً ، ولا يخطئون الا حين يعتقدون ، واهمين ، بانهم يكتشفون حركة التطور في شمولها ، ولكن جوهر هذه الحركة يظل بعيداً عن متناول عقولهم واقلامهم ، ونعني به العنصر

(١) من الواضح هنا اننا نتحدث عن الاشياء الممكن صنعها اجتماعياً وفي كل لحظة لا السلع والاشياء الفنية او الكيالية التي تعدد الدوافع البيكولوجية قيمتها.

الاقتصادي الاجتماعي .

ومن ناحية ثانية ، « فالقيمة » لا تمثل وقتاً فردياً للعمل ، بل معدلاً اجتماعياً ، شاملاً ثابتاً ، اذا نظرنا اليه في مرحلة تاريخية معينة وفي مجتمع معلوم ، بلغ مرحلة خاصة من تطور القوى المنتجة ، اي درجة خاصة من القدرة على الانتاج والعمل ، تحددها هي نفسها مجموعة الوسائل التقنية المستعملة ، وتنظيم العمل الخ ...

اما اولئك الذين ينسبون الى ماركس تحديد القيمة بالزمن اللازم للعمل الفردي الذي يبذله الصانع والعامل ، فيضعون (متعمدين ، او من غير وعي) طريقة « ماركسية » جديدة ، ويصوغون افكار ماركس كما يشاؤون. وهم يضعون للماركسية صورة كاريكاتورية ليخلصوا بعد ذلك الى « الرد » على الماركسية وما اسهل مهمتهم ، وردهم على سخافات تصطنعها اذهانهم وتخلق معها الحجج والردود .

ولكن قد يعترض قائل بأن معدل هذا الزمن الاجتماعي اللازم للعمل ليس التجريداً ، وكمية مطلقة . وهذا صحيح . فماركس قد بين بالتفصيل ، كيف ان السلعة التجارية ، بصفتها هذه ، تتجرد عن صفاتها الاخرى ، لتتخذ وجوداً آخر كمياً مجرداً ، ويبين كذلك كيف ان العمل الاجتماعي ليس التجريداً كمياً ولكنه يبين ايضاً كيف نشأت هذه المجردات الكمية ، بحكم الضرورة ، واتخذت وجوداً مستقلاً خلال تطور نظام

التبادل الطبيعي الاجتماعي . وهذا النوع من الوجود المستقل ليس اقل غموضاً من الاحصائيات و « القوانين » التي تتحدث عن معدل كثير من الاشياء والقيم ، والتي اكتشفت في هذه الالام الاخيرة وكدمها العلم الحديث من كل جانب ، فكانت كميات ، ولم يمنع هذا من وجودها مستقلة بعض الاستقلال عن سائر النظم الفردية البدائية التي تدخل في صلبها ، دون ان تتمكن ، طبعاً ، من الانفصال عنها

واخيراً لقد بين ماركس كيف يتحقق وجود هذا التجريد الكمي ويكتسب حقيقة مادية ويتجسد في النقد او المال (العملة) ومنذ تلك اللحظة ، يتخذ نتاج اليد العاملة الانسانية ، ونتاج الذهن البشري (التقويم والتقدير) مظهرين متباينين مستقلين في الظاهر . وهنا نجد مرة جديدة، في زاوية التحايل الاقتصادي ، الرؤية الجزئية

على اننا لا نستطيع عزل انتاج السلع التجارية (التبادل) . فهذه تتطلب درجة تطوير اجتماعية معينة ، اي انها لا تظهر الا في مرحلة تاريخية معلومة؛ ويترتب عليها خصوصاً، تقسيم العمل، ويلزم ، في الواقع، ليكون هناك تبادل ، ان يتعمق المنتجون اختصاصهم في شؤون استعمال التقنيات المختلفة . وعندئذ يترتب عليهم ايضاً تبادل منتجات عملهم ، وبوساطة التبادل ، نجد العمل الاجتماعي المقسم داخل كل معين ، وداخل بلاد او مجتمع معينين ، يفرض نفسه ويتركز كلاً ، فيتخذ مظهر

العمل الاجتماعي . وبالتبادل ، وبالمزاحمة التي تجري بين المنتجين (هذه المزاحمة التي تجر المنتجين الاقل مهارة من سواهم او الاضعف معدات ، الى الافلاس .) يوزع المجتمع المرتكز على التبادل والتجارة القدرة على الانتاج التابعة له ، ويقسمها على مختلف فروع الانتاج ، وفقاً للحاجات الراهنة ، وحسب امكان الاسواق . وهذا النظام المتطور يتسرد على رقابة البشر ، ويخرج على ارادتهم . فهو يتم موضوعياً ، وفي وحشية وعنف ، بحوادث الافلاس والحراب ، وما اكثرها في المجتمع الرأسمالي الآخذ بالانحلال .

وقولنا «تقسيم العمل» يعني الملكية: ملكية وسائل الانتاج . فماذا تعني القيمة التجارية، اذا نظرنا اليها من هذه الزاوية، وماذا يترتب عليها ؟

انها تعني ويترتب عليها ان المنتجين اصبحوا لا يشكلون جزءاً من جماعة اجتماعية ، بل هم منفصلون منعزلون عن الجماعة ، في بادئ الامر بوساطة عمل جزئي (مقسم) وبالتالي ان الادوات والآلات (وسائل الانتاج) يملكها افراد ملكية خاصة (سواء أكان هؤلاء الافراد هم المنتجين انفسهم كما يحدث في الصناعة اليدوية ، ام لم يكونوا . فهذا امر ثانوي) وهكذا فالكل الاجتماعي يبني ويتألف ويتركز من خلال القيمة وعلى اساسها واساس السلعة التجارية ، والعملة واسواق التبادل . اما العمل فلا يفقد ابدأ صفته الاجتماعية ، بل ان مجموعة العمل هي

دائماً التي تتمثل في المنتجات ، ومعها قدرة مجتمع معين على الانتاج ولكن في صلب كل مجتمع مؤسس على التبادل ، نجد المنتج في الوقت نفسه مفصلاً ومرتبلاً بالآخرين بوساطة السوق . فالعمل هو اجتماعي ومفصول عن المجتمع في وقت معاً (العمل الخاص والعمل المرتكز على الملكية الخاصة) والصفة الاجتماعية التي لا يستطيع العمل فقدانها تعود الى التركيز على نحو يتمرد على رقابة البشر واراقتهم ، وعلى نحو غير مباشر بل شامل ، احصائي ، اي على « نحو وحشي قاس وهيب ، يدمر الافراد تدميراً ، ومجموعة العمل الاجتماعي ، كما يقول ماركس .
وتهيمن مجموعة العمل الاجتماعي وتتركز بصفقتها تبادلاً خاصاً محدوداً ، لمنتجات العقل
وهذا يؤدي :

١ - الى ان يترتب على المظهر الذي تتخذه القيمة (السلعة ، العملة ، المال) علاقات اجتماعية معينة ، هي نفسها احداث تاريخية ، ومراحل من تطور النظام التاريخي وتطور البشر ومع ذلك فمجموعة العلاقات المترتبة على مظهر القيمة هذا ، بصفقتها تحتوي تاريخياً اجتماعياً ، هي في الوقت نفسه ، مستورة بهذا المظهر فمن ناحية المال مثلاً ، او العملة ، ننسى تماماً اننا ازاء عمل اجتماعي مجرد متبلور في عملة ، او في اوراق مالية مصرفية ، فالنقد ، ويلبها رأس المال ، تتخذ شكل « شيء » ومظهره ، مع ان القضية قضية علاقات انسانية

٢ - هذه العلاقات الانسانية ، هي من ناحية ثانية ، متناقضة
اعمق التناقض ، والتناقض الاساسي ، اصل جميع المتناقضات ، هو
ذلك الكامن بين الطبيعة الاجتماعية الضرورية للعمل الانساني ،
وبين الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . فالعلاقات الاجتماعية ، تتخذ
شكلاً هو نفسه خارج عن الوعي ، وهو نفسه موضوعي غنيف
في موضوعيته وذلك بسبب وجود هذا التناقض الموضوعي الذي
لا يعيه المجتمع تمام الوعي (ولو وعاه لكانت الثورة المحتومة)
فالعلاقات الاجتماعية تسرد - والحالة هذه - على الانسان النشط
الجلال ، مع انها من عمله وغرس يمينه .

٣ - هكذا تتحد ايجابياً ، ويتضح ايما وضوح ، على صعيد
العلم الاقتصادي ، الخطا الانسان ، بسبب طبقة السادة ، وخضوعه
للوئنة الجزئية المجردة .

فالتطور التدريجي الاجتماعي ، بجملته ، هو الذي يحتفظ في
تكوينه ، بحقيقة طبيعية موضوعية ، خارجة عن متناول الوعي
والارادة ، وهذا الذي يهب الانسان قدرته المتزايدة ، على
الطبيعة ، ويتيح تقدم التقنية ، وتنظيم العمل ، فتتيح هذه بدورها
تقدم الوعي والمعرفة تقدماً كبيراً .

وذلك تطور طبيعي محتوم ، ضروري تاريخياً ، وهو قانون
داخلي سنه قانون داخلي من قوانين الصيرورة الانسانية .
إن الوجود الذي تتخذه المجردات يمد في عمر سيطرة الطبيعة
الخارجية على الانسان ويؤدي الى اطالة عهدها ، في الوقت

نفسه الذي تنأكد فيه قدرة الانسان على الطبيعة .

نقول هذا ثم نتساءل عن النتائج الرأسمالية « النوعية » التي تترتب على « القيمة » ، هذه النتائج التي تنمو وتتطور من خلال صفات موضوعية ، محددة متمردة على وعي الناس وإرادتهم ،
بين فهم الرأسماليين ??

ونتساءل ايضاً ، بعد ان نعرف ان مظهر القيمة ينشأ بنشأة التبادل (بنشأة الاقتصاد التجاري) عن التحولات والتغيرات التي يستحدثها الاقتصاد الرأسمالي في مظهر القيمة :

في الجزء الاول من كتاب رأس المال (الاجزاء ١ - ٤ من ترجمة موليتور الفرنسية) يبين ماركس كيف أن اسعار السلع المختلفة تتأرجح حول قيمها (التي يحددها معدل الزمن الاجتماعي المستغرق في العمل ، وهو الزمن الضروري للنتاج) .
واينما يكن هذا التأرجح ، تكن تقلبات احوال العرض والطلب ، فقيمة سلعة تمثل - إذن - المعدل الاجتماعي (الاحصائي) للاسعار المختلفة ؛ ولا نرى السلعة تباع (الا في حالات نادرة جداً حين يتوازن العرض والطلب) حسب قيمتها الحقيقية ، مع ان قيمتها تحدد سعرها .

يبن ماركس في هذا الجزء الاول من كتابه كيف ان الرأسمالي يبتاع من السوق سلعة خاصة انسانية ، حسب قيمتها المحددة بالعرض والطلب ايضاً - اي كيف يبتاع الرأسمالي ، بصورة « شريفة » طبيعية حسب مفهوم التركيب الاجتماعي الرأسمالي - سلعة هي

« طاقة العمل » التي يبتاعها من العامل الاجير .

فالعامل الاجير (اي كل طبقة العمال الاجراء) يجد نفسه محروماً من وسائل الانتاج ، ومفصولاً عنها ، رغم انه يلعب دوراً اساسياً مهماً في تطور العمل الاجتماعي ، لا يرى مخرجاً إلا ببيع طاقته على العمل للرأسمالي .

اما الرأسمالي (اي طبقة الرأسماليين) فيشتري هذه السلعة «البشرية» حسب قيمتها (حسب سعرها في السوق وسعرها يتأرجح عادة ويدور حول « القيمة ») وهذه القيمة ايضاً يجددها الزمن المستغرق في العمل ، والضروري لانتاجها ، شأنها في ذلك شأن سائر السلع .

اما الاجير من حيث قدرته على العمل ، فانه قوة يمثل انتاجها وتجديدها نفقات معيشته وعائلته ضمن ظروف تاريخية واجتماعية معينة (تختلف باختلاف البلدان ، ولكنها تميل كلها الى الغاء المزامحة بين الاجراء وتخفيف حدتها ، وتخفيف حدة الضغط الرأسمالي) .

فأجور العمل تمثل ، اذن ، الزمن اللازم للعمل ، الضروري اجتماعياً ، لاعالة العامل ، واسرته ، (يعني العمل المستغرق في العمل الاجتماعي الذي يبذله العامل ويكون اثناء ذلك يعمل لنفسه ، لمنفعته الخاصة) .

ولكن هذا الزمن هو ، حتماً ، دون الزمن المستغرق في العمل (اي العمل الاجتماعي المشترك) الذي يستطيع هذا العامل

بذله. والا كانت القدرة على انتاج هذا العمل ضعيفة او مفقودة، دون ان يصيب الرأسمالي اية فائدة من استخدام العمال .. وان الفرق بين الاجر او الزمن اللازم للعمل (المعدل الاجتماعي) الضروري لاعالة العامل واسرته ، وبين الزمن اللازم للعمل (المعدل الاجتماعي) الذي يبذله العامل فعلاً ، هو في ظل النظام الرأسمالي ملك الرأسمالي صاحب وسائل الانتاج .

وان العمل الاضافي ، العمل الزائد ، الذي يقدمه العامل ، هو المصدر الوحيد لربح الرأسمالي ، وهذا هو التفسير الوحيد لهذا الربح ، فرأس المال حين يشتري طاقة العمال على العمل انما يربح - فعلاً - ما نسبته « فضل القيمة » .

في الجزء الثاني من كتاب رأس المال (الاجزاء ٥ - ٨ من ترجمة موليتور) بين ماركس كيف تتوزع قدرة المجتمع الانتاجية العامة على مختلف فروع الانتاج واقسامه (القسم الاول: انتاج الوسائل المنتجة ، القسم الثاني : انتاج سلع الاستهلاك وبضائعه) وهو يقيم الدليل على ان بيع المنتجات وتجميع رأس المال تحتاج حتماً الى بعض المقاييس والاحجام المحددة التي تتطلبها مختلف اقسام الانتاج ومرافقه، وهذه الاحجام تتعدى في الواقع، وتنهك في ظل النظام الرأسمالي، ويختلط بعضها ببعض، ويتمص بعضها بعضاً ، لانفقار المجتمع الرأسمالي الى تصميم عقلي يجري الاقتصاد على سنته . ومن هنا منشأ ازمت الانتاج الفاض عن

الحاجة (فيضاً نسبياً) وهي ازِمات لا يمكن تجنبها في الواقع ، وذلك لعدم تناسب مرافق الانتاج واقسامه ، وللاختلال الدائم الذي يصيب هذه المرافق في ظل الرأسمالية ، ولأن الاجراء (السواد الاعظم من السكان) لا يستطيعون استهلاك جميع ما انتجوا بل تقبض عنهم سلع كثيرة فيضاً نسبياً ، فقانون الرأسمالية الفاعل في صلبها وفي اعماقها ، ليس ، اذن ، قانون انسجام ونظام ، بل هو قدر محتوم يعج بالمتناقضات والفوضى ، رغم ان ميل رأس المال الى التمرركز والحصص ، يصور الرأسمالية على غير هذه الحقيقة .

وفي الجزء الثالث من « رأس المال » (الاجزاء ٩ - ١٤ من ترجمة موليتور) حلل ماركس توزيع الدخل القومي على مختلف الطبقات ، فاقام الدليل ايضاً على ان هذا « النظام » لم يستطع ان يثبت اركانه ويتماسك ، على رغم فوضاه العميقة الرهيبة ، الا بوساطة معدلات اجتماعية احصائية عامة ، كانت تفرض وجودها عفويًا . نذكر منها على سبيل المثال ، المعدل الكسبي الذي يضيفه كل رأسمالي ، على نحو طبيعي ، الى نفقات الانتاج ، ليقدر ثمن المبيع الذي يرغب فيه ، والذي يبيع السلعة بمقتضاه . لقد حلل ماركس ، بدقة ، العلاقات القائمة بين قيمة المنتجات والسلع ، ونفقات الانتاج ، ومعدل السعر الكسبي ، فاقام الدليل على ان « نفقات الانتاج » الرأسمالية ، ليست الا نتيجة للقيمة ، ولكنها اتخذت شكلاً منحرفاً آخر ، فعبوت عنها لغة المظاهر

الرأسمالية الخادعة تلك التي تريد اخفاء المصدر الحقيقي لكسب
الرأسمالية وهو فضل القيمة، اي الجزء المقتطع من جهد العامل.
وقد دلل ماركس ايضاً على ان التسابق على الكسب الرأسمالي،
وزيادة الآلات ، والمعدات ، وزيادة القدرة على الانتاج، وانما
كتلة الارباح مجتمعة ، يترتب عليها كلها ميل عنيف الى انخفاض
معدل الكسب ، ولكن هذا الميل تخفيه الاسباب الدافعة الى
نشوئه !

وهذا التناقض هو اعظم متناقضات الرأسمالية وأشدّها خطورة
وهو يحكم على الرأسمالية لا بانهار آلي ذاتي ، بل باستفحال
متناقضاتها الداخلية، واشتداد خطرها الرهيب، ثم اصابتها بازمة
عامة محتومة .

وهكذا ، يظل الميل الى التوازن، في ظل النظام الرأسمالي،
في نزاع دائم مع الميل الى تدمير هذا التوازن ، وهذا الميل
الثاني ، المدمر ، يتغلب - مؤقتاً - اثناء الازمات الدورية
التقليدية ، ثم تكون له الغلبة النهائية في اللحظة نفسها التي تنهض
فيها مظاهر الرأسمالية الخادعة (شركات الحصر الخ...) لتضفي على
نظامها صفة التنظيم الداخلي المنسجم ، فيكون ذلك اشبه بازهار
يراد لها ان تنمو على بركان ثائر !

فالمجتمع البورجوازي تكوّن، اذن، ونشأ في مرحلة تاريخية
معينة، على قاعدة تطوير القوى المنتجة وانماؤها. وكان للبورجوازية

مهمة تاريخية ، هي تطوير هذه القوى المنتجة بتحطيم العقبات والعراقيل التي اوجدها النظام الانتاجي السابق . ثم مرت الايام فاصبحت طريقة الانتاج الرأسمالية ، بدورها ، عقبة في وجه تطور القوى المنتجة ، وهذا يجبرها الى نزاع دائم وصراع مدمر تكون الغلبة فيه اخيراً ، للتطور وللتاريخ .

وهذا النزاع يجب ان يحل على نحو ما . فمهمة البرجوازية قد انتهت ، فهي طبقة منهاره آخذة في الانحلال ، وهي لا تدافع عن وجودها اليوم الا بالعنف والحيلة . اما الظروف التي سمحت بسيطرتها ، فقد زالت ، وعلى عاتق الطبقة البروليتارية العاملة مهمة تاريخية هي التوفيق بين طريقة الانتاج وبين القوى المنتجة التي زادت زيادة هائلة .

وعلى هذا الصعيد ، نستطيع تعريف الشيوعية بانها تعيد الى العمل صفته الاجتماعية الحقيقية ، وقيمتها العينية ، وهي صفة لا يمكن ان يفقدها العمل ، ولكنها كانت تصارع ، حتى اليوم ، الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، بعد ان جرهما تناقضهما الى هذا الصراع المحتوم .

والشيوعية تتخطى تقسيم العمل تقسيماً جزئياً ، او ان هذا التقسيم الجزئي على الاصح ، الذي فرض ظروف الملكية الخاصة ، لوسائل الانتاج ، يتخطاه التطور الآلي الحديث والصناعة الضخمة المعاصرة . فتقسيم العمل يميل الى مظاهر واشكال جديدة ، يستطيع النشاط البروليتاري المنقذ المحرر وحده ان

يجلوها ويحققها .

لهذا كله كانت القوانين الداخلية الصعبة ، الفاعلة في اعماق
الراسمالية ، قوانين تاريخية وديالكتيكية ، وهي هي قوانين
التطور التي توجه المجتمع المعاصر ، بين مظاهر الصراع المختلفة ،
نحو انتقال نهائي حاسم .

الفصل الخامس

السياسة الماركسية

لم يدعُ ماركس ابداً الى مبدأ مساواة سطحية كثيراً ما اختلط امرها بروح الديمقراطية الشعبية الخفة ، وبالشيوعية . فماركس يقبل بعدم تساوي الوظائف الاجتماعية ، ولكنه يميز بين وظائف الادارة والقيادة والتنظيم ، وبين الوظائف السياسية والمهام الموروثة .

فالاولى ، وهي وظائف فنية ، تظهر الى الوجود بصورة عفوية ضرورية . ففي كل جماعة عاملة ، تدعو الحاجة دائماً الى تنظيم معين - يفرض نفسه بصورة عفوية او بعد اختيار وانتقاء - وهذا التنظيم يرأسه عادة بعض الافراد ، فاذا تسلم هذه الوظائف الافراد الاوفر مواهب من سواهم ، والاكثر كفاءة لها ، فليس ثمة مجال للنقد . وفي بعض المجتمعات البدائية ، او الموهلة في القدم ، حين كان افضل المحاربين يصبح رئيساً حربياً ، لم يكن هذا النظام التطوري العفوي التنظيمي لينزع عن المجتمع شيئاً من صفته الديمقراطية ، وفي المجتمع الاشتراكي يؤدي اسناد المهام

الادارية والوظائف التوجيهية العليا الى رؤساء يمتازون عن سواهم بمواهبهم وكفاءاتهم، ولا يؤدي هذا الى مس الديمقراطية، بل - على العكس - يكملها ويحققها، اذ ينسف دعائم التسلسل الطبقي الاجتماعي فلا يبقى من مظاهره الا تسلسل تدريجي متحرك يتألف من المواهب الفردية والكفاءات النافعة . وان عملية الانتخاب المنتظم الواعي يجب ان تنبه الازهار ، في المجتمع المرتكز على دعائم العقل ، الى نظام تطوري تدريجي طبيعي يبرز به النشاط الاجتماعي بعض الافراد الاكفاء القادرين على تسلم القيادة .

اما مأساة النظام الرأسمالي ، فليس مصدرها هذا النظام التطوري الطبيعي الواعي ، بل العناصر الرهيبة التي علفت به خلال التاريخ .

وان وظائف القيادة (رئاسة المشاريع ، التوجيه ، التنظيم ، الادارة الخ) قد انعزلت عن الضرورات المحسوسة والحاجات الواقعية التي وضعت لها ، فتركزت على حدة ، ونظمت امرها خارج المجتمع ، وفوق المجتمع . وهكذا اصبحت وظائف « سياسية » .

وهذا النظام التطوري المؤدي الى تثبيت المراكز السياسية وفصلها عن المحسوس ، عن المجتمع ، كان يرافق ، خلال التاريخ ، تقسيم العمل ، وفصل العمل المادي عن العمل العقلي الفكري ، ونشوء الملكية الخاصة ، وتكوّن الطبقات الاجتماعية .

وكانت مراكز القيادة والادارة، في بعض الظروف التاريخية، تصبح وراثية لانها مرتبطة بمراكز اصحابها من التركيب الاجتماعي او مرتبطة بنسبة ثروتهم الفردية الخاصة ، دون النظر الى مواهبهم وكفاءاتهم . وهذه المراكز والوظائف اصبحت ، بتشيئتها على هذا النحو ، ملكاً للطوائف المحدودة والطبقات المهيمنة . هكذا تكونت الدولة ، وهكذا انفصلت الوظائف السياسية عن سواها وتركزت على حدة .

فالطوائف والطبقات المهيمنة المسيطرة اقتصادياً ، هي التي حكرت هذه الوظائف ، او حاولت حكرها ، بعد منازعات عنيفة دامية ، للفوز بشرف التفرد بها ، والاستئثار بالمنافع الخاصة التابعة لهذه المناصب السياسية ، والمهام التوجيهية العليا ؟

اذن فما معنى الدولة ، وماذا تمثل هذه المؤسسة ؟

يخيل الينا ، بعد وصف سطحي ، او تحليل غير ماركسي ، ان الدولة تعبير عن المجتمع بأسره ، وانبثاق من اعماقه وصميمه . ولكن هذا وهم فادح ، وخطأ عميق الغور ، وخط وارتباك في فهم معنى المهام الادارية ، والوظائف السياسية . ولا شك في ان المهام الادارية تؤدي الى تحديد كيان بعض الوظائف السياسية في بعض الظروف .

فما هي هذه الظروف ؟

حين تنفصل بعض الطبقات عن بعضها الآخر ، يتحتم - عندئذ - ان تنشأ على رأسها سلطة تهيمن عليها وتكون داخلية منبثقة عنها

(في الظاهر على الأقل) وسلطة الدولة يجب ان تنشأ ، لمنع الطبقة المهيمنة من اضطهاد الطبقة الكادحة المستعبدة والاجهاز عليها والغائها ، اي الفاء الظروف نفسها التي تتجلى سيطرتها بها ، ولحماية المضطهدين من مبالغة بعض الافراد الطغاة ، وللحكم في المنازعات الناشئة بين الافراد والجماعات ؛ وسلطة الدولة تثبت مركزها فوق المجتمع ، وسبب هذا المركز الذي تتخذه السلطة السياسية ينحصر في ان المجتمع لا يزال مقسماً الى طبقات ، ويخيل للناظر اليه انه اسى من المجتمع ، ومع ذلك ينبثق عنه ، ولكن الامر ليس كذلك الا لان المجتمع مقسم ، والدولة ايضاً ترعم لنفسها صفة الحكم العادل المثل لعدالة عليا سامية الخ ... والواقع ان الدولة التي تعبر عن مجتمع معين ، انما تعبر عنه كما هو ، في حقيقته ، اي انها تعبر عن تركيبه الاجتماعي الطبقي وتكرسه ، وهذا يعني انها تكرر الطبقة المهيمنة المسيطرة وتقرها .

ففي تكوين كل دولة سياسية ، اذن ، ثلاثة عناصر :
١ - عنصر عفوي ، وهو النظام التطوري الطبيعي الذي تتخذه الوظائف التوجيهية الادارية في ظهورها .

٢ - عنصر عقلي واع . فحين تتباين اجزاء التركيب الاجتماعي وتتعقد ، تتطلب الوظائف الادارية نوعاً من المعرفة (التي ظلت جزئية رجعية حتى مجيء الماركسية) بالتركيب الاجتماعي ، وبال حاجات الراهنة والمصالح ، وبالموجبات والحقوق المتبادلة ،

وبالاختصار نقول : انها تتطلب معرفة بالكل الاجتماعي ، ومن هذه المعرفة المضطربة الغامضة ، توتقع المراكز البدائية العفوية الى مرتبة الوظائف الادارية القضائية ، التشريعية الخ...

٣ - عنصر وهمي خيالي ، ذو اهمية عظيمة . وقد مارست سلطة الدولة مهامها دائماً ، وراء ستار من ضباب الايديولوجية ودخانها ، متخذة مظهرآ مستقلاً حياً غير متحيز . وكانت تقوم بوظائفها الادارية او القضائية او التشريعية ، واطعة نصب عينها مصالح الطبقة المسيطرة المهيمنة . اما حاجات الكل الاجتماعي فكانت دائماً مهمة ، او تفسر تفسيرآ يتفق ومصالح الطبقة ذات السيادة ، وراء ستار الحيداد المطلق المنبثق عن توجيهات سماوية... ومن هنا كان يسمى الملوك الذين يضطهدون الشعوب ويستثمرونها « آباء الشعب » ... الخ...

ولا بد من الملاحظة بان سياسي الطبقات المهيمنة ، في التاريخ ، كانوا يؤمنون ، في اكثر الاحيان - ان لم نقل دائماً - بالايديولوجيات .

والماركسية تفرق ، من وجهة نظرها ، بين المظهر الايديولوجي وبين الوعي السياسي العقلي . ومكيافيلي هو اول من كشف عن طرائق هذا الوعي ووسائله .

وهنا لا بد من الاشارة الى ان اعتبار مكيافيلي موجد الوعي السياسي ، لا يعني ابدأ ارتباطنا بمفاهيم المكيافيلية ، كلها او بعضها ، بل اتنا نهدف ، على العكس ، الى الاتيان بالواقع

السياسي ، بالحقيقة السياسية ، واحلالها محل المكيافيلية .

اذن لقد عبرت الدولة السياسية دائماً عن التركيب الاجتماعي الطبقي ، وعكست صورة الطبقات المهيمنة ، وهي مع ذلك ما كانت تعبر عن سيطرة طبقة ما ، الا بقدر اصطدامها - أي الدولة - بالصعوبات . وهذا مثل قولنا ان الدولة كانت تعبر ايضاً عن حركات نضال الطبقة او الطبقات المضطهدة ، واحياناً عن انتصاراتها .

وتاريخ الدولة يلخص مكاسب هذه المعارك، ويعبر ايضاً عن الاتفاقيات ، والانتصارات ، والحوادث ، والتحويلات ، والمنازعات الاهلية ، والحروب . فهو - اذن - تاريخ متناقض معقد الى ابعد الحدود ، ولا نستطيع ان نفصل فيه المؤسسات عن الافراد العاملين ، والوظائف الواقعية الحقيقية عن الاوهام الايديولوجية والقيمية . وهو ايضاً تاريخ له مظاهر دبلوماسية تشريعية ، مالية ، ادارية ، ولكنه كذلك ، وبخاصة تاريخ القوى الراهنة (الطبقات) . وهذه المظاهر تلخصت كلها في تاريخ الدولة السياسية . فكيف ندرس مثلاً نشأة الدولة الرومانية ، وتكوينها ، ونشأة الحقوق فيها، دون ان ندرس المنازعات بين البلايين (العامة) والباريسيين (النبلاء) ودون ان ندرس ثورات الارقاء ؟

ان ابرز خاصية من خصائص الدولة الديمقراطية كونها تعبر دائماً عن مقاومة الطبقة او الطبقات المضطهدة ، ثم يترتب عليها

ايجاد تسوية بين الطبقات . وهذا لا يعني ابدأ ان الطبقة المهيمنة المسيطرة في عهد الديموقراطية الحديثة ، تفقد آلياً ، تفوقها الاقتصادي وتتخلى عفويّاً عن الوظائف التي تستأثر بها ، وتترك الضباب الايديولوجي الحائق ينقشع تلقائياً . لا . فللدولة الديموقراطية طبيعة مزدوجة ، وديالكتيكية متناقضة . فهي اذ كانت مؤدية الى الطبقة والى الصراع الطبقي ، كانت ايضاً تعبيراً عن ديكتاتورية واقعية فعلية . هي ديكتاتورية الطبقة المسيطرة ، ومن ناحية ثانية ، اضطرت الى السماح بالتعبير عن مصالح الطبقات المستعبدة واهدافها السياسية . وقد حملت ايضاً حملاً على السماح بتنظيم شؤون العمال (النقابات ، التعاونيات ، طوائف الحرف الخ...) والتسوية الديموقراطية لا تلغي صراع الطبقات ، بل على العكس ، تعبر عنه . ومن الناحية التطورية التاريخية لم يسع البورجوازية الا التسليم بهذا الواقع الذي جُرّت اليه جراً . فقد اضطرت البورجوازية الى الاستنجاد بسواد الشعب في معركتها الخاصة ضد الاقطاعيين ، واضطرت من ناحية ثانية ، تمشياً مع ايديولوجيتها الخاصة . الى السماح بحرية الرأي والتعبير والتفكير ، بل التنظيم . وتساعد النشاط الشعبي فحصر البورجوازية في زاوية ضيقة من هيكل التاريخ ، واخذ بخناقها ، طالباً منها في بادىء الامر ، عدم تسليم نظرياتها الخاصة للايديولوجية الغيبية المحض . وهذا النشاط ، قد سدّد الى صدر البورجوازية افكارها التي كانت تنادي بها في نهضتها السياسية وثورتها ضد النبلاء .

وتاريخ الديمقراطية يجلو هذا المظهر المزدوج من مظاهرها، ولا يمكن تفسيره الا في ضوءه . فالمؤسسات الديمقراطية قد عبرت ، في كل زمان ومكان ، عن مظهر التسوية المؤقت ، اي عن العلاقة المؤقتة بين القوى في صلب الامة (وعلى الصعيد الالهي العالمي ايضاً) .

ومعنى هذا ان الديمقراطية البورجوازية هي نظام حكم غير مستقر ، وهي تشتمل على جناح ايمن وجناح ايسر يتصارعان دوماً في سبيل الحكم ؛ والنظام الديمقراطي هو نظام احزاب ، ومن ناحية شاملة عامة ، نرى الاحزاب تمثل الطبقات الراهنة المؤلفة من : طبقة ملاكين واقطاعيين عقاريين ، وصناعيين رأسماليين ، ورأسماليين ماليين . وطبقة وسطى ، وبورجوازية صغيرة ، وفلاحين ، وطبقة عاملة... كادحة مضطهدة . على اننا لا نستطيع اعتبار تصنيف الاحزاب على هذا الاساس الطبقي مظهرآ استاتيكيآ ثابتآ ، فالمظهر والاحداث السياسية اشد تعقيدآ واغرب تركيبآ . فثمة بين الطبقات (ودون ان ينزع هذا شيئاً من صفاتها الواقعية وحقيقتها) حالات انتقالية ، ونشوء كيانات وسيطة ، نجد دوماً رجالاً يعبرون عنها ، وملابسات سياسية مختلفة تتسلسل منها ، لتلقي على المجتمع ستار الغموض والابهام . والازمات الكبرى تستدعي تجديد الطبقة الاجتماعية واعداد تأليفيها . فالرأسمالية الضخمة تحاول ان تجمع تحت رايتها جميع ممثلي البورجوازية - ومختلف ضروب المقاومة التي تلاقيها -

فإنها تحاول إعادة تنظيم احزاب الاقطاعيين وحشد قواها لتضم الطبقات الوسطى والبورجوازية الصغرى، بل الارستقراطية البروليتارية، الى معسكرها الضخم . اما الاحزاب البروليتارية فتؤلف - في المعسكر المقابل - قطباً يجذب بمثلي سائر الطبقات الشعبية (الفلاحين وصغار البورجوازيين الخ ...) وعن هذا التناقض الحزبي المجتمعي تنشأ حياة سياسية معقدة مركبة صاخبة، تستقطب اكثر فاكثراً ، بوضوح يزداد في كل يوم ، وبشدة على نحو وصفه ماركس وحلله في مؤلفاته التي خصصها للسياسة .

فالديموقراطية البورجوازية ، اذن ، هي اليوم في طريقها المحتومة نحو ازمة تطورية اكيدة . وان شكل هذه الازمة ، وتاريخ نشوبها ، ونهايتها ، معلقة كلها على الاحداث الخارجية او الداخلية التي يخضع لها الافراد القائمون بها ، وهي ايضاً معلقة على درجة ذكاء هؤلاء الافراد ، ومدى وعيهم ، ومهارتهم ، وعظمة زعماء الحركة الفعلين ؛ وهي معلقة ايضاً بنسبة القوى الاجتماعية ، في اللحظة الحاسمة .

فاما ان تحلّ الازمة رجعيّاً ، وعندئذ يعود المجتمع الى نوع من النظام الملكي الاستبدادي ، او في اكثر الاحيان الى بونابرتية درسها ماركس وحلّلها في صدد الكتابة عن نابليون الثالث ، وفي هذه الحالة يعود المجتمع الى دكتاتورية مكشوفة او خفية ، يشوبها فساد ووحشية قد يختلفان شدة وضعفاً ، باختلاف الطغاة . وهذه الديكتاتورية ترسو على كواهل جماهير

الطبقة الفقيرة ، وسائر الطبقات الشعبية والبروليتارية بالخاص .
واما ان تحلّ الازمة بثورة ، اي بقفزة الى الامام نحو
الاشتراكية والشيوعية ؛ وعندئذ يتحتم على الديمقراطية تغيير
اتجاهها ؛ فالطبقة المهيمنة الحاكمة باسم الديمقراطية نفسها ، تأخذ
بالانحلال . ثم تنقرض شيئاً فشيئاً . فلا تعود الدولة آلة
لديكتاتوريتها المقتعة ، وحيادها الموهوم ، ولا مجالاً لضبابها
الايدولوجي الذي تنشره في كل مكان .

وتزول حجب المظاهر السياسية الخداعة وتنقشع الاوهام .
وينسلم الشعب ، وفي طليعته الطبقة البروليتارية ، زمام الدولة ،
تسليماً صريحاً جلياً ؛ فالعمال والفلاحون وبسطاء الناس يصرفون
شؤون الدولة وفقاً لمصالحهم التي تتلاءم ، بحكم الطبيعة ، مع
مصلحة الامة .

أف يكون هذا العهد نهاية الديمقراطية ؟

نستطيع ان نجيب عن هذا السؤال بنعم ولا معاً ، اما
« نعم » فلأن في هذا العهد نهاية الديمقراطية البورجوازية ،
وايدولوجيتها ، واحزابها العاملة في خدمة الرأسمالية على نحو
مباشر او غير مباشر ، وهو ايضاً عهد تجسيد فوري عنيف
(يختلف فورية وعنفاً باختلاف ردة الفعل وقوتها) يطيح بالطبقة
البورجوازية ونظامها الاقتصادي الرأسمالي ودولتها البورجوازية
وجهازها وبيروقراطيتها العليا ونظامها التشريعي البوليسي .
ولكنه في الوقت نفسه عهد تصرف فيه شؤون الامة العامة

على النحو الذي تريده الاكثرية الساحقة من ابناء الشعب . وهو عهد تأسيس اجهزة وعضويات اجتماعية واقتصادية يراقبها الشعب فعلاً وهذه الاجهزة تدير عجلات الانتاج الصناعي والتبادل التجاري ، لتطوير القوى المنتجة وتنظيمها عقلياً .

وفي هذا العهد ينشأ نمط جديد من انماط الدولة : الدولة الاشتراكية ، وعلى كل امة ان تكتشف عوامل هذه الدولة الاشتراكية بالنسبة اليها خاصة ، وبالنسبة الى تقاليدها ، وتجاربها وتركيبها الاجتماعي ، وقواها الطبقية الراهنة .

ففي هذا التحول ، اذن ، تتكامل الديمقراطية .

فديكتاتورية البروليتاريا على البورجوازية ، وانصرام عهد الديمقراطية البورجوازية وازدهار البورجوازية الشعبية الحقيقية ، وتحقيق الوعود التي قطعها البورجوازيون الديمقراطيون على انفسهم ولم ينفذوها ابداً ، هذه كلها تعابير لها معنى واحد . فاذا كانت ديمقراطية ، فهي ديمقراطية العلم الاقتصادي والاجتماعي ، الذي حل محل الكل الاجتماعي ذي الوسائل العمياء المنبثقة عن المحاولات الفردية الخاصة ، التي تنطلق دون رقيب ولا قانون ؛ وكلها من خصائص التوازن الرأسمالي غير المتوازن .

ويقول ماركس ان الديمقراطية تصبح (خلال هذه الازمة ، التي قد يطول عهدها او يقصر) ديمقراطية اشتراكية ، وان نظام التطور التدريجي هو نظام تاريخي يشغل حيزاً من التاريخ ،

وهذا يعني ان بوسعنا ان نتصور نقطة الانطلاق (الديموقراطية
البورجوازية الرأسمالية) ونقطة الهدف (الديموقراطية الشعبية
الاشتراكية) ولكننا لا نستطيع وضع تصميم سابق للنظام
التطوري التدريجي الوسيط الممتد بين هاتين المرحلتين ، لانه
رهين بمفاعلات الاحداث المختلفة ، والبشر ، وتناسب القوى على
الصعيد العالمي. وهو نظام تطوري تدريجي، ملتزم بحكم الضرورة،
تغيره العقبات والمتناقضات (الديالكتيك) مع ان المراحل
الكبرى ضرورية ، لازمة الوجود .

وقد بدد ماركس وهما عظيماً كان سائداً في زمانه (ولا
يزال عظيم الانتشار في عهدنا) حين اكّد ان الاشتراكية ليست
الشيوعية النهائية .

لان الاشتراكية تعتمد - ولا نستطيع الا ان تعتمد في
اول عهدها - على دولة، وجهاز دولة ، اي هي ايضاً تكون لها
بيروقراطية ، وجهاز للقمع ، وجهاز تشريعي قضائي، ومع ان
معنى الدولة قد تغير ، فهي لا تزال نجر وراءها - في العهد
الاشتراكي - عوالت العصور السالفة وامتداداتها . ونفوذ الطبقة
التي كانت سائدة في العهد السابق ، يمتد ويستمر حاملاً معه
ضرورة الصراع ضده . وتبقى فوارق واختلافات (العمل العقلي
والعمل المادي ، طبقة البروليتاريا وطبقة الفلاحين .. الخ ...)

فاذا نظرنا الى الشيوعية من الزاوية السياسية ، استطعنا
تعريفها بانها تجسيد هذه البقايا والعوالت تجييداً نهائياً ، والقضاء

على هذه الامتدادات الرجعية، ويجب ان نكرر دائماً على اِسماع بعض البسطاء ، الذين يجهلون هذه الحقيقة من حقائق الفكرة الماركسية ، ان تعبير « الدولة الشيوعية » لا معنى له على الاطلاق ! والواقع ان خصائص الشيوعية تنحصر في الغاء « الدولة » ونخطبها^(١)

وتتحول الدولة ، خلال المرحلة الاشتراكية المنهجية نحو الشيوعية ، وتزول الوظيفة السياسية . اما وظائف الادارة ، وهي وظائف عفوية ضرورية لكل مجتمع، فتحل المكانة الاولى وينشأ نظام تأصيلي انتخابي تتحدد اشكاله تبعاً لكل اطار قومي، يسمح للافراد الأكثر مواهب وكفاءة أن يتسلموا هذه المراكز ، بالظهور والنشوء ؛ وسواد الشعب مدعو هو نفسه لتقديم هؤلاء الافراد ، وفهم آلية المجتمع وتقنيته الادارية ، وهكذا تزول الدولة بصفقتها دولة ؛ وهذا لا يعني انها تنحط بل انها تفتى في المجتمع بزوال الوظيفة السياسية ، وبعد ان يرتفع المجتمع بأسره - في اشخاص الافراد الأكثر كفاءة ومواهب - الى مرتبة الوعي والمعرفة اللازمة للتنظيم .

(١) الاتحاد السوفياتي دولة تبني الاشتراكية المتينة داخل اطارها. وليست المرحلة الانتقالية وحدها ، بكل قضاياها، هي التي دعت الى تدعيم الدولة والمحافظة عليها ، في ارض الاتحاد السوفياتي ، بل ان للدول الرأسمالية الاستعمارية المحدقة بروسيا اكبر الاثر في ذلك . وعلى كل حال فالشعب الروسي قد عاش التجربة الماركسية ودل على صحتها وهو اليوم الحفيظ عليها .

وزوال الدولة هذا، يرهص بالمجتمع الشيوعي، ويترب عليه
أذن :

١ - زوال الطبقات زوالاً تاماً ، وزوال بقاياها وعواقبها
وامتداداتها .

٢ - تطور هائل ونمو عظيم في القوى المنتجة (وهو عهد
الحير والرفاهية) وهذا العهد أصبح ممكناً في القرن العشرين .

٣ - تخطي تقسيم العمل الموزع بين اعمال مادية واعمال عقلية .

٤ - سعادة الانسان الحر في مجتمع حر . بعد ان بطل نزاع
العنصر الفردي والمجتمع، وقد أصبح المجتمع يجد ظروف تطوره
الشامل بحيث يتاح للمواهب الطبيعية العفوية عند كل فرد ان
تربى بعنق ، وبالمعنى الشامل العظيم لكلمة تربية .

ان تحليل هذه المظاهر ، وكذلك تحليل المراحل التي يمر بها
المجتمع قبل بلوغه الشيوعية الكاملة، هو من اختصاص علم السياسة
لأننا بلغنا اليوم مرحلة من مراحل التاريخ بدأت فيها هذه
التحولات تفرض نفسها فرضاً ، وتحل مشاكل المجتمع .

وهذه المظاهر ضرورية كضرورة أن الكائن الحي لا بد
ان ينمو ويبلغ اشده ما دام حياً .

وهذه من ضرورات التطور اي انها تفترض بعض الظروف
الواقعية ، وتتطلب في الوقت نفسه ، النشاط اللازم لتحقيق
الامكانيات . وهذا النشاط الديالكتيكي لا آلي ، تدفع اليه
الضرورة .

فاذا امعنا النظر في متناقضات العالم الحديث ، ومشاكله
الراهنة وجدنا لها حلاً واحداً هو الاتجاه نحو الماركسية . ولكن
ليس من « المحتوم » ان يتجه المجتمع فعلاً الى الماركسية ، بل
تدخل البشر هو عنصر ضروري .

لم يقل ماركس ابداً ان الشيوعية فردوس العمال على الارض
ولقد تجنب كل ضرب من ضروب النبوءة والتخريف . وكان
يرى ان الشيوعية تتضمن نوعاً او اسلوباً من اساليب الحياة ، لا
نستطيع تخيله اليوم ، وليست في اذهاننا عنه اية صورة . وسيخلق
العهد الشيوعي اسلوباً حياتياً يتبع ظروفها خاصة ، لا يمكن
ابداً التنبؤ بها ، وهذه الظروف تضبط امر حرية البشر حيال
الطبيعة والظروف المادية . والشيوعية وشرطها الاول نموّ قدرة
الانسان على الطبيعة ، تتضمن إذن - على وجه التحديد - حرية
انسانية عظمى حيال هذه الظروف .

ولا يسعنا ان نستخلص من الديالكتيك ايما نبوءة عن
المستقبل . اما كيف يحل المجتمع الشيوعي مشاكل الحياة ،
والحب ، والفن .. والخ - فهذا سؤال لا يستطيع أن يجيب
عنه احد . فكل قضية تأتي في حينها وكل حل يجيء في أوانه
وفي موقعه من صيرورة التاريخ . والماركسية تستبعد الطوبوية
الانتزاعية وتهزم بأوهامها ونبؤاتها .

لم يقل ماركس ابداً بأن الشيوعية يمكن ان تكون المرحلة
النهائية للتاريخ البشري ، ولكنه أكد ان الحديث عن المستقبل

البعيد ، امر يصعب ان يؤدي الى معرفة راسخة .

ومن البديهي ان نستخلص مما تقدم أنه لا يوجد اليوم في العالم أي مجتمع شيوعي ، حسب مفهوم ماركس الدقيق ، وتحديدده الواضح .

والماركسية ، حين تترك تحليل التكوين الاقتصادي الاجتماعي الماضي ، لتدرس المشاكل العملية ، والقضايا السياسية اليومية الراهنة تتخلى عن العقل ، والمعرفة ، والحقل العلمي .

ووجهتا النظر (المعرفة ، والعمل) لا ينفصلان الا في مفهوم مذهب استاتيكي جامد ، غير دياكتيكي .

وتحليل اطوار النشوء الاقتصادية الاجتماعية الماضية هو ايضاً تحليل للتطور التاريخي . ومن هذا التحليل تستخلص الديالكتيكية الماركسية آراءها وخططها ، واتجاهاتها وعلومها ، أما نصرها النهائي فانها تناله على ايدي العمال .

والديالكتيك لا يرى فصل الممكن عن الامر الواقع ، ولا فصل القيم عن الحقيقة الملموسة ، فالضرورة تنبطن هذه المظاهر كلها ، والممكن ليس الا ميلاً عميقاً يتخذه الواقع .

وهذا معناه ان السياسة الماركسية سياسة مرتكزة على المعرفة ودوافع عملها ونشاطها وتصرفاتها إنما تركز على تحليل المواقف والاحوال فاذا تغيرت السياسة فلأن المواقف والاحوال قد تغيرت .

فالسباسة الماركسية اذن هي العلم السياسي . وقد تنبأت
البورجوازية بهذا العلم واحست به احساساً غامضاً ، ولكنها
ضاعت في خرافاتها الغيبية ، واوهامها الايديولوجية فلم تستطع
بلوغه ابداً .

وقولنا « علم سياسي » يعني ايضاً سياسة علمية اي سياسة
مؤسسة على طريقة عقلية هي الطريقة الديالكتيكية .

نهاية البحث

منذ مئة عام ونيف ، اكتشف ماركس - قبييل ثورة ١٨٤٨ ، وحين كان على صلة وثيقة بالاختار الثوري في اوروبا - الخطوط الكبرى لهذا النظام النظري العملي الضخم الذي قدّر له ان يحمل في ما بعد اسم « الماركسية » .

وان تاريخ الماركسية ، وتطورها ، واثرها ، والافكار التي اثارها ، والكتب التي اوجت بها ، تؤلف وحدها مادة مؤلف ضخم .

لقد اوضح كارل ماركس ، في اول عهده بالبحث ، موضوعاته الاساسية ونظرياته المبدئية وعمقها . وكان يعمل في عزلة تكاد تكون تامة ، وانقطاع الى البحث ما كان يبالي معه بشيء من امور معاشه . وكان هذا خاصة ايام مؤلفاته التي مهد بها لكتاب رأس المال . وعهد اكتشاف نظرية « فضل القيمة » (١٨٥٢ - ١٨٥٩) . ولعلّ انجاز هو الوحيد الذي آزر ماركس مادياً وفكرياً .

وقد تكاثرت شروح الماركسية الخاطئة وتقاسيرها الزهمية والمغرضة ؛ منذ ان بدأ نفوذ الماركسية واشعاعها

يفرضان آراءها فرضاً . اي منذ عهد « الاممية » الاولى .

ونقدم الى القارئ مثلاً طريفاً مما كان يكتب عنها ، فهو جزء من مقال عن «ماركس» نشر في «لاروس» القرن التاسع عشر الصادر قبل وفاة ماركس بعشرة اعوام ويبدأ المقال بوصف حي ، يخلج بالصدق والاخلاص يصور شخص الدكتور ماركس وحياته البطريكية في حضن أسرته :

« ... منذ ذلك العهد (١٨٤٧) أصبح لماركس ، وهو الاب الحقيقي للنظرية الشيوعية المعروفة « باللاسالية » ، افكار واضحة محددة ، فقد نقض نظريات سان سيمون ، وفورييه ، وكايبه ، وبرودون ، ولويس بلان ، كلها ، زاعماً انه يطمح الى تأسيس مدرسة علمية » .

« وكان ماركس يرى وجوب النظر الى التاريخ كأنه لم يوجد ، فلا يلتبس العالم قوانين لمجتمع المستقبل الا من التجربة . وعلى الاشتراكية العلمية ان تتخذ من مؤلفات « بوخزر » (كذا) ودارون ، نقطة انطلاقه وعليها ايضاً ان تعتمد اكتشافات فلسفة الطب الحديث . اما تأسيس المجتمع الحديث فيجب ان يرتكز على دراسة تركيب الكائن البشري . فيتعمق مثلاً التشريع وعلم الاجتماع وعلم الانثروبولوجيا . ونوجز هذه النظرية بكلمة واحدة فنقول انها لا تعتبر الانسان كائناً ذا حاجات متناقضة وامكانيات معقدة ، بل هو نوع من آلات ، حركاتها رتيبة واحدة ، لا تتغير وهذا يؤدي الى استخلاص قانون يضبط امور الفرد ، بعد دراسة

طبائع الجنس البشري . » انتهى .

كانت هذه الطبعة الاولى من « لاروس » تتسم بشيء من الروح التقدمية ! . ولا شك في ان كاتب هذه التفاهات بذل جهداً محموداً في سبيل التفهم ، وهو لم يصطدم بنيات سيئة ، او تفسير مغرض للماركسية ، بل بمحدود عقله البليد .

فهو يفهم مثلاً ان ماركس وضع الاسس «لاشتراكية علمية» ولكنه يرى ان صفة العلم لا تتلاءم الا وعلوم الطبيعة . فهو لم يستطع ان يفهم ان الاشتراكية العلمية التي خلط بينها وبين اللامسالية - وهي نظرية لاسال ، احد اتباع ماركس - تركز على علم اجتماعي علمي ، وتاريخ ، ونظرية اقتصادية سياسية . فهو يختصر المادية التاريخية فتضحى مادية سطحية بيولوجية او فيزيولوجية ، واخيراً تنقلب الى عكس الماركسية بمثل سحر الساحر ، فاذا بها نظرية عرقية ؟ اصف الى ذلك ، انه في حين تصر الطريقة الديالكتيكية وتشدد على ان مختلف مظاهر الواقع الانساني متناقضة ، يتجاهل الكاتب آراء ماركس في تعقد جهاز الانسان وتناقض مصيره وواقعه وتاريخه .

فاذا توصل «دارس» لا يشك في اخلاصه وحياده وموضوعيته الى مثل هذه السخافات وسماها «ماركسية» فكيف تكون كتابات اعداء الماركسية الذين يجهدون ادمغتهم لايجاد الردود «الساحقة الماحقة» ؟

والى القارئ بعض الامثلة من «تقاسير» مغرضة وردود على

الماركسية ، لم تكلف اصحابها كثيراً من الذكاء ، وان كانت قد كلفتهم جهداً كبيراً .

١ - على الصعيد الفلسفي

ان اكبر خطأ مائع عن الماركسية (عن قصد او عن غير قصد) ينحصر في الخلط بين المادية التاريخية (الديالكتيك) وبين المادية العادية السطحية (الآلية) فهذه المادية الثانية تحصر تعريف الطبيعة بالمادة التي تحددها خصائصها (الحجم . الكثافة الامتداد الخ ...) وتقصر امر الكائنات الطبيعية على تراكيب واختلاطات ميكانيكية ناشئة عن هذه الخصائص الاولى وهي تعدّ التفكير 'افرازاً' ، والوعي الانساني ظاهرة عضوية تنشأ عن النظام الفيزيولوجي التطوري وهذا النظام يقصر امر العنصر الانساني على الحاجات الاولى العضوية (الاكل والشرب ...) وهذا الاختصار للامور المعقدة وجوهرها في امور بسيطة ، وانزال الشيء المتطور منزلة الشيء المنحط ، يؤدي الى مفهوم هزيل جداً للكون وللانسان .

ويجدر بنا ان نلاحظ ان هذه النظرية التي تخطتها علوم الفيزياء وعلوم الطبيعة منذ زمن طويل لا تزال تحتفظ بمركزها في بعض العلوم الانسانية فتنشأ عنها نظريات كتنظرية واطسون ، وسبنسر وورمز الخ ...)

اما من حيث التاريخ ، فهذه المادية العادية السطحية كانت

فلسفة القرن الثامن عشر ، ولكن منذ ذلك القرن وعظما الفلاسفة الماديين ، مثل ديدور وهولباخ وهيلفيتيوس ، يحاولون ، في غموض ودون ان يبلغوا غاياتهم في كثير من الاحيان - تخطي النظرية الآلية العادية ، فاحياناً يفهمون الطبيعة كلاً لا نهائية لتعقيده وتركيبه ، لا مجموعة او حشداً من الجزئيات المعزولة بعضها عن بعض يمكن تحديده آلياً ، ورغم ان نظرية دولباخ لم تتضح له تماماً ، فانه كان يرى في الطبيعة كلاً عظيماً متحداً ، وكان يرى ان الانسان هو ايضاً كلٌ يتميز بخصائص اهمها الهوية والتنظيم وهذا ما يرفعه الى مرتبة سامية تختلف عن مرتبة الحيوانات ، وذلك بفضل الصفات التي نجدها فيه . لان للطباع المميزة عن سواها نظامها الخاص رغم انها تابعة للنظام الشامل ، وللطبيعة الكونية ، التي تؤلف جزءاً منهما .

واوضح ديدور هذه النظرية باكثر مما فعل دولباخ فكتب يقول : كل شيء يحول ، وكل شيء يمضي ... ولا يبقى الا الكل ... فالكون ينتهي ويبدأ بلا انقطاع ... وهو في كل لحظة في مرحلتين من بدئه ونهايته ... وفي محيط المادة هذا اللامتناهي ، ليس ثمة ذرة واحدة تشبه ذرة واحدة اخرى ... ولا ذرة تشبه نفسها اذا نظرنا اليها في لحظتين مختلفتين ... ،

وكان ديدور يستخلص من نظريته المادية ، التي كانت تنبأ احياناً بديالكتيك غامض ، مذهباً للحياة الاجتماعية ، والسعادة الشاملة .

وإذا كانت مادية عظماء مفكري القرن الثامن عشر تتخطى أحياناً المادية السطحية العادية ، بكونها تعد الطبيعة الكبرى كلاً عضوياً حياً ، والعضو الانساني هوية جمهورية ، ونظماً ، وكلية متميزة عن سواها ، لها قوانينها الخاصة ، رغم أنها لا تنفصل عن الكل ، فذلك كله لان الفكر الانساني كان متجهاً الى المادية التاريخية .

فقبل عهد نيتشه بزمن طويل ، كان عند ماركس «حس الارض» ، وعلى نحو اكثر مجتمعية ؛ وان ماديته تنظر الى الانسان الارضي المخلوق من لحم ودم ، وتقبل به على علته ، كما هو ، في تنوع مظاهره ، وتناقض صفاته . وهذه المادية تنظر باهتمام الى معطيات علوم الانثروبولوجيا ، والحياة والتشريح ، والانسان في نظرها كائن طبيعي .

فهل يعني هذا ان المادية الديالكتيكية لا تؤمن بوجود الفكر والضمير ، والوعي والروح الانسانية ، وتعتبرها كلها احداثاً عضوية ؟

كلا ! ان الفكر حقيقة واقعة في نظر الماركسية ، ولذلك ، اي لانه حقيقة واقعة - نراه ينشأ وينمو ويتطور وقد يميل الى الانحلال فيموت ، شأنه في ذلك شأن العنصر البشري كله .

فالتفكير يظهر عند الفرد ، وعند النوع البشري كله ، بكونه خاصة طبيعية نوعية ، لا تستطيع الانفصال عن سائر صفات الكائن الانساني وخصائصه ، كالدماع ، والبدن ، والوقفة

الشافولية الخ... اما اذا كان التفكير قد اثبت وجوده، ودعم شخصيته ، ورسخ جذوره ، في معركته ضد الطبيعة ، فارتفع عنها، وبرز من بين عناصرها ، فهذا كله لا يخوله الانفصال عن الطبيعة. وللانترولوجيا ان تدرس اسباب هذا الانفصال والدوافع التي جرت الانسان اليه . ولعلوم النفس والتربية درس الافراد والتعمق في ردود افعالهم ، وانعكاساتهم وتصوراتهم ، اما لماذا يصل الانسان تطوره العضوي بتطور اجتماعي؛ ولماذا يستخدم مع جسمه ادوات ووسائل (في حين نرى ان ادوات الحيوان لا تتعدى اعضاءه الخاصة) وكيف تطور وعي الانسان ، فاصبح قابلية عمل « وسيطرة » على الطبيعة ، ونشاطاً متزايداً ، مبتعداً شيئاً فشيئاً عن السلبية حيال الطبيعة ، فهذه كلها امثلة نترك للانترولوجيا امر الجواب عنها .

ان الفلسفة الغيبية تزعم انها تجيب عن هذه الاسئلة كلها، وتحل هذه القضايا بقرار مطلق، مفترضة وجود عنصر روحي. اما المادية فتكتفي بدراسة الوقائع والاحداث. وهي تفعل بهذه الوقائع كما تفعل بسواها ، فتدرس علاقاتها ، في ترابطها وتطورها .

ومع ذلك، فالتفكير شيء واقعي، يبلغ من واقعيته انه يبدو في اول الامر وظيفة للوهم ، كما هو وظيفة للواقع ، وان كثرة الفلسفات الغيبية، وتنوعها ، وتعدد الاديان، والمذاهب الفلسفية، تبين بوضوح انه كان في نفس الانسان وظيفة ايديولوجية حق ، وهي وظيفة اجتماعية ايضاً من المناسب درسها، والتعمق في اسباب

نشأتها وتطورها وزوالها .

* * *

كيف نشأ العقل ؟

تجيب الماركسية عن هذا السؤال بقولها انه نشأ خلال صراع ثنائي : اي صراع الانسان مع الطبيعة في ذاته ، اي ضد غرائزه الاولى والعفوية البدائية ، وصراعه ضد الوهم والايديولوجية والسحر والخيال الغيبي الميتافيزيكي ، ولكن ليس هذا الصراع على شيء من عناصر الخلود... فهو ينتهي اولاً ، بانتصار العقل على الوهم الايديولوجي ، ثم بانتصار العقل على الطبيعة ، وهو انتصار يترتب عليه انسجام عميق عظيم مع هذه الطبيعة . والعقل لا يتغلب على الطبيعة ، في الانسان وحول الانسان ، الا بمعرفة هذه الطبيعة ، وباعترافه بصلته الخاصة بها ، وارتباط مصيره بمصير الصراع معها...

والمادية التاريخية تبين ايضاً كيف توحد بين الديالكتيك (دراسة المنازعات والمتناقضات بعلاقاتها ، وتناسب اجزائها المتناقضة !) وبين المادية . والمادية الديالكتيكية توحد بين هذين العنصرين برابط نهائي وثيق حاسم لا انفصام له ، وذلك حين تدل على وجودهما في احداث الواقع ، وفي تطور الانسان ، وهو تطور ذو طبيعة مزدوجة : مادية (الظروف العضوية ، التقنية ، الاقتصادية) وديالكتيكية (المنازعات المتعددة المختلفة) يتضح لكل باحث يتجنب فصل الاحداث بعضها عن بعض : ان المادية الديالكتيكية هي امتداد « للعقلانية » القديمة ،

ولكنها تخطتها بمحذف مظاهرها الاجتزائية السلبية ، فالمادية الديالكتيكية لم تأخذ بالمفهوم المحدود الضيق الذي يؤمن بعقل كلي يتسوج في آفاق الفرد الداخلي ، فالعقل الذي تؤمن به المادية الديالكتيكية هو وعي شامل عاقل ، في كونه المحسوسة ، وهو العقل البشري الاجتماعي الساعي الى خدمة الانسان .

والمادية الديالكتيكية لا تفصل بين العقل والطبيعة ، ولا بين التطبيق والحياة . واخيراً : هي تتجنب حصر اهتمامها بهذا المظهر من مظاهر الانسان - الكل او ذاك ، وتعريف الانسان بجانب واحد من جوانبه المختلفة . وتتساءل الماركسية : من هو الانسان الكل ؟ ثم تجيب : ليس هو الانسان الفيزيائي ، ولا التشريحي ، ولا النفسي ، ولا التاريخي ، ولا الاقتصادي ، ولا الاجتماعي ، على وجه يحصره في احد هذه المظاهر المتباينة ، بل الانسان هو كل هذه المظاهر ، وهو ايضاً أكثر من هذه المظاهر والعناصر : انه وحدتها ، وشموليتها ، وصيرورتها وتطورها .

فهي تعرف الانسان بوساطة المعرفة ، والعلوم ، وبما تكتشف هذه العلوم . ولكن العلوم لا تتحدد الا على يدي الانساني العامل المفكر . وقد كانت النظرية العلمية القديمة تكتفي بمناصرتها هذا المظهر العلمي او ذاك على حساب سائر العلوم ، فتنظر الى كل شيء مثلاً ، من الزاوية الفيزيائية ، او الرياضية او الكيماوية ، اما المادية الديالكتيكية فتجعل الانسان مركزاً لاجائها ومشاغها ، ونقصد هنا الانسان اثناء تطوره ، المتكون من المعرفة ، والذي

يعني ذاته وانسانيته وتطوره .

ب - في الحقل الاقتصادي

نقدم الى القراء « نقض » الماركسية كما جاء في محاضرات
جامعية ، القيت سنة ١٩٤٧ في مدينة كبرى بالولايات المتحدة .
« كارل ماركس رجل سخيّف . وافكاره سخيّفة . ولنفترض
ان كائناً ذهبية فنية الصنع ، وكائناً حديدية عادية ، استغرقنا
مدة واحدة من العمل . فلو كانت ذلك الفوضوي على حق ،
لكان للكائنين قيمة واحدة ، وهذا سخيّف وغير ممكن . فنظرية
ماركس ، اذن ، من حيث « القيمة » سخيّفة ... » ان الشيوعية
ايها الشبان ... الخ ... الخ ... »

ان هذه الحجة - على سذاجتها - واسعة الانتشار ، وهي ،
كذلك ، تستحق جواباً موجزاً ، ثم هي على كل حال ، تغفل
بعض النقاط الاساسية :

١ - لقد اشار ماركس اكثر من مرة الى انه يستثني من
نظريته في « القيمة » منتجات العمل الفني ، ومنتجات النشاط
الفردى الصرف ، ذات القيمة الثينة ، فان ندرة هذه المصنوعات
هي التي تحدد قيمتها الاستثنائية - صفتها الجمالية - ويحدد هذه
القيمة ايضاً تقدير ذاتي نسبي يأتي به مشتريها نفسه ، اي دوافع
المشتري النفسانية ، فنحن نستطيع بالنسبة لهذه الاشياء الفنية
وحددها ، ان نجد اساساً لنظرية القيمة الفردية النفسية ، ولكن
خصوم الماركسية يسعون الى توسيع منطقة الانتاج الفني الثمين ،

لكي تصح النظرية النفسية « للقيمة » (ومن المضحك ان يريد الرأسماليون تأسيس علم الاقتصاد المعاصر على اذواق بعضهم ورغبته في تطبيق النظرية الفردية ، علم ملايين الاطنان من البضائع الاميركية التي تستعمر العالم..)

ان نظرية ماركس التي وضعها « للقيمة » المحددة بمدة معدل العمل الاجتماعي المشترك ، الضروري لصناعة السلعة ، لا تنطبق - وقد قال ماركس هذا ، وردده في كتاب رأس المال وسواه - الا على الاشياء الناتجة عن عمل اجتماعي مشترك اي على انتاج للاسواق التجارية ، انتاج اشياء من الممكن لحظها في كل لحظة ، بكميات كبيرة .

٢ - شدد ماركس كثيراً ، في كتابه « نقد الاقتصاد السياسي » وفي الجزء الاول من كتاب رأس المال ، على حقيقة واقعية ، وهي ان قيمة السلعة التجارية لا تتحدد بمدة العمل الفردي ، (الزمن الصفاقي ، والزمن الذي يستغرقه العامل المنفرد الماهر ، المزود بادوات خاصة) بل بمدة معدل العمل الاجتماعي المشترك الضروري لانتاج السلعة ، فاذا اخذنا بعين الاعتبار فئة اجتماعية منظمة ، مزودة بالآلات والادوات ، ونظرنا الى معدل مهارة افرادها ، وجدنا ان هذه الفئة او الجماعة تتمتع بقدرة معينة على الانتاج. وان مصادر الثروات الطبيعية (غنى الارض او فقرها ، وغنى طبقات الارض ، وينابيع الطاقة الطبيعية) تدخل كلها في مفهوم هذه الطاقة

الانتاجية ولقد حللنا في صفحتنا السابقة هذا العنصر المثلث الجوانب (الطبيعي ، التقني ، الاجتماعي) فكل سلعة تمثل جزءاً من مدة العمل الاجتماعي المشترك ، ونتيجة لقدرة انتاجية تتمتع بها جماعة ينظر اليها جملة واحدة ، اذن فنظرية ماركس في « القيمة » لا تكون تطبيقية الا حين تتحدد طبيعة العمل الاجتماعية ومظهره : الفردي والصفاتي . وهي ليست نظرية آلية تنطبق على ايها شيء يخطر لنا قياسه بها . . او على ايما سلعة دون النظر الى ظروف انتاجها . انها نظرية تاريخية ، تنطبق تماماً على الانتاج الصناعي ، الجماعي ، مبينة كيف يولد هذا الانتاج وينمو ، من مرحلة الانتاج العائلي ، فالبدوي ... الخ ... لهذه الاسباب نرى خصوم الماركسية يبحثون عن « براهينهم » الدامغة في محيط الانتاج الفني او الانتاج العائلي او البدوي ، حيث يتغلب الطابع الفردي الذاتي في الانتاج ، على الطابع الاجتماعي .

ولكن في الوقت الذي يهب فيه النظريون المجردون لمجابهة الماركسية بفاهيمهم النفسية الفردية حول « القيمة » نجد ان رجال العمل التطبيقيين التقنيين ، في بلاد الصناعة الضخمة ، لا يجارون زملاءهم النظريين في آرائهم . فهم يستخدمون - دون علم - نتائج التحليل الماركسي ، فيرون في معدل مدة العمل (مدة العمل الاجتماعي المشترك التي تلزم لانتاج هذه السلعة او تلك ، يرون في هذا المعدل « المقياس المشترك » بين سائر الاعمال والمصنوعات !! وهم يقارنون هذه كلها ، ويسجلون هكذا

— كيميا — ارقام النسب بين المصنوعات ، ونجد في كتاب صدر حديثاً عن « اقتصاد الولايات المتحدة » ما يلي :

« بين يدي الآن دراسة لصناعة السيارات في الولايات المتحدة . وقد وضع المؤلف لوائح تامة يقارن فيها ثمن الكيلو الواحد من اهم المواد المستعملة في اميركا وفرنسا — كما سنفعل نحن بعد قليل عند تحديد اسعار المعيشة — اما الوحدة التي استعملها الكاتب في قياسه فهي « دقائق العمل » وهذه الطريقة تسمح بتسجيل ارقام الفرق بين القدرة الانتاجية على العمل في الولايات المتحدة وفرنسا ، وان النسبة تبلغ احياناً ٥ الى ١ (في ما يتعلق بالمواد الاولى حيث تلعب الثروة الطبيعية ، وريقي المعدات دورا كبيراً في استخراج هذه المواد) فاذا نظرنا الى السلع المصنوعة في المانيا فكتورات (المعتمدة العمل اليدوي) وجدنا ان الفرق يتضاءل ... »

ثم يبين الكاتب ان الفرق في القدرة على الانتاج (على هذا الصعيد الاخير — بين الولايات المتحدة وفرنسا ليس ناتجاً عن الثروة الطبيعية ولا منحصرأ في الفرق بين الوسائل التقنية المستعملة في كلا البلدين بل انه ناتج ايضاً عن الفرق في طرق تنظيم العمل (وهنا يظهر اثر الاحداث الايدولوجية التي تخلق في فرنسا بعض المقاومة لتنظيم العمل على نحو علمي صرف .

ومهما يكن من امر ، فاصحاب هذه الدراسات يعجبون اعظم العجب ، ولا شك ، اذا علموا انهم يفكرون ماركسياً . ومع ذلك فليسوا ماركسيين ، لانهم لا يستخلصون نتائج نظرية القيمة اي

نظرية « فضل القيمة » (نظرية العمل الاضافي) المقطع من وقت العامل والمنصب في جيب الرأسمالي ، اي بيع طبقة العمال الاجراء قوتها على العمل الى الطبقة التي تملك وسائل الانتاج ملكاً خاصاً . ومن الطريف - المفيد اجتماعياً - ان يعمد عالم احصائي اميركي ، فيسجل « بدقائق العمل » ارقام معدلات عمل العمال ونشاطهم فيحدد لنا مثلاً - بهذه الدقائق - قيمة العمل التي يقبضها العامل نفسه ، وهكذا يكشف كم من الوقت يعمل العمال لانفسهم ، وكم من الوقت يسخرون جهودهم لطبقة الرأسماليين ، وبعد ذلك يقارن قيمة قوة العمل ، بالقيمة التي اوجدها العمل . فان هذا العالم الاميركي الاحصائي سيحصل عندئذ - وسط دهشته البالغة - على معدل زمني يسببه ماركس « معدل الاستثمار » .

ولكن هذه الافكار لا تخطر لاصحاب الدراسات الاميركية .. فانهم حين يُسجلون - بدقائق العمل - المدة التي تطلبها السلعة المصنوعة - يقسمون مجموع معدل ساعات العمل على الوزن (وزن السلع المصنوعة) وحين يدرسون اسكلاف المعيشة ، يقسمون الاجر الجماعي ، المقدّر بالنقود ، على ثمن هذه السلعة او تلك ويقولون : « ان ثوباً يكلف كذا نقوداً ، يعادل كذا جزءاً من الاجر الشهري ، وبالتالي فقيمته تساوي كذا ساعات من العمل » .

ان هؤلاء الاقتصاديين يجهلون ناحية هامة ، او يتجاهلونها ،

وهي ان المقياس « بدقيقة العمل » او « بساعة العمل » ليس له المعنى نفسه في كلتا العمليتين الحسابيتين الاولى والثانية . فهم يجهلون في العملية الثانية طاقة العامل على الانتاج ، في حين انهم لم يهتموا في الاولى الا بهذه الطاقة الانتاجية . وهم يجهلون ان ماركس قد دلل على ان المظهر — المال الذي يتخذه الاجر ، « ينحى » النسبة الواقعية الحقيقية » التي يؤدي بها العمل الاجير ، ويخفي او يستر العمل الاضافي الذي يُستخر فيه الاجير تسخيراً . وهم لا يعلمون انه على سطح المجتمع البورجوازي ، فحسب ، في ايدولوجيته واحداثه السطحية ، ومظهره البسيكولوجي ، يلوح اجر العامل بمثابة ثمن عادل لشغله ، وبحيث يبدو عمله بمظهر العمل الذي دفع ثمنه كله . وهم يجهلون اخيراً ان تقسيم ساعات العمل اليومية الى عمل ضروري (لاعالة العامل — عمل يفيد العامل منه حقاً) وعمل اضافي مُفْتَصَّب (يستثمره الرأسمالي) قد انطمت معالمه في ابحاثهم ودراساتهم .

٣) نعود الآن الى الاعتراض المرتكز على نظرية الكأس الذهبية الفنية الصنع .

لقد بين ماركس كيف ان المعادن الثمينة تثقل في الواقع من الناحية العامة ، قيمة معينة فتصبح المعدل العام لجميع القيم التجارية . لماذا ؟ — لان لها هي نفسها قيمة . وهي لا تتمتع بهذه القيمة لانها جميلة او نادرة ، بل لانها نتيجة عمل اجتماعي مشترك . وان استخرج « غرام » واحد من الذهب ، وسبكه

ونقله الخ... يمثل عملاً اجتماعياً مشتركاً يربو على قيمة العمل الذي يتطلبه غرام من الحديد مثلاً... ونجد عملية التثبيت من هذا التحليل في دراسة تقلبات القيم التجارية المعبر عنها بالذهب ، تبعاً لتقلبات القدرة على العمل في مناجم الذهب...

ولا بد من الإشارة - العابرة - الى وهم شائع، وهو الخلط بين نظرية ادارة الانتاج وتوجيهه ونظرية المشروعات الانتاجية بالمعنى الماركسي لهذه الكلمة ، ان نظرية التوجيه الاداري الاقتصادي تنسب عادة الى الماركسية . وهذا خطأ . فنظرية المشروعات تهتم بالانتاج ، ويترتب عليها الغاء الملكية الفردية لوسائل الانتاج الضخمة ، ووضعها في يد الدولة ، واخيراً وخصوصاً ، ادارة هذه الدولة في اتجاه مصالح الطبقات العاملة . هذا هو في نظر ماركس مبدأ المشروعات الماركسية، في اقتصاد اشتراكي يعمل على تطوير القوى المنتجة ، وانماء القدرة على الانتاج ، على نحو عقلي واع ، وزيادة مقدرة الناس الشرائية... ونحن نعلم ، بعد تجربة مريّة كافتنا كثيراً (النازية - الفاشية) ان النظرية التوجيهية الادارية تكفي بتنظيم التوزيع تنظيمًا بيروقراطياً ، وانها تخضع جهاز مراقبة التوزيع لدولة لا تحكم ديمقراطياً شعبياً ، مؤدية بذلك الى اخضاع التوزيع لمصالح خاصة اي الى حكر المواد والمنتجات ورفع اسعارها على حساب اولئك الكادحين الذين يعملون وينتجون .

ج - في علم الاجتماع

يتأرجح خصوم الماركسية بين موقفين متناقضين لا يبلغان مرتبة الوضوح والجلاء ولا يستطيع اصحابهما التذليل عليهما .

فبعض العلماء والفلاسفة والباحثين يختصرون الحقيقة الاجتماعية، ويحصرونها في العلاقات الذاتية بين الضائر الفردية . وهذه « نظرية النفوس المتفاعلة » (ويمثلها دي تارد خصوصاً) . والبعض الآخر يتصور الحقيقة الاجتماعية واقعاً موضوعياً ، مستقلاً ، وقد يكون تصعيداً (يتسامى من الجزئي الى المطلق) وهذا يعني انهم يعتقدون بوجود جوهر اي كائن غيبي ميتافيزيكي ، وهذه نظرية دورخايم .

غير ان الماركسية تطرح مسألة الحقيقة الاجتماعية على نحو صحيح . وتحلها على نحو عقلي موضوعي . فهي تحلل علاقات الانسان العملية بالطبيعة، وعلاقات البشر بعضهم ببعض، وبما ان هذه العلاقات هي عملية تطبيقية فهي ليست رهينة بضائر الافراد ونفوسهم . انها ليست ذاتية . ولكن الماركسية ، من ناحية ثانية ، لا تؤمن بتلك الموضوعية العادية الجامدة التي تصف جانباً من الاشياء وتهمل سائر الجوانب ..

فهذه العلاقات ليست غريبة عن الاشخاص الذين يعملون ويفكرون ، ويحيون (اما اذا اصبحت هذه العلاقات على شيء من الغرابة فلنظرية الانحطاط الماركسية عندئذ ان تشرح هذا الانحراف النسبي .

والماركسية تعتقد بان العلاقات الانسانية الاجتماعية ناتجة كلها عن تفاعل الاعمال والنشاطات الانسانية الواقعية ، ضمن ظروف وشروط معينة ولذلك كان من المستطاع دراستها علمياً ، وليس من مظاهرها ما يخفى على العقل وليس من حالاتها ما يتلفع بالغموض والابهام الذاتيين ، او يدق عن نظرة العالم المتعمق .

اما في ما يتعلق بالتاريخ فكثير من المؤرخين يمثلونه ذرات غبار من الاحداث الفردية ، ونسيجاً من الوقائع التي لا رابط بينها ولا قانون يجمعها . ومؤرخون آخرون يجهدون لايجاد وحدة بين مظاهر التاريخ الفوضوية المتناقضة ، تبعاً لآراء متبعة يفرضونها على الاحداث فرضاً .

وعلى العكس نجد الماركسية تبين كيف يولد تفاعل الافراد العاملين في مرحلة معينة ، ضمن واقع كلي، شامل، اي اجتماعي وتاريخي . وهي تبين كيف ان هذا النظام التطوري التدريجي يتطور فعلاً حسب قوانين صيرورته بصفته نظاماً طبيعياً .

ان الطريقة الديالكتيكية تمهد لدراسة الاحداث الاجتماعية والتاريخية كما هي في الواقع ، وذلك بأن تتمثل حقيقة الواقع التاريخي ؛ دون تشويه ، وهي تتمثله واقعاً من الممكن فهمه ودراسته ، وهي لا تفرض ايما مبدأ ازمي تعاليج المسائل على اسامه بل تقتصر على علاقة الاحداث في متناقضاتها ومفاعلاتها وتطورها .

وفي هذا الصدد نجد خصوم الماركسية يسددون اليها سلسلتين

متناقضتين معقدتين من الحجب والردود. فأنأ يؤكدون ان الحقيقة التاريخية الاجتماعية - الحقيقة الانسانية من ناحية عامة - تبدو معقدة جداً ، مركبة الى ابعد حدود التركيب ؛ متحولة كثيراً ، فردية كثيراً ، فيبلغ من سرعة تحولها وخضوعها لاختلاف الفرديات مبلغاً يصعب معه على العلم فهمها وتحديددها . والماركسية حين تريد لنفسها صفة علمية صرف لا تستطيع فهم تلك الحقيقة .

واحياناً يؤكد آخرون بأنه يمكن فهم الحقيقة الانسانية علمياً وعقلياً ولكن الماركسية تفشل في هذه المحاولة ، لان الماركسية ليست علماً ، بل موقفاً سياسياً ، ووجهة نظرٍ عملية !!

وقد تكون هذه الدرامة التي وضعناها بين يدي القاريء قد بنيت - على ايجازها واضطرارها الى اهمال كثير من القضايا الماركسية الفرعية - كيف ترد الماركسية على هذين الرأيين المتناقضين ، وترد على هذين المذهبين الحائزين المتناقضين ، لانها طرحت مسألة التناقض ووجدت لها حلاً اجتماعياً .

والحقيقة التاريخية الاجتماعية تلوح لاؤلئك الذين ليسوا ماديين دبالكتيكيين اما منحصرة في احداث فردية؛ متغيرة ، لا يمكن دراستها عقلياً لتناقضها وتركيبها وتعقدها ، واما حقيقة مادية خارجية جامدة في موضوعيتها ، لا داعي للعمل على تحسينها او التفكير فيها .

اما الماركسية فتنبجو من هذا اللغز الثنائي ، وتحل مسألة

المتناقضات ، ونأتي بمفهوم جديد، اعظم سموآ، واعمق موضوعية واقعية فاعلة . فموضوعية المعرفة لا تستدعي - في نظر الماركسية - نفي مبدأ الانسان المفكر العامل، بل على العكس، فالانسان في علاقته الفاعلة بالحقائق ، ينفذ اليها ، ويصل الى كنه تطورها ، باندماجه في هذا التطور ، وهو يفهم هذه الاشياء بتحويلها وتوجيه ثورتها ...

والواقع ان مبدأ الموضوعية الجامدة يؤدي الى آلية عادية وقدرية سطحية تترك مجالاً اثناء درس الانسان الحيّ ، لجميع التأملات الكيفية التحككية ، وذلك لانها تنفي مبدأ الوعي الانساني ومبدأ انسان الكون العلمي ، وتحصرهما في آلية ميتة. وقد تخطت العلوم الطبيعية - فعلاً - هذا المفهوم منذ زمن طويل والمادية الديالكتيكية تلاحظ هذا التخطي ، وتستخدم هذا المكسب الفكري المعاصر، في قضايا التاريخ وعلم الاجتماع.

د - في السياسة

نجد الردود على هذا الصعيد حاميه جداً ، محتدمة جداً ، تعالج قضايا حديثة جداً، يبلغ من عظمتها واهميتها مبلغاً تستحيل معه دراستها هنا بالتفصيل . والواقع ان علينا دراسة الحياة السياسية كلها منذ خمسة وسبعين عاماً لتقف على حقيقة المناقشات الدائرة حول الماركسية .

ونكتفي هنا بملاحظة واحدة : وهي ان خصوم العمل السياسي المستوحى من الماركسية ينظرون الى هذا العمل منفصلاً،

ولا يحاولون - الا في مآندور - فهمه في ضوء المبادئ الماركسية المذهبية الاساسية. وهذا الخطأ المنهجي يشوب - تقريباً - جميع المناقشات ويقودها الى الخطأ .

مثلاً : يقول الديالكتيك (نظرة التطور والصيرورة) ان الحقائق في تحول مستمر ، أي ان المواقف التاريخية يطرأ عليها التحول هي أيضاً. والديالكتيك يقيم الدليل على ان العمل الذي لا يتقيد بمحدود التطور وابعاده وحركته ، في مرحلة تاريخية معينة ، ولا يأبه للموقف الراهن ، عمل فاشل حتماً . وكذلك العمل السياسي المستوحى من الماركسية يبدو لنا اذن ، متقيداً بقدرة عميقة على التطور المستمر تضع نصب عينها التحليل المنهجي ، والغايات الاساسية (والمهم دائماً العمل ضمن العلاقات الانسانية ، وفي اتجاه تطورها وممكناتها لتحويلها وتنظيمها عقلياً) .

ولكنها تغير في وسائلها بلا انقطاع لتجعلها ملائمة للظروف ، فعالة في الواقع ، والمؤرخ يعرف - ولا شك - ان رجال الاعمال الواقعيين قد تصرفوا دائماً على هذا النحو ، بفهم يعظم او يتضاءل ، تبعاً لمواهبهم الخاصة ؛ وهم يتمتعون - بفضل هذا الفهم - بالقدرة على فهم مجرى التطور ، لمعرفة المواقف المختلفة المتحولة . والمؤرخ يعرف أيضاً ان كثيراً من مآسي الفشل انما ترجع الى عدم التعمق في فهم الاحداث ، والجمود امام المستقبل ، والمحافظة على مبادئ تخططها الاحداث ، ولا زال الناس الى اليوم يعجبون بريشليو او بنابليون وسواهما من رجال التاريخ . فيمتدحون ذكاهم

ومرونتهم . ثم ينحون باللائمة عليهم بسبب اخطائهم ، وجودهم في بعض المواقف وعجزهم عن التكيف وفقاً للظروف . على أن رجال الدولة هؤلاء ما كانوا يعرفون الديالكتيك الا معرفة غامضة مضطربة ، فكانوا يقعون - رغم عظمتهم - ضحايا التاريخ والتطور . اما في الماركسية فهذه المعرفة تصبح عقلية . والرجل الديالكتيكي الماركسي يقول بصراحة : (انني اسعى الى اهداف واحدة ولكن بوسائل تختلف باختلاف الزمان والمكان . فانا لا اسلك ، في الساعة الثالثة شتاء ، الطريق نفسها التي اسلكها في الساعة الثالثة صيفاً) .

ولا شك في اننا نجد من يأخذ على الماركسيين فعلهم ، بصراحة ووعي وعقل ، ما يفعله الناس بصورة غامضة مضطربة ، ومرد هذا الخطأ ولا شك الى عجز الكثيرين عن رؤية الصلة (والماركسية تؤكّد الصفة العقلية لهذه الصلة) بين المذهب والعمل ، وعندئذ يأخذون على الماركسيين وعيهم العميق لتقلب الاحوال ، وتغيّر المواقف ، ولذلك كان من ينهم الماركسيين بالمكيافيلية ، او ينهمهم بانهم يحفون مآرب مشبوهة (واطرف من هذا ان الحكومات الضعيفة ، في الشرق تسمي العمل السياسي المستوحى من الماركسية ، حركات هدامة !)

ويقال هذا كله ، واكثر منه ، كأن اهداف الماركسية ، وغاياتها ، التي يسعى اليها العمل السياسي الماركسي ، لم يوضحها ماركس واتباعه في كتاباتهم ولم يعلنوها جلية بيّنة .

واخيراً يثير بعض السطحيين مسائل متباينزيكية معقدة ،

عن علاقة الوسائل بالغايات (وهي علاقة عقلية ولا شك) دون ان يفهموا ان الغاية ، في نظر الماركسي تحدد الوسيلة وتخلقها ، كما تبورها اذا كانت وسيلة صحيحة . فهل بنا حاجة الى ترديد قولنا بان هذه المسائل تتطلب دراسة خاصة مفصلة ، وان القارىء لن يجد في هذه المعالجة عن الماركسية الا اطاراً عاماً يتعرف فيه الى اظهر خصائصها ، ويفحص في ضوءه هذه المسائل ويحلها من غير ما تحيز او ضلال ؟

وهل نحتاج الى القول ان الطريقة الديالكتيكية الماركسية تعد نفسها طريقة عقلية ، ولكن هذا لا يعني انها لا تخطئ... .

ان الخطأ والفشل والضلال من الامور التي يقع الانسان ضحيتها ، على صعيد الانسان والطبيعة معاً . وفي هذا الحقل يجب ان تربي التجربة العقلية ويتجدد التفكير والوقائع ، ويتعاونان في حركة واحدة . ان رجل العمل الماركسي يطمح الى ان يكون مهندساً للقوى الاجتماعية ، ومع ذلك يجب ان يعلم خصوم الماركسية ان جهوده المبذولة في سبيل وعي اعظم ، وفائدة اجتماعية اوفر ، لا تضع في متناوله قوة عجائية خارقة .

وكثيراً ما حاول خصوم الماركسية نقض هذا المظهر من مظاهرها او ذاك (مثلاً نظرية القيمة او نظرية الدولة) ولكنهم نادراً ما كانوا يهاجمون الكل الماركسي ، اي الماركسية بصفتها نظرة الى الكون . ولماذا ؟ لانهم - ولا شك - كانوا يجهلون

هذه النظرة ولا يستطيعون رؤيتها في شمولها ومجموعها ، ولا يسعنا توجيه اللوم الى هؤلاء . فالماركسية لم تظهر في شمولها وكونيتها للماركسيين انفسهم الا رويدا رويداً . ولم يعمد ماركس ابدأ الى عرض نظريته الجديدة الى الكون عرضاً مذهبياً فلسفياً . وهو لم يذكر في اكثر الاحيان الا ملاحظات تمس المسائل الاساسية المهمة . وقد عمق دراسته وبحثه وتوسع في نقاط جوهرية (نظريته عن رأس المال مثلاً) وكلها في الواقع لا تنفصل عن مسائل المنطق والمنهجية الشاملة العامة .

وعلينا ان نبحث عن الماركسية عند ماركس اولاً ، ولكن من واجب الباحث الذكي ان لا يأخذ بجرفية النصوص الماركسية كأنها نصوص ميتة ، ومن المفيد ان لا نرى فيها انها مذهب مغلق نهائي ، فالنظرة الى الكون تلك التي تحمل اسم ماركس ، هي نفسها في صيرورة دائمة وتحول مستمر ، وتعميق يضيف اليها ثروات جديدة ومكاسب لا تنتهي .

وعلى كل حال ، لقد تخلى خصوم الماركسية اليوم عن نقضها جزءاً جزءاً ، فان النمط الشائع اليوم بين اذئاب الرأسمالين ، وفي عقول الرجعيين السطحيين ، هو «تخطي الماركسية» . انهم يضعون مشروعا لتخطي الماركسية .

وهذا المشروع يعني - في نظرنا - اولاً ، وقبل كل شيء ، ان زمن المناقشات والردود الجزئية قد ولى وانصرم عهده .

فقد فرصت الماركسية مذهبا بصفتها نظرة الى الكون، ولذلك
تَحتم على عظماء الفكر الرأسماليين، نفس الماركسية دفعة واحدة
للتخلص منها .

ونتساءل الآن: ما معنى قولهم: تخطي الماركسية ؟ فالواقع
انه لا تكفي كتابة هذه الكلمة او التصريح بها ، او
نشرها في مجلة « الريدارز دايجست » ، بل المهم تحقيق المشروع
الذي يتخفي وراءها . فاین هذه النظرة الى الكون التي تتخطى
الماركسية ؟ نحن لا نراها ولا نجدها .

فمفهوم المسيحية للوجود له وحده الشمول الذي يمكنه من
مناهضة الماركسية على نحو مذهبي منظم . ولكننا لا نرى كيف
تستطيع « التومائية » (١) تخطي الماركسية او كيف استطاعت
تخطيها فعلاً بهذه الاصلاحات العمالية الديالكتيكية المستوحاة من
الماركسية ، والتي استعارتها التقدمية المسيحية وراحت تطبقها
في طول اوروبا وعرضها ؟ الواقع ان هؤلاء الذين وعدوا بتخطي
الماركسية قد فهموا حاجة الحياة الى ايدولوجية حق، وهي افعال
باب المناقشات الجزئية المهمة بالتفاصيل ، ولكنهم لم يسموا
مناهجهم ولم يمشوا فيها الى غايتها ، فعادوا الى مناقشاتهم الجزئية
السطحية .

ولكن لعل هؤلاء يريدون القول بان ماركس لم يقل كل
شيء . فلا يسعنا - عندئذ - الا الاقرار بهذه الحقيقة .

(١) التومائية : نسبة الى توما الاكوييني .

فماركس مثلاً حلل رأس المال ، ولكن ما نزال نحتاج الى دراسة الرأسمالية في مختلف بلدان العالم ، بتراكيبها الاجتماعية الخاصة ومظاهرها المحسوسة ، ودرجة تطورها ، وانواع الدول ، التي ترتبط بها... ولا يزال امام الباحث المعاصر دراسة الموقف الحاضر وتحليل ازمة الرأسمالية الراهنة ، هذه الازمة التي انذر بها ماركس ، ولكنه لم يستطع تحديد اشكالها وفهم مظاهرها المحسوسة . وذلك لانه لم يشأ ، ان يخلط بين التنبؤ والكهانة ، وبين التفكير العلمي الماركسي .

فاذا كان القائلون بتخطي ماركس يريدون ، اذن ، ان يتخطوه على هذا النحو - بتحليل الاحداث الجديدة ، والمظاهر الرأسمالية ، فلا اعتراض لنا .

ولكن نستطيع تحليل تطور العالم الحديث ، دون الانطلاق من النقطة التي وضعها ماركس بان نعتمد طريقته ومنهجه ، دون ان نرى في الاتفاق دليلاً على اكتشاف طريقة جديدة ، وهذا لم يحدث الى الآن وليس ثمة ما يشير الى امكان حدوثه .

ان مشروع تخطي الماركسية لا معنى له ولا مستقبل . وذلك لان الماركسية هي نفسها نظرة الى الكون ، تتخطى نفسها في كل لحظة .

وهي تتخطى نفسها ، لا حسب المفهوم السطحي لهذه الكلمة ، بمراجعة مبادئها وطريقتها مراجعة عجل مستمرة - ولكن حسب المعنى العميق القيم ، اي بتعميق ذاتها ، وإضافة ثروات الفكر

ومكاسب المعرفة الى مجرى تطورها... وهكذا ينمو كل علم يتخطى ذاته... وهذا لا يعني اضطراباً وفوضى وبلبلة الا في نظر اعداء العلم السطحين .

وبهذا المعنى ، ولكي نهي هذه الدراسة ، نورد هذا السؤال وفيه يتضح تناقض خصوم الماركسية، وسطحية نظرتهم فنقول:
« كيف تتخطى نظرة الى الكون ، تكنٌ هي نفسها ، في اعماقها ، نظرية التخطي؟ نظرة تتبنى الحركة قبل كل شيء ، وتريد نفسها متحركة لانها تنطوي على نظرية حركة فاعلة؟ نظرية اذا تحولت فانما تتحول تبعاً لناموس تطورها ، ومآل صيرورتها؟.

فهرست

| صفحة | |
|------|-----------------------------------|
| ٣ | مدخل |
| | الفصل الاول |
| ٢٦ | الفلسفة الماركسية |
| | الفصل الثاني |
| ٦٢ | نظرية الاخلاق الماركسية |
| | الفصل الثالث |
| ٧٨ | المادية التاريخية |
| | الفصل الرابع |
| ١٠٠ | الاقتصاد الماركسي |
| | الفصل الخامس |
| ١٢٣ | السياسة الماركسية |
| ١٤٠ | نهاية البحث |

« مطبعة قلفاط » شارع بشاره اخوري تلفون ٣٠٠٠٧ بيروت



نعرض العقائد والمذاهب الدائدة في عالم اليوم

- | | | |
|-----|---------------------|---------------------------------|
| ١ - | هذه هي الاشتراكية | تأليف جورج بورجان وبيار رامبيرو |
| ٢ - | هذه هي الماركسية | تأليف هنري لوفافر |
| ٣ - | هذه هي الرأسمالية | تأليف فرنسوا بيرو |
| ٤ - | هذه هي القومية | تأليف جينيبي وجوهانيه |
| ٥ - | هذه هي الوجودية | تأليف الاستاذ بول فولكييه |
| ٦ - | هذه هي الفوضوية | تأليف هنري أرفون |
| ٧ - | هذه هي الديالكتيكية | هنري لوفافر |
| ٨ - | هذه هي الفردية | تحت الطبع |
| ٩ - | هذه هي النازية | « « |

تطلب هذه الكتب من

وكيل الدار في عموم افريقيا السيد محمد خوجه - تونس
وكيل الدار في عموم العراق السيد محمود حلمي - بغداد
وكيل الدار في عموم سوريا ولبنان : المكتب التجاري للتوزيع

التمن : ١٥٠ قرشاً لبنانياً او ما يعادلها